جماعة الإخوان المسلمين وقضية الديمقراطية الداخلية
"دراسة سوسيولوجية عقب ثورة ٢٥ يناير"

إعداد
د/ حنان محمد حافظ
مدرس بقسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة

مقدمة

اهتم العديد من الباحثين بدراسة جماعات الإسلام السياسي، حيث حاول بعضهم الكشف عن أوجه الاختلاف بين تلك الجماعات من حيث الجانب التنظيمي، والتكوين العضوي، علاوة على تناول أساليب حشد هذه الجماعات لأعضائها. وتعد جماعة "الإخوان المسلمين" أقدم وأهم هذه الجماعات، حتى أُطلق عليها الجماعة الأم؛ نظرًا لأن معظم تلك الجماعات خرجت من عباءتها.

وقد واجهت هذه الجماعة منذ نشأتها على يد الإمام حسن البنا عام ١٩٢٨، العديد من التحديات، فيما يتعلق بعلاقتها بالسلطة السياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة، إلا أنها استطاعت أن تلعب دورًا سياسيًا مهمًا، وخاصة في ظل النظام السابق، ففي الثمانينيات وأوائل التسعينيات سيطرت الجماعة على أهم مؤسسات المجتمع المدني (خاصة النقابات المهنية) وطالبت من خلالها بإنهاء حالة الطوارئ، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وهنا طُرح تساؤل وهو: ماذا عن موقع قضية الديمقراطية الداخلية من البناء التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين؟

فإذا ما حاولنا النظر إلى القواعد الصارمة التي أرساها حسن البنا للبناء التنظيمي للجماعة، ودلل على شرعيتها من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الشريفة، سنجد أنها قائمة على نظام البيعة للمرشد العام، وهذا النظام له أحكام عشرة أو ما يطلق عليها بواجبات العضوية والتي حددها في رسالة التعاليم (١٩٤٠)، من أهم هذه الأحكام ما ورد في قسم البيعة وهي: الطاعة والالتزام بالأوامر والواجبات، وكذلك الثقة التامة بالقيادة. وقد اعتبر حسن البنا أن هذا التنظيم هو سر قوة الجماعة[i].

وإذا كان الكثيرون قد اتفقوا مع هذا الرأي لمرشد الجماعة الأول، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من انتقاد هذه المبادئ التي تحكم البناء التنظيمي للجماعة، لبعدها عن أسس الثقافة الديمقراطية، وقد دفعت هذه الانتقادات عصام العريان (أحد أبرز قيادات الجماعة) عام ٢٠٠٢ – في أحد مقالاته- إلى أن يؤكد على أن الإخوان قد يكونون أكثر ديمقراطية في التطبيق الداخلي من كثير من الأحزاب السياسية العربية، وذلك بناءً على قياس مؤشرات لبيان مدى التزام الحزب أو الجماعة بالممارسة الديمقراطية منها:

(أ) وجود طابع مؤسسي: بمعنى وجود قانون أساسي ولوائح تنظيمية وهيئات مؤسسية: مجلس شورى ومكتب تنفيذي وأمانة عامة، بحيث تكون اختصاصاتها واضحة ومحددة.
(ب) وجود وحدات قاعدية فعالة، أي أن يكون التنظيم السياسي ذا عضوية متنامية.
(ج) انتظام الاجتماعات للوحدات القاعدية، وتلك المؤسسية العليا أو الوسيطة.
(د) انتخاب دوري للقيادات من القواعد الحزبية، وإمكانية سحب الثقة منها.
(ه) التشجيع على بلورة تعددية داخلية، مما يعني وجود حوار صحي داخلي [ii].

وقد بينت اللائحة العامة للجماعة البناء الهرمي لهيئاتها الرئيسية التي يحتل قمتها المرشد العام للجماعة، يليه مكتب الإرشاد، ثم مجلس الشورى، فمجالس شورى المحافظات، وأخيرًا المكاتب الإدارية للمحافظات. ومدرج بهذه اللائحة كيفية اختيار أعضاء تلك الهيئات، واختصاصات كل منها[iii]. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد تاريخ الجماعة العديد من الخلافات والانشقاقات الداخلية، التي لم تكن أقل خطورة على استمرارها من محاولات الحكومات المتعاقبة لإنهاء وجودها، بل كانت تلك الخلافات في كثير من الأحيان بمثابة الذريعة التي استطاعت من خلالها السلطة السياسية أن تكبح جماحها بقرار الحل.

ومن هنا، ستركز هذه الدراسة على طبيعة علاقة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بقياداتها، ومدى تأثير قيام الثورة الشعبية المصرية ٢٥ يناير على هذه العلاقة، لمحاولة استيضاح علاقة الجماعة بقضية الديمقراطية الداخلية .

وستنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام أساسية أولها: جماعة الإخوان المسلمين وقضية الديمقراطية الداخلية: إشكالية بحثية، القسم الثاني سيتناول: الحركة الاجتماعية بين بيئتها السياسية وبنائها التنظيمي: رؤية نظرية، بينما يتناول القسم الثالث: جماعة الإخوان المسلمين: رؤية من الداخل. أما القسم الرابع فسيتطرق إلى: ثورة ٢٥ يناير وأثرها على علاقة أعضاء الجماعة بقياداتها: رؤية تحليلية.

أولاً- جماعة الإخوان المسلمين وقضية الديمقراطية الداخلية: إشكالية بحثية

يمكن الزعم بأن من أبرز تداعيات قيام ثورة ٢٥ يناير هو فتح المجال السياسي على مصراعيه لجماعات الإسلام السياسي بصفة عامة، ولجماعة الإخوان المسلمين بصفة خاصة، فقد بدأت هذه الجماعة مرحلة فريدة من تاريخها، متصدرة للمشهد السياسي دون ملاحقة أمنية، مؤسسة لحزب سياسي لأول مرة في تاريخها "حزب الحرية والعدالة"، ومهيمنة من خلاله بأغلبية عددية في مجلسي الشعب والشورى، وصادرة أيضًا من ناحية أخرى لقرارات فصل أو تجميد عضوية عدد من أعضائها من الشباب بسبب تأسيس بعضهم لحزب جديد باسم " التيار المصري" ورفضهم الانضمام لحزب الجماعة "الحرية والعدالة"، وإعلان عدد آخر من الشباب الانضمام إلى حملة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح للترشح للرئاسة، والذي انشق عن الجماعة، وتم فصله لعدة أسباب من بينها مخالفته قرار الجماعة بعدم ترشح أي من أعضائها لمنصب الرئيس في الانتخابات القادمة.

وبناءً على ما سبق، طُرحت من جديد علاقة الجماعة بقضية الديمقراطية الداخلية للمناقشة، ولم تعد القوى السياسية الليبرالية وحدها هي التي تطالب الجماعة بالالتزام بالديمقراطية في سياستها حيال الشأن العام، بل تعالت أصوات بعض أعضائها وخاصة من فئة الشباب للمطالبة بتطبيق مبادئ الديمقراطية الداخلية، حيث عقد بعض هؤلاء الشباب مؤتمرًا بالبحيرة تحت عنوان "دور الشباب في بناء الجماعة : القدرات والطموح" وكان من أبرز توصياته هو تطوير الجماعة كضرورة ملحة، وتغيير بعض قناعات قيادات الجماعة والشباب بالنسبة للعمل السياسي[iv]. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من تساؤل أساسي وهو: ما مدى تأثير ثورة ٢٥ يناير على إعادة صياغة علاقة قادة جماعة الإخوان المسلمين بأعضائها (بما يحقق الديمقراطية الداخلية داخل تنظيم الجماعة)؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ستتبع هذه الدراسة عدة إجراءات منهجية تتمثل فيما يلي:

أ- تساؤلات الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير ثورة ٢٥ يناير على موقف الجماعة من قضية الديمقراطية الداخلية من خلال الكشف عن طبيعة علاقة قادة الجماعة بأعضائها من وجهة نظر هؤلاء الأعضاء.

ولتحقيق هذا الهدف العام سنطرح عددًا من التساؤلات الفرعية وهي تتمثل فيما يلي :

١- ما هي الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة من أعضاء الجماعة ؟
٢- كيف تشكلت علاقة العضو بالجماعة قبل الثورة ؟
٣- إلى أي مدى أثر انتماء العضو للجماعة على طبيعة مشاركته في الثورة ؟
٤- ما هو موقف العضو من الممارسة السياسية للجماعة (ممثلاً في حزب الحرية والعدالة) عقب الثورة؟

٥- ما هي رؤية العضو لملامح تطوير الجماعة من ناحية علاقتها بأعضائها في المرحلة المقبلة؟

ب- **الإجراءات المنهجية:**

- أداة جمع البيانات وكيفية اختيار عينة الدراسة: استندت هذه الدراسة إلى أداة المقابلة المتعمقة، حيث تم سحب عينة عمدية من أعضاء وعضوات جماعة الإخوان المسلمين الذين انتموا إلى الجماعة قبل ثورة ٢٥ يناير. وقد وروعي تمثيل الشباب (ذكورًا وإناثًا) في هذه العينة؛ وذلك للتعرف على آرائهم إزاء القضايا التي تم تناولها من خلال دليل المقابلة. كما تمت إجراء مقابلات مع مدير مكتب حزب الحرية والعدالة بأمانة محافظة الجيزة، وأمينة المرأة بالحزب عن محافظة الجيزة . كما حاولت الباحثة إجراء مقابلات مع بعض قيادات الجماعة من أعضاء الهيئات الرئيسية (كمكتب الإرشاد ومجلس الشورى)، للتعرف على تقييمهم لعلاقتهم بأعضاء الجماعة، إلا أنه قد تعذر تحقيق هذا الأمر؛ نظرًا لانشغالهم بالانتخابات الرئاسية، وما أُثير من جدل – سنشير إليه لاحقًا- حول موقف الجماعة من هذه الانتخابات.

وفيما يتعلق بخصائص العينة: بلغ حجم العينة (٢٣) حالة (١٨حالة من الذكور، و٥ حالات من الإناث) وبالنسبة لخصائص العينة من الذكور، فهي على النحو التالي: العمر: جاءت العينة من فئات عمرية مختلفة، حيث بلغ عدد العينة من فئة الشباب (١٨-٣٥ عامًا) [v] (١٠) حالات، بينما بلغ عدد الأعضاء الذين تتراوح أعمارهم من (٣٥- ٥٥ عامًا) (٨) حالات، أما بالنسبة للفئة من (٥٥ عامًا فأكثر) حالة واحدة، وهذا العضو يترأس أحد أفرع حزب الحرية والعدالة. وفيما يتصل بالحالة التعليمية: فجميع الحالات حاصلة على مؤهلٍ عالٍ، وفيما يتعلق بالمهنة: محاسب (٨ حالات) – مدرس(حالتان)- مدير(٤ حالات)- مهندس (حالتان)- رجل أعمال (حالة واحدة)- سكرتير تنفيذي بالندوة العالمية للشباب الإسلامي (حالة واحدة). وبالنسبة للمستوى الطبقي (وفقًا لرؤية العضو الذاتية): فقد أشارت أغلبية العينة (١٦ حالة) بأنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، بينما أشار عضوان إلى انتمائهما إلى الطبقة العليا.

أما خصائص أفراد العينة من الإناث (٥ حالات) فتتمثل فيما يلي: العمر: بلغ عدد العينة من الشابات (١٨-٣٥ عامًا) حالتين، بينما بلغ عدد العضوات اللاتي تتراوح أعمارهن من (٣٥-٥٥ عامًا) ٣ حالات (من بينهن أمينة المرأة بأحد أفرع حزب الحرية والعدالة).

وفيما يتصل بالحالة التعليمية، فجميعهن حاصلات على مؤهلٍ عالٍ. المهنة:(مهندسة- صيدلانية- موظفة في مؤسسة خيرية- مدرسة- مدربة تنمية بشرية). أما المستوى الطبقي: فجميعهن أشرن إلى أنهن ينتمين إلى طبقة متوسطة فيما عدا حالة واحدة تنتمي إلى طبقة عليا.

وسوف نشير إلى مدى تأثير هذه الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة على آرائهم فيما يُطرح من قضايا، خاصة فيما يتعلق بالعمر، باعتبار أن الشباب هم أكثر الفئات المطالبة بتطوير الجماعة.

وبالنسبة للمجال الزمني للدراسة: استغرقت هذه الدراسة خمسة أشهر تقريبًا، حيث بدأت الباحثة في إجرائها في بداية شهر يناير ٢٠١٢، وانتهت منها في نهاية شهر مايو ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بأساليب تحليل البيانات وتفسيرها: استندت هذه الدراسة إلى التحليل الكيفي، وتم تفسير البيانات في ضوء الأوضاع المجتمعية، تحديدًا البيئة السياسية، وما أسفرت عنه الثورة من تداعيات مهمة على جماعة الإخوان المسلمين، بجانب المقولات النظرية التي اعتمدت عليها الدراسة في تفسير علاقة قيادات الجماعة بأعضائها.

(ج)مفاهيم الدراسة: رؤى نقدية

يعد تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة من الخطوات المنهجية الأساسية في البحث الاجتماعي، وتتسم المفاهيم التي تتضمنها هذه الدراسة بأنها مثيرة للجدل بين الإسلاميين تحديدًا، لذا سنحاول التطرق إلى هذا الجدل، فضلاً عن موقف جماعة الإخوان المسلمين تحديدًا منها، وهذه المفاهيم تتمثل فيما يلي:

١- الإسلام السياسي The Political Islam:

أثار مصطلح الإسلام السياسي نقاشًا منبثقًا من جدلية العلاقة بين الدين والسياسة، وقد حاول العديد من المفكرين أن يحددوا طبيعة هذه العلاقة، مستندون إلى حجج وأسانيد؛ لإثبات وجهة نظرهم إزاء هذا الأمر.

فقد رفضت بعض الآراء مصطلح الإسلام السياسي من منطلق مبدأ شمولية الإسلام، وهو المبدأ الذي اعتنقه حسن البنا، حيث اعتبر الإسلام (عبادة وقيادة، ودين ودولة وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف، وسيف) [vi].

بينما حاول أبو العلا ماضي "العضو السابق في الجماعة ورئيس حزب الوسط" أن يرد على أصحاب الرأي السابق بقوله: "إن من يستخدمون هذا المفهوم، لا يقصدون من هذا الاستخدام الاختزال أو التشويه، ولكنهم يعنون أن عنوان أي مشروع هو العنوان السياسي الذي يعبر عنه، ولا يعني هذا أنه لا يشمل ضمنًا رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية". ولكنه هو نفسه يفضل استخدام "المشروع الإسلامي" ذا العناوين المختلفة والرؤى المختلفة لطبيعة هذا المشروع[vii].

وهناك آراء أخرى رفضت هذا المصطلح من منطلق ضرورة إيضاح التمييز بين الدين والسياسة: فيرى محمد سعيد العشماوي أن الله أراد للإسلام أن يكون دينًا، وأراد به الناس أن يكون سياسة. وأضاف أن ممارسة السياسة باسم الدين أو مباشرة الدين بأسلوب السياسة يحوله إلى حروب لا تنتهي، وتحزبات لا تتوقف، وصراعات لا تخمد [viii].

وقد اتفق العفيف الأخضر مع الرأي السابق فيما يتعلق بالتمييز بين الدين والسياسة، موضحًا أن العلمانية ليست ضد الدين، بل إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدولة العلمانية هو الآية القرآنية" فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"(سورة الكهف- الآية٢٩) فالدولة فصلت بين المؤمن والمواطن[ix].

من ناحية أخرى، استبدل بعض المفكرين مفهوم الإسلام السياسي بمصطلحات أخرى، فقد نحت نبيل عبد الفتاح مصطلح " الجماعات المحجوبة عن الشرعية "، في حين نعتها ضياء رشوان بأنها "الجماعات السياسية والاجتماعية ذات الأيديولوجيا الإسلامية". بينما ذكر عمار علي حسن تلك الجماعات بمسمى "الجماعات التي ترفع من الإسلام شعارًا سياسيًا لها" [x] .

وفي ضوء ما أشرنا إليه من مواقف متعددة من جانب مستخدمي هذا المصطلح إزائه، فيمكن طرح تعريف إجرائي يحاول البعد عن قضية تأييده أو معارضته أو حتى استبداله بمصطلحات أخرى. وهذا التعريف هو أن "الإسلام السياسي هو أيديولوجيا تستند إلى الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة) وآراء وتفسيرات المفكرين الإسلاميين في تفسير شئون الحياة كافة سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية وتتجسد في الواقع من خلال حركات مسيسة تستهدف تطبيق هذه الأيديولوجيا".

٢- الديمقراطية Democracy:

لا يمكننا التحدث عن ممارسة حركة اجتماعية للديمقراطية داخليًا دون التعرف على ما ينطوي عليه هذا المفهوم بصفة عامة من مبادئ، وموقفها منها.

عندما يبدأ التأريخ لجذور مفهوم الديمقراطية كفكرة وكممارسة يشير المؤرخون إلى مرحلة الدولة - المدنية التي عرفها الإغريق خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وتعريفهم لهذا المفهوم: بأنه يعني "حكم المواطنين" (الشعب) [xi]، وأن هذه الديمقراطية اليونانية لم تكن تعرف الحرية بمعناها الحديث فلم تكفل للفرد حرية العبادة وإنما عليه أن يدين بدين الدولة. وبالدخول في العصر الصناعي أصبح لفكرة الديمقراطية مضمونان هما: الحرية والمساواة. وكانت هاتان الكلمتان شعار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩[xii]. فضلاً عن أن الديمقراطيات التقليدية الغربية تشكلت من عدة مبادئ من أهمها: الملكية الخاصة حق مقدس، وحرية التعبير والصحافة وتكوين الأحزاب السياسية، وتمثيل الشعب في المجالس[xiii].

بينما ذهب عباس العقاد – والكثيرون غيره – إلى أن شريعة الإسلام كانت أسبق الشرائع إلى تقرير الديمقراطية الإنسانية. وأضاف أن الديمقراطية الإسلامية تقوم على أربعة أسس أظهرها القرآن الحكيم والأحاديث النبوية، ولا تقوم ديمقراطية كائنة ما كانت على غيرها وهي: المسئولية الفردية، وعموم الحقوق وتساويها بين الناس، وجود الشورى على ولاة الأمور، التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف والطبقات[xiv].

ومن هنا لا يمكن أن نجد تعارضًا – كما ادعى بعض مفكري الغرب- بين الإسلام وفكرة الديمقراطية، وهو ما اتضح من تطابق المبادئ التي قامت عليها الديمقراطيات الغربية، والأسس التي وضعها الإسلام قبل ظهور هذه المبادئ. ولكن لا يمكن إنكار الانقسام بين توجهات التيارات الإسلامية حول فكرة الديمقراطية، فنجد بالنسبة لرأي الإمام حسن البنا فقد اتسم موقفه بالتناقض إزاء مبادئ الديمقراطية، ففي رسالة المؤتمر السادس للجماعة يشير إلى أن الحرية السياسية ركن من أركان الإسلام، بينما في خطابه إلى أمراء العرب فيما عُرف "برسالة النور" طالب بالقضاء على الحزبية التي فرقت بين المسلمين على حد تعبيره[xv]. وقد سبق أن أشرنا إلى استناد الفكر الإخواني إلى مبدأ الشورى. وسوف نتعرض لتطور فكر الجماعة حول الديمقراطية عبر المراحل التاريخية المختلفة لاحقًا.

ومثلما تقبلت بعض التيارات الإسلامية مسألة الديمقراطية، وتحولت إلى أحزاب سياسية منذ عقد التسعينيات، إلا أنه لا تزال هناك تيارات أخرى ترفضها في ضوء اعتبارها مشروعًا غربيًا للهيمنة على العالم الإسلامي[xvi]، فضلاً عن ربطها بفكرة العلمانية، وبخصوص ذلك أشارت هبه رءوف إلى ضرورة الربط بين صحوة الدين، ومستقبله، ومستقبل الديمقراطية، وتطورات واقع العولمة، وأن السبيل للأمام هو خروج الأفق النظري للإسلاميين من نفق الخوف من أسطورة وحش العلمانية، واعتبار أن مقابل الدولة الإسلامية هو حتمًا دولة علمانية ملحدة تقضي على الإسلام [xvii].

أما فيما يتعلق بمصطلح الديمقراطية الداخلية – فلا يوجد تعريف محدد له على حد علم الباحثة- فيمكن تعريفه إجرائيًا بما يتفق مع أهداف هذه الدراسة على النحو التالي: "هي الوسيلة التي يتم من خلالها تحديد علاقة قيادات التنظيم السياسي بأعضائه وفقًا لمعايير الممارسة الديمقراطية، كالمشاركة في صنع القرار، وإدارة الأزمات الداخلية مع الحفاظ على تماسك التنظيم، والمرونة في تغيير القيادات واللوائح بما يتفق مع متغيرات المجتمع ".

٣- الثورة Revolution :

عرف المعجم الوسيط الثورة بأنها " تغير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم به الشعب في دولة ما [xviii] .

وقد ذُكر تعريف للثورة في موسوعة علم الاجتماع في ضوء إيضاح الفرق بينه، وبين مفهوم التمرد على النحو التالي: تمرد، ثورة هي أحداث نادرة الوقوع – نسبيًا – ولكنها مهمة من الناحية التاريخية، يتم خلالها قلب النظام السياسي والاجتماعي كلية، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة، ثم يتم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة. وقد أصبحت كلمة ثورة تطبق بشكل فضفاض على كل تغير اجتماعي بعيد المدى، كما هو الحال في : الثورة الصناعية، وثورة الكمبيوتر، وغيرها. ولكننا نؤكد أن معناها الأساسي ما زال سياسي الطابع. ومن الصعب أن نجد تمييزًا واضحًا بين الثورة السياسية والتمرد، على الرغم من أن البعض يرى أن لفظ ثورة يجب قصر استخدامه على الحالات التي تحاول فيها الصفوة الحاكمة الجديدة أن تجري تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع ما بعد الثورة. بينما يتعين قصر مصطلح تمرد على الاضطرابات السياسية المحدودة التي تقوم على إحلال جماعة حاكمة محل أخرى. وعلى هذا الأساس؛ فإن حالات التمرد يمكن أن تتحول تدريجيًا إلى ثورات، تبعًا لحكمنا على مدى التغيرات الاجتماعية التي تعقب الاستيلاء على السلطة، وكثافتها[xix].

أما بالنسبة لموقف الإسلاميين من الثورة الشعبية (حيث ينطبق هذا المصطلح على ثورة ٢٥ يناير) كوسيلة لمقاومة جور الحكام وتغيير النظم الاستبدادية. فبعض الإسلاميين قد أيدوا الثورة، وأكدوا على أننا في حاجة إلى توضيح الآية الكريمة " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ " (النساء / ٥٩).

فإن الشريعة الإسلامية حينما رهنت طاعة السلطة الحاكمة بالشرعية (هي الأساس الذي تستند إليه السلطة الحاكمة في قيامها) والمشروعية (وهي السمة التي يجب أن تتسم بها ممارساتها) فقد أجازت للمسلمين مقاومة الجور، وجعلت من ذلك حقًا مشروعًا لهم ، ومقاومة الجور ليس تغييرًا مطلوبًا لذاته، وإنما تهدف إلى الإصلاح. وإن لم تستجب السلطة الجائرة القائمة جاز الخروج عليها ومنازعتها لحملها قهرًا إلى العودة إلى الشرعية. وقد كان في التاريخ الإسلامي ثورات فيما يسمى بالثورة العباسية التي قام بها مسلمون على سلطة حاكمة مسلمة، واستند من قاموا بها إلى تعاليم الإسلام في الإطاحة بالسلطة القائمة ليحلوا سلطة حاكمة جديدة مسلمة[xx].

من ناحية أخرى، عارض فريق آخر مشروعية الثورة والخروج على الحاكم . وينتهج أصحاب هذا الفريق فكرًا سياسيًا سلبيًا تجاه الحكومات المستبدة أو ما يعبر عنها بمدرسة الصبر السياسي على الحكومات المستبدة. وقد نظر أصحاب هذا الفريق إلى الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن الثورة الشعبية في مواجهة استبداد الحكام، وانتهوا إلى الرأي بأن الضرر الذي قد يلحق بالأمة التي تقبع تحت سير الاستبداد السياسي هو أهون من الضرر الذي قد يلحق بها عند اندلاع الثورة، واستهدوا بالآية الكريمة السابقة، ووجه الاستدلال هنا أن طاعة أولى الأمر من طاعة الله ورسوله طالما أنهم لم يخرجوا عن دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر[xxi] .

ومن هنا يمكن القول، بأن كلا الفريقين قد استند إلى دلائل من شأنها أن تؤكد وجهة نظره، إلا أن الشواهد الواقعية أثبتت عدم جدوى وجهة نظر الفريق الثاني، فالدعوة للإصلاح واجبة، والثورة ضرورة في حالة تجاهل الحاكم سماع هذه الدعوة. ومن خلال هذه الدراسة سنعرض موقف جماعة الإخوان المسلمين من الثورة عمليًا من خلال موقفها من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وصولاً إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ثانيًا- الحركة الاجتماعية بين بيئتها السياسية وبنائها التنظيمي: رؤية نظرية

سنتناول من خلال هذا القسم المدخل النظري الذي ستعتمد عليه هذه الدراسة، وهو أبرز مقولات الحركات الاجتماعية (باعتبار أن الحركة الإسلامية جزء منها) وسنركز على قضيتين أساسيتين وهما:

(أ) الحركة الاجتماعية والبيئة السياسية:

تقتضي دراسة تنظيم حركة اجتماعية النظر إلى البيئة السياسية لهذه الحركة، وهو ما تنبهت إليه إحدى أهم نظريات الحركات الاجتماعية وهي نظرية "بناء الفرص السياسية" التي تركز على العلاقة بين الحركة الاجتماعية وبيئتها السياسية. وقد أشار أبرز منظري هذه النظرية وهم : جون مكارثيJohn McCarthy، وديفيد بريت David Britt إلى أنه عندما يجمع أفراد عمل جماعي في الدولة الحديثة، فإنهم يدخلون بيئة سياسية واقتصادية معقدة، ولهذه البيئة تداعياتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات هؤلاء الأفراد حول كيفية تحديد أهدافهم المتصلة بالتغيير الاجتماعي، وكيفية التنظيم والمضي قدمًا لتنفيذ تلك الأهداف[xxii].

كما أوضح هانزبيتر كريزي Hanspeter Kriese وزملاؤه أن نشاط الحركة الاجتماعية فيما يتعلق بحشد أعضائها تعتمد بشكل أساسي على الوضع السياسي والاجتماعي الذي تتم في ظله[xxiii].

وإذا ما حاولنا التطرق إلى إسهام منظري الحركات الاجتماعية فيما يتعلق بالحركات السياسية الإسلامية على وجه التحديد، وعلاقتها بالبيئة السياسية، أي في ضوء نظرية بناء الفرص السياسية، فقد أشار هؤلاء المنظرون إلى أن الحركات السياسية الإسلامية تمثل محاولة للتوفيق بين التقليد والحداثة، وأنها تعطي الأولوية للإصلاح السياسي، كما أن هذه الحركات تتميز عن الحركات الأصولية في أنها تقبل الدول القومية، وتعمل في إطارها الدستوري، وتتجنب العنف، بل تتقبل قواعد ومبادئ الديمقراطية، والغرض من ذلك هو توسيع نفوذها السياسي.

وفي كتاب ريموند بيكر Raymond Baker "مصر والإسلاميون الجدد" وصف أفكار وأهداف الإسلاميين الجدد بأنها: تستند إلى مفهوم الإسلام الحضاري الذي يؤمن بالحركة التعددية الشاملة، ولديهم رغبة حقيقية لتحقيق تقدم من خلال وسائل سلمية. ويرى بيكر أن الجماعة الإسلامية المعتدلة يجب أن تكون مرنة ومتعددة، وتتميز باستعدادها لدمج أفكار مختلفة في برنامجها، ويجب أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات داخل البلاد وعلى الصعيد الدولي[xxiv].

وفيما يتصل بالآليات التي تستند إليها الحركات السياسية الإسلامية في عملية الحشد، فقد تناولت نانسي روزنبلوم Nancy Rosenblum الدور الذي يقوم به الدين في التغيير والحشد السياسي، من خلال دراستها للأحزاب الدينية في مجتمعات ديمقراطية، وأشارت إلى أن استمرار تلك الأحزاب يدل على نجاحها في الحفاظ على العمل السلمي.

علاوة على ذلك، يؤكد منظرو الحركة الاجتماعية على أهمية المجتمع المدني بالنسبة لهذه الحركات. وقد أوضح Quintan Wiktorowicz أن النشطاء الإسلاميين يبرزون في ظل ظروف القمع السياسي والاجتماعي والثقافي، ويحاولون خلق فضاءات جديدة لتنظيمهم من خلال حشد المنظمات غير الحكومية والجماعات الطلابية، واستخدام تظلمات هذه الجماعات لحشد الدعم لقضيتهم[xxv].

وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالبيئة السياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة، وكيف انعكست هذه العلاقة على البناء التنظيمي

للجماعة (علاقة القيادات بالأعضاء) وأساليب الحشد الذي اتبعته خاصة في ظل البيئة السياسية الثورية عقب ثورة ٢٥ يناير.

(ب) البناء التنظيمي للحركة الاجتماعية:

أشار محمد المختار الشنقيطي إلى تأثر بعض الحركات الإسلامية الحديثة بميراث المسلمين الفكري وواقعهم السياسي المزري، حيث يطالب الحكام الرعية بالطاعة، فظلت تلح هذه الحركات في أدبياتها على معاني الطاعة والالتزام [xxvi]، وهو ما عبر عنه روبرت ميشلز من خلال مقولاته حول تطور إدارة المنظمات السياسية، وتأثير مثل هذه العمليات على أهداف المنظمات، وقد كانت هذه المقولات وثيقة الصلة بمقولات منظري الحركات الاجتماعية.

ولقد وصف ميشلز عددًا من الشروط والعمليات التي دفعت حتمًا حتى أكثر المنظمات التزامًا بالديمقراطية أن تصبح مقسمة إلى مجموعة من النخب، (قلة) لهم مصالح مميزة في المنظمة عن بقية الأعضاء، وتلك العمليات تتجسد فيما أشار إليه ميشلز " بالقانون الحديدي للأوليجاركية" "Iron Law of Oligarchy".

وأضاف ميشلز أن أول عامل عجل الانجراف إلى نظام "حكم الأقلية"، هو عدم قدرة الأعضاء على المشاركة على قدم المساواة في القرارات المؤسسية بسبب أنه من الصعب العثور على المكان والزمان لدعوة جميع الأعضاء للتجمع، والاستجابة المعتادة لمثل هذه المشكلات هو تفويض المسئولية لمجموعة فرعية صغيرة نسبيًا من أعضاء الجماعة لصياغة خطوط العمل. وعلى الرغم من أن الأعضاء يحاولون كثيرًا الحفاظ على الديمقراطية من خلال المطالبة بتفسيرات لمقترحات القادة والحفاظ على حقوق التصويت النهائي عليها، إلا أن عددًا من القادة يكونون ضد ذلك.

ومن ناحية أخرى، توصلت مجموعة كبيرة من الدراسات إلى أن الإدارة الفعالة في مثل هذه المنظمات تتطلب اكتساب معرفة متخصصة في اتجاهات التنظيم التي أطلق عليها ميشلز "الأسرار الإدارية". ومن المهارات التنظيمية التي غالبًا ما تكون نادرة هي القدرة على إدارة العلاقات بين الأشخاص، وهذا يحد من قدرة الأعضاء على تحدي قرارات وتوصيات القيادات أو استبدالهم. كما أشار ميشلز إلى أن هؤلاء القيادات سوف يدركون بأن مصالحهم تتمثل في الحفاظ على مواقعهم داخل المنظمة مما يخلق شعورًا بأهمية التضامن مع بعضهم البعض؛ وذلك لصد الانتقادات، ودرء جهود التشريد أو الانشقاق من جانب الأعضاء، وتقليل فرص الدولة لحل هذه المنظمة في نهاية المطاف. وما سبق قاد ميشلز إلى استنتاجه الشهير "الذي يقول منظمة... يقول أوليجاركية"[xxvii]. أي أن الاتجاه الأوليجاركي في المنظمات شر لا بد منه.

وسوف نحاول التعرف على مدى تطابق القانون الحديدي للأوليجاركية على جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الراهنة، وخاصة بعد قيام ثورة أتاحت لها تشكيل حزب سياسي.

ثالثاً ـ جماعة الإخوان المسلمين: رؤية من الداخل

سنعرض من خلال هذا القسم أهم ما مرت به جماعة الإخوان المسلمين من تحديات داخلية (الانشقاقات الداخلية) وكيفية مواجهتها عبر مراحلها التاريخية، وذلك في ضوء الأوضاع السياسية (المحلية والعالمية) لكل مرحلة.

(١) حسن البنا وبناء أسس الجماعة (١٩٢٨- ١٩٤٠): تأسست جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨ كجمعية دينية صغيرة في الإسماعيلية على يد الشيخ حسن البنا في ظل أجواء إلغاء الخلافة الإسلامية (عام ١٩٢٤) وظهور أزمة الأمة الإسلامية التي أطلق عليها مجدي حماد بأزمة ضميرية دينية وشرعية سياسية، ثم أزمة الاحتلال الغربي المباشر، والتنكيل بزعماء المسلمين المطالبين بحرية بلادهم[xxviii].

وسنعرض فيما يلي مرحلة التأسيس، وما تنطوي عليه من عمليات متعلقة بالحشد وشروط العضوية، ودرجاتها، وبلورة نشاط الجماعة على النحو التالي:

(أ) الحشد والتعبئة: قام البنا بهذه المهمة بنفسه، فأخذ يجوب القرى والنجوع في جميع أنحاء مصر داعيًا إلى دعوته، وقد أتاح هذا الأسلوب فرصة القيام بحشد الجماهير وتهيئتهم على نطاق واسع، وساهم في ذلك المكانة العالية للدين في نفوس الأفراد وتأصله في حياتهم.

(ب) نظام العضوية: قام البنا بإقامة نظام محكم للعضوية، وحدد شروط العضوية ودرجاتها في المؤتمر العام الثالث للإخوان عام ١٩٣٥، ومن أهمها شرطا: الطاعة والثقة بالقيادة اللذان اتضحا من خلال قسم البيعة ونصه كالآتي: "أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والجهاد في سبيلها والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكره، وأقسم بالله على ذلك، والله على ما أقول وكيل".

(ج) درجات العضوية: تبدأ بالانضمام العام ويسمى الأخ في هذه المرتبة أخًا مساعدًا؛ ثم الانضمام الأخوي الذي يكون فيه العضو أخًا منتسبًا؛ فالانضمام العملي الذي يصبح فيه العضو أخًا عاملاً؛ ونصل إلى الدرجة الرابعة وهي درجة الانضمام الجهادي، وهي ليست حقًا لكل مسلم يرغب في ذلك كما هو الحال في الدرجات الثلاث السابقة، بل هي "من حق العضو العامل فقط الذي يثبت لمكتب الإرشاد محافظته على واجباته السابقة".

(د) نظام الأسر: وضع حسن البنا بعد ذلك هذا النظام، وهو الذي يعتبر المجال العملي للتربية الروحية للإخوان المسلمين، وعندما نظمت عضوية الإخوان إلى مراتب، أصبح دخول نظام الأسر مقصورًا على الإخوان العاملين، وكانت كل أسرة تتكون من عدد يتراوح ما بين خمسة وعشرة أعضاء، وتقوم على أساس فئوي، فكانت تتكون إما من طلبة أو موظفين أو عمال. ومن تعاليم نظام الأسر أن يعرف كل فرد فيها أعضاء أسرته الاجتماعية والثقافية والعائلية، ولم يلبث نظام الأسر أن تحول إلى نظام لتخريج المجاهدين، وهم أرقى مراتب العضوية فيها[xxix].

(ه) فرقة الأخوات المسلمات: قرر البنا إنشاء قسم للأخوات المسلمات أطلق عليه "فرقة الأخوات المسلمات"، وقد تألف هذا القسم من نساء الإخوان وبناتهن وقريباتهن، وصدرت أول لائحة لهذا القسم في ٢٦ أبريل عام ١٩٣٢، وكان الإخوان يطلقون على رئيسة الأخوات لقب "المفداة" التي تكون وسيطة بينهن وبين رئيس الفرقة وهو المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين. وقد حظى هذا القسم باهتمام البنا بدءًا من اهتمامه بتربية قياداته والمسئولات عنه بنفسه، وسعى إلى التخطيط لتكوين كوادر نسائية في صفوف الأخوات المسلمات. وقد اتسع نشاط الأخوات المسلمات، وتنوعت مجالاته لتشمل العمل الدعوي والاجتماعي، علاوة على مواقفهن السياسية [xxx].

(و) التعريف بالجماعة إقليميًا: جاءت مرحلة التعريف بالجماعة على نطاق أوسع، وذلك من خلال إصدار المجلات (الإخوان المسلمون والنذير) وإرسال الرسائل والاتصال بالخارج للتعريف بالجماعة (الجزائر واليمن وسوريا والجزيرة العربية)، وما يلفت النظر تشكيل البنا لجان الدراسات الفنية في الثلاثينيات لصياغة القوالب النظرية التي تمثل الإسلام في حياتنا العامة [xxxi].

(ز) العمل السياسي: وفي نهاية الثلاثينيات بدأت جماعة الإخوان المسلمين تنتهج سياسة تعلن من خلالها أنها تستطيع أن تتخذ موقفًا أكثر حسمًا من الوضع القائم بهدف استكمال تغيره وإقامة سلطة المجتمع الإسلامي، وهو ما اتضح في خطابه بالمؤتمر الدوري الخامس للجماعة سنة ١٩٣٩ ثم في رسالة التعاليم التي أصدرها عام ١٩٤٠ [xxxii].

(ح) أركان البيعة: وقد استهل حسن البنا خطابه في "رسالة التعاليم" بقوله : "هذه رسالتي إلى الاخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين الذين آمنوا بسمو دعوتهم، وقدسية أفكارهم" وحدد في هذه الرسالة أركان بيعة الإمام أو المرشد العام (وفقًا لما هو متبع في الجماعة لاختيار المرشد العام) وهي عشرة: الفهم (أن تفهم الإسلام كما نفهمه). الإخلاص(أن يقصد الأخ المسلم بقوله وعمله وجهاده كله وجه الله). العمل (حدد عدة مراتب للعمل منها: إصلاح النفس، وتكوين بيت مسلم وإرشاد المجتمع، وتحرير الوطن، وإصلاح الحكومة). الجهاد (الفريضة الماضية إلى يوم القيامة) التضحية (بذل النفس والمال والوقت والحياه وكل شيء في سبيل الغاية). الطاعة (امتثال الأمر وإنفاذه توًا في العسر واليسر). الثبات (أن يظل الأخ عاملاً مجاهدًا في سبيل غايته مهما بعدت). التجرد (أن تتجرد لله تعالى من كل ما سواه). الأخوة (أن ترتبط القلوب والأرواح برباط العقيدة). والثقة (اطمئنان الجندي إلى القائد في كفاءته وإخلاصه اطمئنانًا عميقًا) [xxxiii].

(ط) تشكيل التنظيم الخاص: تشكل هذا التنظيم عام (١٩٤٠) على عدة مبادئ من أهمها: تقسيمهم إلى أسر خاصة بهم، مع تسلسل القيادة، واشتراكهم في جميع النشاط العام للدعوة. ودراسة عميقة مستفيضة للجهاد في الإسلام، والتدريب على الأعمال الشاقة؛ كتوزيع المنشورات، والتراسل بالشفرة واستعمال الأسلحة، علاوة على المبالغة في السمع والطاعة وكتمان السر [xxxiv].

(٢) التنظيم الخاص ونهاية عصر حسن البنا (١٩٤٠-١٩٤٩): لعب التنظيم الخاص دورًا مهمًا في ظهور أزمة داخل الجماعة نفسها، وصراعها مع السلطة السياسية حتى انتهى الأمر باغتيالها لحسن البنا عام ١٩٤٩، ومن أبرز مظاهر ذلك:

(أ) علاقة البنا بالقصر: يرى بعض المؤرخين أن علاقة الإخوان بالقصر ورجاله، علي ماهر باشا تحديدًا من أهم أسباب الانشقاق الذي شهدته صفوف الجماعة سنة ١٩٣٩، وأسفر عن تكوين "جماعة شباب محمد " حيث رفض المنشقون أن يصبح الإخوان أداة في يد علي ماهر لمحاربة الوفد وتدعيم نفوذ القصر الملكي [xxxv].

ولم يواجه البنا هذا التيار بالحوار مع معارضيه، وبنى خطته على دفعهم للانشقاق سعيًا للمحافظة على زعامته، ونتيجة لذلك ظل الخلاف، وترتب عليه تداعيات على مدى أكثر من ثلاث سنوات حدثت خلالها عدة انشقاقات للانضمام إلى الجماعة الجديدة، والملاحظ أن قضية الشورى كانت في مقدمة القضايا التي أثارتها هذه المجموعة في خلافها مع المرشد العام، كما ورد في الوثيقة التي نشرتها في فبراير ١٩٤٠. فقد أشارت الوثيقة إلى أن المرشد لا يؤمن بالشورى في الدعوة التي يري أن ينهض بها فرد واحد له أن يأمر وعلى الجميع أن يطيع [xxxvi]. **(ب) اتجاه أعضاء التنظيم الخاص للعنف:** شارك كوادر التنظيم الخاص في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، في حين

قامت عناصر من هذا التنظيم بوضع قنابل وعبوات ناسفة في كثير من الأماكن بالقاهرة استهدفت بعضها اليهود المصريين، واغتيال شخصيات سياسية مثل: القاضي أحمد الخازندار ورئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي[xxxvii]. وتم احتجاز البنا، إلا أنه قد أطلق سراحه لعدم توافر الأدلة. وقد سجل القريبون منه امتعاضه مما حدث وتخوفه من أن يكون أعضاء الجهاز السري قد خرجوا عن طاعته .

وفي عام ١٩٤٩ صدر أمر بحل الجماعة بكل فروعها، وفي وقت متأخر بعد ظهر يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ دُعي حسن البنا إلى لقاء بالمركز العام لجمعية الشبان المسلمين وأطلق عليه الرصاص وهو في الطريق خارجًا من المبني، ومات بعد دقائق قليلة في أحد المستشفيات القريبة، وكان البنا قد سبق له أن أخبر زملاءه – على نحو نبوئي – أن عدم قيام الحكومة بالقبض عليه هو دليل رسمي على انتواء قتله[xxxviii] .

(٣) الجماعة وأزمة افتقاد القيادة الفكرية (١٩٤٩-١٩٦٤) : ظهر الاضطراب الفعلي على الجماعة بعد وفاة حسن البنا؛ حيث ظلت الجماعة دون قيادة من تاريخ مقتل البنا ١٩٤٩/٢/١٢ حتى تسلم المستشار حسن الهضيبي القيادة في ١٩٥١/١٠/١٩، وقد كانت أهم ملامح التحديات الداخلية للجماعة في تلك الفترة على النحو التالي:

(أ) رفض التنظيم الخاص للهضيبي: رفض أعضاء التنظيم الخاص مبايعة الهضيبي، لأنهم اعتبروه رجل الملك فاروق، ولكن لم يشأ الجهاز الخاص بقيادة عبد الرحمن السندي وأعضائه في ظل هذه الظروف أن يفجروا الخلاف حتى لا ينكشف أمرهم إلى أن جاء موعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [xxxix].

(ب) الموقف من جمال عبد الناصر: أشار على عشماوي (آخر قادة التنظيم الخاص) بأن "جمال عبد الناصر قد أعطى انطباعًا للشيوعيين والإخوان المسلمين قبل الثورة بأنه منهم وملتزم بفكرهم وتنظيماتهم، حتى أنه قد بايع عبد الرحمن السندي على المصحف والمسدس على السمع والطاعة، وكان على علاقة بغيره من القيادات الإخوانية التي استغلها لتنفيذ أهداف الثورة في أول أيامها للسيطرة على الشارع المصري" [xl]. إلا أن قادة الثورة أوجدت تفاعلات صراعية جديدة داخل الجماعة ومن ثم تعميق الانقسام داخلها للحد من نفوذها، فكان الخلاف حول الموقف من جمال عبد الناصر. وهنا برزت ثلاثة اتجاهات: **الأول:** يرى عدم تعليق آمال عليه ويمثله الهضيبي. **والثاني:** يراهن عليه ويرى أنه سيطبق الشريعة، ويمثله قاعدة المستوي التنظيمي الوسيط أساسًا. **والثالث:** يطلب فرصة للتحقق من موقفه ويمثله عبد القادر عودة وكيل الجماعة.

(ج) الخلاف حول ماهية الجماعة: برز خلاف بين قادة الجماعة عقب صدور قرار تنظيم الأحزاب السياسية في سبتمبر ١٩٥٢، حول ما إذا كانت الجماعة حزبًا سياسيًا أم جمعية دينية. فقد قررت الهيئة التأسيسية تسجيلها كحزب سياسي على خلاف رأي الهضيبي الذي أعلن استقالته. وقد تم إقناع الهضيبي بسحب استقالته؛ نظرًا لأن الصراع على خلافته قد يقضي على الجماعة.

(د) دور التنظيم الخاص (السري) : كان يمثل موضوع الخلاف الأخطر في تلك الفترة، والذي وصل إلى حد مطالبة الهضيبي بإلغائه بعد أن رفض قائده عبد الرحمن السندي الأمر الصادر له بتقديم كشف بأسماء أعضائه ومهماته ورفض السندي حل الجهاز. وأصبح النزاع بين الهضيبي والسندي هو المصدر الرئيسي للانقسام الذي قاد إلى أخطر صدام عرفته الجماعة عندما قام أنصار السندي باغتيال الرجل الثاني في الجهاز سيد فايز ردًا على تعاونه مع الهضيبي[xli].

وقد كانت هذه الانشقاقات الداخلية للجماعة من أهم العوامل التي أتاحت لجمال عبد الناصر الفرصة لإصدار قرار بحلها يوم ١٤ يناير ١٩٥٤، واعتقلت فريقًا كبيرًا منهم على رأسهم المرشد العام وزعماء الإخوان في القاهرة والأقاليم[xlii].

(٤) الخطاب القطبي وتشكيل الجماعات الإسلامية الراديكالية(١٩٦٤-١٩٧٠): في هذه المرحلة بعد قرار الحل بدت الجماعة بأنها في حاجة ملحة إلى سلاح دفاعي في مواجهة تشرذمها فتصاعدت رويدًا أفكار تضمنت إسقاط المشروع الناصري في الأساس، وهو ما أبرز فلسفة سيد قطب بعد فشل الخطابات الإخوانية السابقة في تحقيق ذلك[xliii].

وقد ظهر فكر قطب (الذي كان يحرر منشورات الجماعة السرية) ورؤيته السياسية في صورتها التنظيمية المباشرة في كتابه "معالم في الطريق"، الذي عرض فيه فكرة جاهلية المجتمع المعاصر وعدم حاكميته لله، بل حاولت جماعة سيد قطب الانقلاب على النظام الناصري، مما أدى إلى مواجهة دامية ترتب عليها إعدام عدد من قادتها بينهم سيد قطب نفسه[xliv].

ونتيجة لاعتقال عدد كبير من أعضاء الجماعة في تلك الفترة (الستينيات) بدأت تبرز بين الإسلاميين تيارات جديدة، متأثرة بأطروحات سيد قطب، معتبرة جماعة الإخوان المسلمين من "أعداء الإسلام" [xlv]. بالإضافة إلى ذلك كانت هزيمة ١٩٦٧ في تلك الفترة من العوامل التي أرجع إليها العديد من الباحثين كبعد خارجي لانتشار الإرهاصات الأولي للجماعات الإسلامية، لأنها زادت من قوة التحدي الغربي، وأبرزت إخفاق الأيديولوجيا السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة مثل "الناصرية" و"البعثية" وهو ما ساعد الجماعات الإسلامية المعاصرة على تقييم "الإسلام" كبديل عقائدي لهذه الأيديولوجيا[xlvi].

(٤) جماعة الإخوان المسلمين بين الحرس القديم والحرس الجديد (١٩٧٠- ١٩٨٦): عقب وفاة الهضيبي (١٩٧٣) اشتد الصدام بين رجال النظام الخاص (الحرس القديم) وبين ما أُطلق عليه تيار السبعينيات أو التيار التجديدي بقيادة المرشد العام الثالث للجماعة عمر التلمساني (الحرس الجديد) الذين قادوا ما أطلق عليه ضياء رشوان "مرحلة التأسيس الثانية لجماعة الإخوان المسلمين". وقد تجسدت مظاهر وتداعيات هذا الصدام على النحو التالي:

(أ) خطة عمر التلمساني وظهور التيار التجديدي: لجأ رجال النظام الخاص في الجماعة (الحرس القديم) إلى خطة تهدف إلى ضم شباب الجماعات الدينية التي بدأت تنتشر في الجامعات المصرية عقب هزيمة ١٩٦٧ لإعادة نشاط الجماعة من جديد في ضوء الفرصة التي منحها لهم السادات (الذي تولى الرئاسة عام ١٩٧١) للقضاء على القوى الناصرية والاشتراكية وبالفعل. وبفضل الإمكانات التي وفرها السادات بشكل مباشر للإخوان أو تلك التي سعى إليها الإخوان بشكل غير مباشر، بدأت الدماء الجديدة، خاصة من شباب الجامعات، تعرف الطريق للبناء التنظيمي للإخوان، بل حملت معها أفكارًا جديدة، وأحيانًا رؤى مغايرة لتلك التي اعتادت عليها الجماعة. ونجح عمر التلمساني في رسم خطة لمدة خمسين عامًا أطلق عليها "خطة المشي في خطوات متوازية" للتسلل في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنقابات والمدارس والجامعات.. كما أنها خطة تتحاشى "الصدام مع النظام" [xlvii].

في نهاية السبعينيات اشتد الصدام بين النظام والجماعات الإسلامية التي انشقت عن جماعة الإخوان بسبب موقف الجماعة في تلك الفترة الجانح إلى السلم، وإن اتفقت معها في رفضها

لمعاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل أو عمليات التطبيع[xlviii]. ومن ناحية أخرى كان لقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أثر كبير في تعاظم انتشار التيارات الإسلامية[xlix].

ولكن تفاقمت ظاهرة العنف من جانب تلك التيارات في أواخر السبعينيات، وعاد النظام للاعتماد على الإخوان في مواجهة التطرف الديني، إلا أنه تم اعتقال عمر التلمساني في إطار إحداث اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وبعض قيادات الإخوان (وبالطبع الجماعات الإسلامية) [l].وتم اغتيال السادات على يد أفراد من الجماعات الإسلامية في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

(ب) فكرة تكوين حزب سياسي: كان عمر التلمساني أول من طرح على الجماعة عام ١٩٨٤ (بعد تولي الرئيس السابق محمد حسني مبارك رئاسة الجمهورية ١٩٨١) فكرة تكوين حزب سياسي في ظل قرار الدولة باستمرار سريان قرار حل الجماعة، وقد تخطى التلمساني بفكرته تلك مبدأ إخوانيًا تقليديًا رسمه البنا يقوم على رفض الحزبية. لذا كانت هذه الفكرة مفاجأة للإخوان التقليديين. وكان هذا الطرح من جانب التلمساني يهدف إلى أن تتكيف الجماعة مع قانون الانتخابات آنذاك الذي كان ينص على أن المرشح لمجلس (انتخابات ١٩٨٤) [li]، يجب أن يكون حزبيًا أو يرشح نفسه على إحدى القوائم الحزبية. وقد واجه التلمساني معارضة مزدوجة من الحكومة والإخوان معًا. وقد جدد التلمساني طرحه حول تحول الجماعة إلى حزب سياسي قبيل وفاته عام ١٩٨٦. ولم يقف هذه المرة عند مستوى الطرح والمناقشة، وإنما بادر بمساعدة قوة من أبناء جيل السبعينيات التجديدي في كتابة برنامج سياسي تحت اسم "حزب الشورى" ولكن لم يلق ذلك رضى الحرس القديم.

(٥) **حزب الوسط كإعلان عن أزمة الجماعة الداخلية (١٩٨٦- ٢٠٠٢)**: برحيل التلمساني (عام ١٩٨٦) انتهت مرحلة، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الجماعة كانت من أهم تجلياتها "بيعة المقابر" التي مهدت إلى ظهور فكرة حزب الوسط، والإعلان عن أزمة الجماعة:

(أ) بيعة المقابر: حرص الحرس القديم على اختيار مرشد عام يتسنى لهم من خلاله العودة إلى صدارة الحدث من جديد، وجاء تعيين حامد أبو النصر مرشدًا عامًا (عام ١٩٨٦) ومعه مصطفى مشهور (أحد أبرز رجال الحرس القديم والجهاز الخاص) للجماعة نائبًا له. ولكن جاءت "بيعة المقابر" بعد وفاة حامد أبو النصر(عام ١٩٩٦) التي اختير على أساسها مصطفى مشهور مرشدًا عامًا بشكل مباغت (بعد أن أعلن المستشار مأمون الهضيبي على المقابر عن مبايعة مشهور دون الرجوع لقيادات الإخوان من جيل الوسط) وقد اتبع مصطفى مشهور منهج إعلاء مفاهيم السمع والطاعة، والتشدد التنظيمي والفكري، والصلاحيات الضخمة الممنوحة للمرشد العام، والتحايل على مبدأ الشورى (فالشورى غير ملزمة والأخذ بها من باب "الاستئناس" لا أكثر)– فكان لا بد من أن تتوتر الأجواء سواء في علاقات الإخوان بالغير أو على الصعيد الداخلي؛ حيث كرس تولي مشهور– والطريقة التي تم اختياره بها – أجواء "التوتر" بين جيل القيادات التاريخية المحافظة لجماعة الإخوان، وجيل الشباب التجديدي خاصة بعد نجاح التيار المحافظ التقليدي في الإمساك بزمام الأمور تنظيميًا وحركيًا بعد مجيء مشهور.

(ب) فكرة حزب الوسط: ظهرت فكرة حزب الوسط التي تعكس الصراع المحتدم بين رؤية تيار السبعينيات من شباب الحركة الإسلامية وبين رؤية تاريخية تقليدية محافظة حكمت سلوكها على المستويين الفكري والحركي. وقد خرج هذا الصراع للعلن عندما تقدم أبو العلا ماضي في بدايات عام ١٩٩٦ إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشوري طالبًا التصريح بإنشاء حزب الوسط[lii].

وقد رفضت لجنة الأحزاب محاولات تأسيس هذا الحزب (وكان أولها في يناير ١٩٩٦) بحجة عدم تميزه عن جماعة الإخوان المسلمين الذي انتمي إليه مؤسسوه. وقد نفى أبو العلا ماضي ذلك، وأكد على إيمان الحزب بالتعددية السياسية، وأن مشروع الحزب تمت صياغته من خلال مجموعة داخل الإخوان كانت لها رؤى إصلاحية مقابل مجموعة منتقدة أخرى لها وجهات نظر مختلفة (أو تقليدية) وهي المسيطرة على الجماعة ومكتب إرشادها[liii].

وقد أجرت شانا مارشال Shana Marshall دراسة مقارنة بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن أعضاء جماعة الإخوان حاولوا التقليل من حدة الاختلافات الجوهرية بينهم وبين أعضاء حزب الوسط، وأكدوا على أنه لا يوجد انقسام أيديولوجي بينهما. من ناحية أخرى كانت هناك محاولات من جانب حزب الوسط لتمييز أنفسهم عن جماعة الإخوان من أجل الحصول على تصريح قانوني للحزب، وذلك بتأكيد تبنيه لمبادئ الديمقراطية مثل: التسامح والتداول السلمي للسلطة، وقبولهم للديمقراطية الداخلية والتعددية التي تفتقدها جماعة الإخوان[liv].

(٦) **التيار التجديدي ولائحة الجماعة (٢٠٠٢- ٢٠١٠)**: اختير مأمون الهضيبي مرشدًا للجماعة بعد وفاة مصطفى مشهور عام ٢٠٠٢، وقد ذكر في أحد حواراته أجواء انتخابه أنه قد تم انتخابه من جانب مكتب الإرشاد (حيث لم يُعقد مجلس الشورى المختص بهذا الأمر منذ ١٩٩٥ بسبب الضربات الأمنية للجماعة، ومحاكمة قياداتها أمام المحاكم العسكرية، نظرًا لتعاظم الدور السياسي المعارض للجماعة). وفي الحوار ذاته أشار الهضيبي معلقًا على ما يُثار في هذه المرحلة أزمة الجماعة (حول حزب الوسط): "هذا كلام ينثر من أجل خلق الشقاق بين أفراد الجماعة، وقبل الضربات الأخيرة. كانت تجري انتخابات مجلس الشورى، ومكتب الإرشاد في صورة تلاحم الأجيال، حيث لا تصارع ولا حزازات.. ومن يتحدث عنا يجب أن ينتبه إلى أنه يتعامل مع نسيج مختلف له ثقافته ومعارفه المنتقاة من أصوله الحضارية والثقافية والتي تضبط ميزان حركته" [lv].

ولم تستمر ولاية مأمون الهضيبي طويلاً، حيث وافته المنية عام ٢٠٠٤، ليتولى محمد مهدي عاكف مرشدًا عامًا لها عام ٢٠٠٤، الذي شهدت الجماعة في عهده أزمة اعتبرها البعض الأكثر خطورة على الجماعة منذ نشأتها، وهذه الأزمة تجسدت في مظهرين وهما: تصعيد عصام العريان، وانتقادات حامد الدفراوي للائحة الجماعة.

(أ) تصعيد عصام العريان: بدأت الأزمة في عام ٢٠٠٩، عندما حاول مهدي عاكف تصعيد عصام العريان "مسئول القسم السياسي" عضوًا بمكتب الإرشاد خلفًا للراحل محمد هلال، وقد جاء تصويت مكتب الإرشاد بالرفض، الأمر الذي أظهر سيطرة تيار المحافظين على الجماعة، وضعف كل من المرشد العام وتيار التجديد. وقد ترتب علي ذلك استقالة المرشد العام اعتراضًا على سلوك اعتبره مخالفًا لكل الأعراف داخل الجماعة منذ تأسيسها، ونجح البعض في إقناع عاكف بالعدول عن استقالته للحفاظ على وحدة الجماعة حتي انتهاء فترة ولايته في الثالث عشر من يناير ٢٠١٠، ولكنه أصر على أن قرار عدم ترشحه لدورة أخرى تبدأ في منتصف يناير ٢٠١٠ أصبح نهائيًا ولا رجعة فيه[lvi].

(ب) انتقاد حامد الدفراوي للائحة الجماعة: انتقد حامد الدفراوي (أحد أنصار التيار التجديدي بالجماعة) لائحة الجماعة، في سياق تصعيد عصام العريان، وتباحث مع محمد حبيب (النائب الأول للمرشد، والداعم للتيار التجديدي) حول مدى اتفاقها مع التشريعات الديمقراطية، ومبادئ

الشورى. وقد أورد مختار نوح (عضو سابق بالجماعة) أهم عيوب هذه اللائحة (سبب هذه الأزمة) وهي تتمثل في أن فلسفتها التشريعية تقوم على تركيز السلطات التنفيذية (مكتب الإرشاد) دون رقيب أو ناصح، وقد قلصت هذه اللائحة دور مجلس الشورى العام، فضلاً عن مبالغتها في منح مكتب الإرشاد حق تعيين خمسة عشر عضوًا لمجلس الشورى العام فوق مجموع الأعضاء المنتخبين وعددهم اثنان وسبعون عضوًا، واختفاء اسم السلطة القضائية وكذلك دورها. كما جاء اسم لجنة التحقيق عرضًا في اللائحة، ولا علاقة لها بالسلطة القضائية وليس لها إلا أن تقترح ثم تقوم بعرض الاقتراح على مكتب الإرشاد أو المجلس، مما يعني غياب قواعد العدالة داخل الجماعة[lvii].

وبعد اتهامات الدفراوي بدأت تتعالى أصوات الانتقاد للجماعة من داخلها وخارجها، حيث توالت انتقادات جمال حشمت، ومحمد البلتاجي (التيار المتجدد) لتزيد من الضغط على التيار المتشدد أو المحافظ الذي قام بإحالة البلتاجي إلى التحقيق الداخلي يوم ١١/١٥ /٢٠٠٩، وإلغاء مؤتمر الكتروني لشباب الإخوان كان مقررًا عقده في ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٩ للحديث حول تجديد وإصلاح الجماعة، وقد أعلن عبد المنعم أبو الفتوح (التيار التجديدي) يوم ٢٠٠٩/١٢/٤ أن قرارات مكتب الإرشاد الحالي مطعون في صحتها، وهو ما فجر الوضع مرة أخرى وأعاد قضية تصعيد العريان إلى الواجهة. ومع تأكيد المرشد الحالي مهدي عاكف عدم تجديد ولايته وفشل كل محاولات إثنائه عن قراره اشتدت المواجهة بين التيارين التجديدي والمتشدد، حول الاستفتاء الذي جرى لتحديد موعد إجراء الانتخابات، وهل تتم قبل انتهاء ولاية المرشد أم يتم تأجيلها ستة أشهر حتى تنتهي ولاية مجلس الشورى في يونيو ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن ثمانية وأربعين عضوًا صوتوا مع التأجيل مقابل سبعة وثلاثين رأوا إجراءها في يناير إلا أن التيار المتشدد رفض نتيجة الاستفتاء، وقرر إعادته. بل أعلن محمود عزت (أمين عام الجماعة) يوم ٢٠٠٩/١٢/١٦ أن الانتخابات يتم إجراؤها خلال أسبوعين[lviii].

وقد أجريت الانتخابات وسط احتجاجات واسعة النطاق من جانب التيار التجديدي، وأسفرت عن فوز د. محمد عبد البديع مرشدًا ثامنًا للجماعة خلفًا للمرشد السابق المنتهية ولايته في ١٣ /٢٠١٠/١، وأعلن محمد حبيب استقالته من موقعه كنائب أول للمرشد، لاستكمال انتخابات المرشد بذات الطريقة[lix].

وبعد عام تقريبًا أطلق الشباب دعوة عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) للمشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١، متبنية مبدأ السلمية للتعبير عن مطالب الشعب بمختلف طوائفه، والتي تجسدت في شعار "عيش... حرية...عدالة اجتماعية". من هنا لقيت هذه المظاهرات استجابة شعبية تحولت إلى ثورة أحدثت انقلابًا في تاريخ المجتمع المصري، وجماعة الإخوان المسلمين على وجه التحديد.

رابعًا- ثورة ٢٥ يناير وأثرها على علاقة أعضاء الجماعة بقياداتها

سوف نشير من خلال هذا القسم إلى علاقة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بقياداتها في ضوء تناول قضية الديمقراطية الداخلية. وسنقسم هذه النتائج إلى ثلاث قضايا أساسية:

(١) علاقة العضو بالجماعة قبل الثورة:

سوف نتناول تلك العلاقة في إطار تبيان مراحلها، وكذلك تداعيات انتماء العضو للجماعة على علاقته بالسلطة السياسية فيما قبل الثورة، ولكن بدايةً نشير إلى البيئة السياسية التي انضمت في ظلها أغلبية أفراد العينة. وقد تبين أن جميع أفراد العينة من الذكور – باستثناء الحالة رقم (٨)

"٦٥ عامًا" الذي انضم إلى الجماعة منذ ٤٠ عامًا- انضموا إلى الجماعة في فترة حكم الرئيس السابق، ففيما يتعلق بالفئة من (٣٥-٥٥): فتتراوح مدة عضويتها ما بين ١٨ عامًا حتى ٢٨ عامًا. بينما الحالات من فئة الشباب (فتتراوح مدة عضويتها ما بين ٤ سنوات حتى٢٠ عامًا)، وقد أشار ٤ أعضاء من الشباب – من أفراد العينة- إلى انضمامهم إلى الجماعة منذ أن كانوا أشبالاً أي منذ مدة تتراوح ما بين ١٤ عامًا إلى ١٨ عامًا.

وبالنسبة لأفراد العينة من الإناث فجميعهن مدة عضويتهن ما بين ١٣ عامًا حتى ١٧ عامًا فيما عدا الحالة رقم (١) التي انضمت إلى الجماعة منذ ٢٢ عامًا. أي أن جميعهن انتمين إلى الجماعة في فترة حكم الرئيس السابق. ويعني ما سبق أيضًا أن جميع أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) انضموا في فترة شهدت الجماعة في ظلها استمرارًا للخلافات بين تيارين متنافرين داخلها (أحدهما تجديدي وآخر محافظ) كما ذُكر سلفًا، علاوة على علاقة بالسلطة السياسية تتسم بالتأرجح ما بين إدماج واستبعاد، وإن كان غلب عليها الاستبعاد في كثير من الأحيان، وأُطلق عليها في ظله لفظ "المحظورة" وهو ما سنتطرق إليه لاحقًا.

وبالنسبة للمراحل التي مرت بها علاقة الأعضاء – من أفراد العينة- بالجماعة (ومدى امتثال العضو لشروط العضوية التي حددها الإمام البنا وبصفة خاصة شرط الطاعة والثقة في القيادة) فهي تتجسد فيما يلي:

(أ) ظروف الحشد: يرجع انضمام أغلبية الأعضاء للجماعة إلى تشجيع الأقارب والأصدقاء (والأزواج بالنسبة لعينة الدراسة من العضوات) الذين كانوا بالطبع منتمين إلى الجماعة، وهو ما يعني أن الاتصال المباشر ما زال منذ الإمام حسن البنا من أهم سبل حشد الجماعة لأعضائها. كما أوضح بعضهم أسبابًا أخرى للانضمام؛ أولها: اتباع الجماعة المنهج الإسلامي الوسطي المنطلق من الفهم الشامل للإسلام، ثم إقامة الدولة الإسلامية المعتدلة لإصلاح المجتمع، وحب العمل الجماعي وروح الفريق المتوفرة لدى جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن الرغبة في الالتزام والتدين.

(ب) معرفة مبادئ الجماعة: نجد أن أغلبية الأعضاء من فئة الشباب كانت معرفتهم بهذه المبادئ قبل الانضمام للجماعة من خلال أفراد منضمين لهذه الجماعة باستثناء أحد الأعضاء -الحالة رقم (١٢)- " ٣٢ عامًا" الذي تعرف عليها من خلال قراءة الكتب الموضحة لهذا الأمر. في حين أن أغلبية أعضاء الجماعة من الفئات العمرية الأخرى قد تعرفوا على مبادئ الجماعة من خلال أدبيات الإخوان أنفسهم، بجانب الأفراد المنتمين للجماعة. فقد أشار أحد الأعضاء - الحالة رقم (٩) - "٤٧ عامًا" بقوله : " كنت أسمع عن الإخوان في الصغر، فتمنيت أن أكون منهم فبحثت عنهم في الكتب، ثم تعرفت عليهم وعرفت منهم". وقد أُشير سابقًا إلى تأثير الأدبيات الإخوانية التي اتسمت بالقيادة الكارزمية - بدءًا من الشيخ حسن البنا، مرورًا بسيد قطب حتى عمر التلمساني- في نفوس أعضاء الجماعة.

(ج) إجراءات الانضمام للجماعة: أوضح أعضاء الجماعة (ذكورًا وإناثًا) أنهم مروا بعدة اجراءات، بناءً على لائحة الجماعة، حيث أكدوا على مبدأ التدرج والتصعيد، الذي يبدأ بالجانب التربوي للعضو الذي قد يستغرق وقتًا يحدده القائم بهذه المهمة، وقد أوضح أحد الأعضاء- الحالة رقم (٧)- "٥٢ عامًا" قائلاً: "تظل داخل الصف الإخواني دون الانضمام للجماعة ما بين سنة حتى ٦ سنوات أو أكثر حتى يتحقق في الفرد أركان البيعة العشرة، وبعد ذلك ينضم للجماعة بشكل رسمي". وقد أضاف أحد الأعضاء - الحالة رقم (٨)- مبينًا الغرض من إطالة مدة مرحلة

التربية بقوله: "تربية الإخواني تتم على نار هادية لأنها بتاخد وقت ومنهجها هو المنهج النبوي لخلق شخصية مصرية متكاملة".

(د) درجة العضوية: بلغ عدد أفراد العينة من الذكور الذين في درجة العضو العامل (١٦ حالة)، وحالتين درجة (أخ)، أما الحالة رقم (٨) "وهو عضو بالجماعة منذ أربعين عامًا" فدرجته نقيب متفرغ، أي مسئول عن إدارة الأسر، فضلاً عن كونه مدير مكتب حزب الحرية والعدالة بأمانة محافظة الجيزة.

كما أن جميع العضوات من أفراد العينة أشرن إلى أنهن في درجة العضو العامل.

(ه) قسم البيعة: أوضح معظم أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا على اختلاف أعمارهم) أن هذا القسم ليس مخالفًا للشرع، وقد حاولت إحدى العضوات -الحالة رقم (٧) - تفسير مبدأ الطاعة المتبع في الجماعة من وجهة نظرها بقولها: "الطاعة أن نتفق فيما اتفقنا عليه وأن يقدر بعضنا البعض فيما اختلفنا عليه، والأمر شورى والشورى ملزمة للجميع". كما اعتبرته أغلبية أفراد العينة سر نجاح الجماعة واستمرارها عبر الفترات التاريخية العصيبة التي مرت بها، بالإضافة إلى ما أوضحه البعض من أن الجماعة شأنها شأن أي تنظيم يحتاج إلى وجود اتفاق يلتزم به الأطراف، وهو ما يتفق مع العمل المؤسسي، وقد عبرت عن ذلك إحدى العضوات الشابات - الحالة رقم (٣)- بقولها: " هذا شيء طبيعي ....فكل أحزاب الدنيا لديها إلتزام حزبي، وأية مؤسسة تسعى إلى أن تكون مؤسسة قوية لا بد أن تضمن التزام أفرادها بالقرارات وتقليدًا متبعًا من حق أية مؤسسة أن تفعله"، وهو ما يعكس الوعي السياسي لعضوات الجماعة. ومن ناحية أخرى أوضح أحد الشباب - الحالة رقم (١٢)- "أن هذا القسم في حاجة إلى تطوير ليتلاءم مع تغيرات المجتمع" وهذا الرأي هو الذي يتبناه التيار التجديدي من قيادات الجماعة، وكان سبب خلافه مع التيار المحافظ، على مر عقود كثيرة .

(و) علاقة العضو بمكتب الإرشاد (صنع القرار): أكد أغلبية أفراد العينة في البداية على نجاح البناء التنظيمي للجماعة بشكل عام والدليل استمراره حتى الآن، في ظل عدم منحه الشرعية القانونية من جانب معظم السلطات السياسية المتعاقبة، وقد أوضح أحد القيادات- الحالة رقم (٨) - سبب ذلك بقوله: "الهيكل التنظيمي للإخوان من الصعب اختراقه؛ لأنه محكوم بضوابط أمنية صارمة، من حيث سرية المعلومات، ونظام تأمين أفراد الجماعة، وتأمين أماكن الاجتماعات، والوثائق". وهو ما أكده أحد الشباب- الحالة رقم (٤) - بقوله: "التنظيم الهرمي من أفضل الأساليب التي تتماشى مع الكيانات ذات الأعداد الكبيرة، وكان هو الأفضل مع التضييق الأمني فيما قبل الثورة".

ويمكن القول: إن ما عبرت عنه الحالتان (المنتميتان إلى مراحل عمرية مختلفة) عن مزايا للهيكل التنظيمي للجماعة يبين ربطهما بين هذه المزايا والبيئة السياسية المضطهدة للجماعة، وهو ما يفسح المجال للنقاش، حول مدى ملاءمة هذا الهيكل في المرحلة الراهنة التي تم فيها طمس هذه البيئة، خاصة أن أحد الشباب – الحالة رقم (١٠)- أشار إلى ذلك بقوله "الهيكل التنظيمي للجماعة جيد، ولكن ينبغي أن يعاد صياغته ليتماشى مع الوضع بعد الثورة".

وقد عكس ما أشار إليه الأعضاء حول علاقتهم بمكتب الإرشاد طبيعة البناء التنظيمي "الهرمي" الصارم للجماعة، فقد أكد الأعضاء (ذكورًا وإناثًا) على اختلاف أعمارهم أو درجة عضويتهم داخل الجماعة على أنهم لا يتدخلون في صنع القرار، على الرغم من أن بعضهم تربطهم علاقة شخصية ببعض أعضاء مكتب الإرشاد، وأشاروا إلى أنهم على ثقة تامة فيما يُتخذ من قرارات،

وذلك إعمالاً لأحكام البيعة (كالثقة، والطاعة). وقد شدد أحد الأعضاء - الحالة رقم (٨) - على تلك المبادئ وعلاقتها بصنع القرار بقوله: "مش كل واحد من الإخوان بيعرف كل حاجة اللي لا يُقال ميتسألش عليه لأن اللي بيسأل مش متربي فليس في جماعة الاخوان لت وعجن". وهو ما يعكس الاتجاه الأوليجاركي – بتعبير ميشلز- في تنظيم الجماعة.

(ز) تداعيات انتماء العضو للجماعة بعلاقته بالسلطة السياسية: فقد سبق أن أوضح حسن البنا في "رسالة التعاليم" في سياق حديثه عن ركن (الثبات) - كأحد أركان البيعة- عن العقبات التي تعترض عضو الجماعة كحامل رسالة من جانب الحكومات بين الأمس واليوم قائلاً: "ستدخلون ولاشك في دور التجربة والامتحان، فتسجنون، وتعتقلون، وتنفلون، وتشردون، وتصادم مصالحكم، وتعطل أعمالكم، وتفتش بيوتكم".

وقد أُشير سلفًا إلى مواجهة قيادات الجماعة وأعضائها لتلك العقبات على مر تاريخهم، وكيف أن تلك العقبات تداخلت – في بعض الأحيان- مع خلافاتهم الداخلية فكانت سببًا أو نتيجة لها. ويمكن الولوج إلى علاقة السلطة السياسية بالجماعة بشكل عام في فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك على اعتبار ما سبق ذكره حول انضمام أغلبية أفراد العينة للجماعة في تلك الفترة.

شهدت فترتا الثمانينيات وأوائل التسعينيات صعودًا سياسيًا بارزًا لجماعة الإخوان المسلمين من خلال الانتخابات البرلمانية (عاما ١٩٨٤، ١٩٨٧)[lx]. فضلاً عن اقتحامها لمجالس أبرز النقابات المهنية [lxi]. وقد واجهت الدولة هذا التصاعد لنفوذ الجماعة بعدة وسائل كالملاحقة الأمنية لجماعة الإخوان بصفة خاصة في ضوء اتهام مبارك لها بتحريض الجماعات الإسلامية المتشددة على استخدام العنف، كما استخدم مبارك وسائل الإعلام العالمية في حربه مع الإسلاميين ليطلب المساعدة من الولايات المتحدة، ورسالته أن النظام الحاكم في مصر سوف يسقط ولن يكون هذا في صالح الغرب[lxii]. كما صدرت عدة قوانين للقضاء على دورها السياسي كقانون الإرهاب، وإجراء تعديلات في قانون الأحزاب في ديسمبر ١٩٩٢[lxiii]. وقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته الذي يقيد الدور الذي تلعبه الجماعة داخل النقابات المهنية [lxiv]. وعندما استطاعت جماعة الإخوان المسلمين اختراق ضوابط وآليات الحجب عن الشرعية القانونية من خلال دخول عدد من مرشحيها إلى مجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٠، قام النظام في نوفمبر من العام نفسه بتحويل ٨٢ من قيادات الإخوان – بعضهم من البرلمانيين السابقين – إلى القضاء العسكري، بعد حملة اعتقالات بدأت في يناير واستمرت حتى أكتوبر ١٩٩٥، على الرغم من انتقاد الإخوان الشديد لأحداث العنف والإرهاب في عقد التسعينيات[lxv]. وقد تلاحقت استراتيجية المواجهة الأمنية للجماعة، والقبض على بعض الكوادر المميزة لها بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية [lxvi].

كما عمدت السلطة إلى إغلاق الأبواب أمام التيارات الإسلامية في الانتخابات بإجراء تعديلات دستورية عام ٢٠٠٧، وهذه التعديلات لا تخرج عن كونها الأول: ترتيب السلطة في مصر (التوريث)، والثاني: إزاحة الإخوان، فتعديل المادة الخامسة من الدستور لا يسمح لأي جماعة دينية ترفع شعارات دينية أن تخوض الانتخابات، كما سيُمنع المستقلون على الأرجح من خوضها. فضلاً عن استمرار حملات الاعتقال لرموز الجماعة، ووجود حملة إعلامية منظمة لتشويه الجماعة، بالإضافة إلى ضرب الركائز الاقتصادية للإخوان من خلال اعتقال رجال منتمين أو متعاطفين مع الجماعة [lxvii].

وقد وصل النظام السابق في عام ٢٠١٠ إلى مرحلة غير مسبوقة من الهشاشة، وأُجريت انتخابات مجلس الشعب، واتسمت بالتزوير الفاضح وغير المسبوق لها من جانب النظام، مما عجل بسقوطه وانهياره واستعداء جميع القوى السياسية ضده، وكانت هذه الانتخابات بمثابة القشة التي قصمت ظهر النظام وقضت عليه للأبد، حيث حصد الحزب الحاكم ٤٢٠ مقعداً، مما يعكس لامبالاة واحتقارًا بالغًا للشعب ورغباته، وأتى ببرلمان خلا من أي صوت معارض. فلما فكر بعض رجال المعارضة في تكوين برلمان موازٍ، كان تعليق رئيس الجمهورية على ذلك: "خليهم يتسلوا"، فبين بذلك التعليق مدى لا مبالاته بما يشعر به الناس إزاء مهزلة الانتخابات [lxviii]. ولعل هذه الإطلالة على علاقة السلطة السياسية في فترة حكم الرئيس السابق قد جسدت جانبًا من السياسة التي انتهجها النظام السابق، وأدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير.

وفي ضوء الأوضاع السابقة أشار أغلبية الأعضاء الذين اعتقلوا وتعرضوا للسجن- باستثناء حالتين- إلى تعرضهم للاعتقال، أو السجن، أو المنع من السفر، أو التردد على جهاز أمن الدولة مرات عديدة، بينما ذكرت العضوات – من أفراد العينة- ما تعرضن له من قيود أثناء نشاطهن الجامعي باعتبارهن عضوات داخل الجماعة، علاوة على الضغوط النفسية التي عانين منها جراء اعتقال ذويهم من أعضاء الجماعة، فقد أشارت إحدى العضوات -الحالة رقم (١)- أنه تمت مصادرة أموال زوجها. وقد ذكر بعض أفراد العينة بأنه نظرًا لاعتيادهم على هذا الأمر "الاعتقال" فقد أطلقوا عليها "زيارة سويسرا" أو "بعثة سيدنا يوسف"، لتهوين الأمر عليهم.

ومن ناحية أخرى، أكدوا جميعًا رغم تلك العقبات بأنهم متمسكون بعضوية الجماعة إيمانًا بمبادئها. فضلاً عن تأثيرها الإيجابي على أسلوب حياتهم وعلاقتهم بالآخرين، وأن من أهم السمات التي اكتسبها معظمهم من هذا الانتماء تتمثل في النظام، وهي السمة التي سبق أن اعتبرها أغلبية أفراد العينة بأنها سر استمرار جماعة الإخوان المسلمين.

وقد عكست أكثر مقولات قيادات الجماعة العالقة في ذهن أفراد العينة ذلك التأثير الأيديولوجي الذي غرس بذوره الإمام حسن البنا في نفوس أعضاء جماعته على مر العصور، وجعلت لديهم القدرة على مقاومة ما يواجهونه من تحديات، حيث ردد أغلبية الأعضاء – أفراد العينة- مقولاته الداعية إلى الثبات لصد العقبات المتوقعة التي ستواجه العضو من كل صوب وحدب، ومن مقولات الشيخ البنا ما ذكره أحد الأعضاء – الحالة رقم (٩) – "٤٧ عامًا" "أحب أن أصارحكم إن دعوتكم لا تزال مجهولة عند كثير من الناس ويوم يعرفونها ويدركون أهدافها ستلقون منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية، وستجدون أمامكم الكثير من المشقات وسيعترضكم كثير من العقبات، وفي هذا الوقت وحده تكونون قد بدأتم تسلكون سبيل أصحاب الدعوات، أما الآن فلا زلتم مجهولين ولا زلتم تمهدون للدعوة وتستعدون لما تتطلبه من كفاح وجهاد، وسيقف جهل الشعب بحقيقة الإسلام عقبة في طريقكم، وسيحقد عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه والسلطان وستقف في وجهكم كل الحكومات على السواء". كما ذكر بعض أعضاء الجماعة– من أفراد العينة - خاصة من الشباب مقولة أخرى للشيخ البنا وهي: "كونوا للناس كالشجر يرمونه بالحجر ويرميهم بالثمر".

كما أشار أحد الأعضاء – الحالة رقم (٣)- "٤٢ عامًا" إلى مقولة أخرى للإمام تحث على ركنين من أركان البيعة وهما التضحية، والعمل، وهي: "لا فائدة من عقيدة لا يضحى في سبيلها وإيمان لا يتبعه عمل". بينما أشار عضو آخر من فئة الشباب - الحالة رقم (٤)- إلى مقولة تؤكد على ركن الأخوة وهي: "الفرد قليل بنفسه كثير بإخوانه". وهو الركن ذاته الذي ركزت عليه

معظم العضوات من أفراد العينة، وقد عبرت عن ذلك إحدى الشابات من أفراد العينة - الحالة رقم (٣)- بقولها: " قيمة الأخوة والحب في الله داخل الجماعة من الصعب يجدها أحد هذه الأيام إلا من رحم ربي".

وأضاف عضو آخر – الحالة رقم (٢) – "٣٩ عامًا" شعار الإخوان وهو: "الله غايتنا، القرآن دستورنا، الرسول زعيمنا، الجهاد سبيلنا، الموت في سبيل الله أسمى أمانينا".

(٢) علاقة العضو بالجماعة وأثرها على مشاركته في الثورة:

انطلقت في ضوء الأوضاع سالفة الذكر من خلال المواقع الإلكترونية (ومن أبرزها صفحة "كلنا خالد سعيد" [lxix]، صفحة شباب ٦ إبريل، وصفحة حملة البرادعي) الدعوة لمظاهرات ٢٥ يناير؛ أي في عيد الشرطة، كدلالة على رفض المتظاهرين لممارسات جهاز الشرطة الذي لم يعد شعاره "الشرطة في خدمة الشعب"، ولم يطبق شعاره الجديد "الشرطة والشعب في خدمة الوطن"، بل تبنى سياسة خدمة النظام وحمايته. ولم تكن هذه هي المرة الأولى للدعوة للمظاهرات في هذا اليوم، بل سبق أن قامت الحركات الاحتجاجية الجديدة، كحركة شباب ٦ إبريل بالتظاهر في هذا اليوم للتنديد بممارسات بعض رجال الشرطة، ولكن لم تكن تحظى بصدى شعبي، مثلما حدث في هذا العام، وقد أرجع المحللون نجاح هذه الدعوة هذه المرة إلى نجاح الثورة التونسية.

وحول موقف الجماعة من الثورة فقد كانت هناك بعض الآراء التي كانت ترى أن قيادة الإخوان المسلمين لعبوا دورًا مضادًا للمد الثوري في مصر، وفي ضرب الحركة الثورية عبر المراحل التاريخية المختلفة، حتى دخولها متأخرة في المظاهرات الشعبية في بداية ثورة ٢٥ يناير، لإمكانية التحالف مع النظام السابق[lxx].

ومن ثم، ينبغي تتبع موقف الجماعة من هذه الثورة منذ بدايتها، لمعرفة مدى صحة مثل هذه الآراء السالف ذكرها عن الجماعة. أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بيانًا بتاريخ (٢٠١١/١/١٥) بشأن ما أطلقت عليه "انتفاضة الشعب التونسي وفرار الرئيس بن علي" وبعض ما جاء فيه: "نؤكد على الحكام العرب والمسلمين أن يستمعوا إلى صوت العقلاء من شعوبهم....وأن يتعاملوا بلغة الحوار بدلاً من لغة العصا الغليظة". ثم أصدرت بيانًا آخر بتاريخ (٢٠١١/١/١٩) عرضت من خلاله مطالب للإصلاح السياسي والاجتماعي والقضاء على الفساد (كإلغاء حالة الطوارئ، وحل مجلس الشعب المزور، وإجراء تعديلات دستورية...ألخ).

كما أوضحت الجماعة في بيانها الصادر يوم (٢٠١١/١/٢٣) أنه تم استدعاء مسئولي الجماعة بالمحافظات وتهديدهم بالبطش والاعتقال والمواجهة العنيفة، وربما الدامية في حالة النزول إلى الشارع لإعلان هذه المطالب الشعبية. وورد أيضًا بالبيان رد الجماعة على ذلك الاستدعاء على النحو التالي: "نعلن رفضنا للتهديدات والإرهاب. ونؤكد أن ملف الجماعة ملف سياسي، ولا ينبغي أن يكون بيد الأمن" كما دعوا إلى بحث وسائل الإصلاح، وكذلك عقد حوار وطني شامل لكل القوى والحركات وممثلين لكل فئات الشعب[lxxi].

(أ) **مشاركة الأعضاء في مظاهرات ٢٥ يناير:** شارك معظم أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) في تلك المظاهرات، ولكن ذكر بعضهم أن بداية نزوله كان من يوم ٢٨ يناير. وحول أهم أسباب المشاركة فقد تمثلت في: تغيير الأوضاع السيئة التي سادت البلاد في ظل النظام السابق كما ذكروها مثل: تزوير انتخابات ٢٠١٠، وخطة التوريث، وفساد الحياة السياسية والاجتماعية

والاقتصادية هو السبب الأول، ولازم هذا السبب بالنسبة لمعظم العضوات سببًا آخر تجسد في مشاركة أفراد أسرتهن وأقاربهن في هذه المظاهرات. فضلاً على عدم تعارض مشاركتهم مع معتقداتهم "خاصة في ضوء تعالي أصوات مناهضة من الإسلاميين في هذه الفترة للقيام بمظاهرات والخروج على الحاكم"، بينما لم يشارك ثلاثة أعضاء وعضوة في هذه المظاهرات سواء بسبب كبر السن، أو السفر خارج البلاد، أو عدم الاقتناع بالتغيير.

أما فيما يتعلق بموقف العضو من إعلان الجماعة بعدم مشاركتها في بداية تلك المظاهرات كما أُشيع في بعض وسائل الإعلام: فقد أنكر أغلبية أفراد العينة ذلك الأمر، وأكدوا على أن الجماعة لم تكن معارضة لهذه المظاهرات كما ادعت وسائل الإعلام، وإن اختلفت آراء أفراد العينة حول اليوم الذي بدأت فيه الجماعة حشد أعضائها. وقد حرص بعض أفراد العينة على ذكر مبررات عدم إعلان الجماعة مشاركتها بشكل رسمي في هذه المظاهرات، مثل حرص الجماعة على ألا تكتسب المظاهرات الهوية الإخوانية فيتم الانقضاض عليها من جانب القوى الداخلية والخارجية، وأن الجماعة اتخذت هذا الموقف بناءً على قرار من مجلس شورى الجماعة.

من ناحية أخرى، ذكر عضوان عدم رضاهم عن هذا القرار من جانب الجماعة بعدم مشاركتها في يوم ٢٥ يناير، بل وصف أحد الشباب- الحالة رقم (٥) – هذا الموقف بالتخاذل والمداهنة. في حين أن هناك عضوًا – من أفراد العينة- أيد هذا الموقف من جانب الجماعة، نظرًا لعدم وضوح مصدر الدعوة أو هدفها آنذاك. ولعل هذا الاختلاف فيما بين هؤلاء الأعضاء حول موقف الجماعة من الثورة في أيامها الثلاثة الأولى، يعكس الغموض الذي اكتنف هذا الموقف حتى بين أعضائها، وخاصة أن البيانات السابق ذكرها للجماعة لم تؤكد أو تنفِ مشاركتها، إلا أن عصام العريان قد أشار إلى أن مكتب الإرشاد قرر إصدار بيانٍ يدعو الإخوان إلى المشاركة الفعالة في مظاهرات يوم "جمعة الغضب" ٢٠١١/١/٢٨[lxxii].

(ب) طبيعة المشاركة التي قام بها الأعضاء في الثورة باعتبارهم أعضاء في الجماعة: فقد أكد أغلبية أفراد العينة على مشاركتهم بشكل يومي في الأيام الثمانية عشر قبل تنحي الرئيس السابق، وبالتالي تعددت أدوارهم مثل: القيام بحراسة الميدان، ونصب الخيام، فضلاً عن حث المعتصمين من الأعضاء على عدم إصدار هتافات إسلامية والاكتفاء بالهتافات الوطنية، ونشر الوعي بين الناس للالتزام بأخلاق الميدان.

أما دور العضوات فقد ذكرن أنهن قمن بإحضار الأطعمة والمشروبات وتوزيعها في الميدان. علاوة على ما ذهبت إليه الحالة رقم (٤) بأن دورها في الميدان كان يتمثل في مساندة زوجها في الميدان . كما أشارت أغلبية أفراد العينة أن الجماعة قامت بدور المنظم والموجه لدورهم في الميدان، بينما ألمح أحد الشباب – الحالة رقم (٥)- إلى أنه لم يشارك باعتباره عضوًا في الجماعة، بل لكونه مصريًا.

(ج) **تقييم أفراد العينة للدور الذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين إزاء الثورة:** أشاد جميع أفراد العينة بالدور الحيوي والرئيسي الذي قامت به الجماعة في الثورة، وإسقاط النظام السابق، وخاصة في عملية الحشد، فقد أشارت إحدى العضوات - الحالة رقم (٣)- إلى " أن الجماعة لعبت دور الحشد للنزول للميدان، وهناك منسق عام للميدان من قيادات الإخوان كالدكتور محمد مرسي وأسامة يس" . كما عبر أحد الأعضاء - الحالة رقم (٨)- عن ذلك بقوله: "نظرًا للأعداد الكبيرة لجماعة الاخوان كانت القوى السياسية تتعامل معنا في المظاهرات وكأننا (مقاولين أنفار)". كما أكدت أغلبية أفراد العينة على الدور البارز الذي لعبه أعضاء الاخوان فيما عُرف

بموقعة الجمل، وأنه لولا حماية الجماعة للميدان في تلك الموقعة ما كان سقط النظام السابق بتنحي رئيسه.

ومن هنا، يمكن القول: بأن مشاركة أغلبية أعضاء الجماعة – أفراد العينة- كانت تحت لواء جماعة الإخوان المسلمين، وإن لم يتم رفع شعارها، حتى هذا الأمر كان بناءً على قرار مكتب الإرشاد.

(٣) موقف العضو من الممارسة السياسية للجماعة (حزب الحرية والعدالة) عقب الثورة:

سنتطرق من خلال هذا الجزء إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير التداعيات الأولية لثورة ٢٥ يناير على علاقة العضو بالجماعة، وذلك بالتعرف على موقفه من ممارستها السياسية في تلك المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المصري. ويعد أبرز تلك التداعيات على الجماعة هو تأسيس حزب الحرية والعدالة، بعد مراجعتها لفكرة رفض الحزبية.

وقد طرحت الجماعة عام ٢٠٠٧ أول مشروع لبرنامج حزبهم الذي لم يقرروا تأسيسه آنذاك [lxxiii]. وقد اعتبره المرشد العام في تلك الفترة محمد مهدي عاكف أن هذا المشروع مقترح من جانب الجماعة. ولكن تعرض هذا المقترح للنقد والهجوم نظرًا لما اعتبره المنتقدون بأن الإخوان يسعون إلى تأسيس دولة دينية من خلال مرجعية دينية[lxxiv].

ولكن لم يُقدم هذا المشروع للجنة الأحزاب آنذاك، وقد أشار أحد القيادات – الحالة رقم (٨)- إلى سبب ذلك قائلاً: "صديقي الدكتور على الدين هلال عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني وقتها قال لي ما تقدموا مشروع الحزب يمكن يتوافق عليه، ولكن الجماعة رفضت عشان عارفين أنه هيترفض في ظل النظام السابق".

وبعد اندلاع الثورة، وتنحي الرئيس السابق كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة - الذي تولى إدارة شئون مصر- لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وقد أُجريت، وتم عرضها للاستفتاء على الشعب في ١٩ مارس ٢٠١١، وقد وافق عليها أغلبية الشعب المصري بعد جدل ما زال قائمًا حتى كتابة هذه السطور، ثم أصدر المجلس إعلانًا دستوريًا، عقبه تعديل لقانون الأحزاب السياسية (قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧). وقد استثمر الإخوان ذلك التعديل كما استثمرته القوى السياسية التي حجب نظام مبارك عنها التأسيس كأحزاب سياسية. بموجب هذا القانون استطاع الإخوان تأسيس حزب أسموه حزب "الحرية والعدالة" وتمت الموافقة عليه في يونيو ٢٠١١، وقد سبقه في التأسيس "حزب الوسط"[lxxv] المنشق عن الجماعة، وكان أحد أسباب معارضة التيار المحافظ لفكرة تأسيس حزب كما أُشير سلفًا.

علاوة على ذلك، تأسس في آواخر الشهر ذاته الذي تأسس فيه حزب "الحرية والعدالة" حزب "التيار المصري" وهو حزب أسسه عدد من شباب الجماعة (المنشق عنها) وائتلاف الثورة، وذلك بعد عدة أيام من إقالة الجماعة للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، وتعديل لائحتها الداخلية، ووضع جزاءات لكل من يضر بمصلحة الجماعة، ويخالف قراراتها مما يؤدي إلى الفصل من الجماعة الفكرية في الأساس، حيث أعلن المرشد بأن من ينضم لحزب غير الحرية والعدالة فليس منا.

وقد عَرف شباب حزب التيار المصري أنفسهم في البيان التأسيسي للحزب على نحو يؤكد على تمسكهم بالسير في طريق مغاير عما تسلكه الجماعة حتى بعد تأسيس الحزب كما يلي: "نحن مجموعة من شباب ثورة ٢٥ يناير من مستقلين وتيارات فكرية مختلفة، عمل الاجتماع التأسيسى الأول لحزب (التيار المصرى) والذى تقوم فكرته على تعزيز التيار الأساسى فى

مصر - الذى تندرج فيه الغالبية العظمى من المصريين - بعيدًا عن الحسابات الأيديولوجية، مهتمًا بالاحتياجات الأساسية للمواطنين ويتبنى الحزب قيم الحرية والتداول الديمقراطى للسلطة .... مع تأكيد الحزب على اعتزازه بانتماءاته الحضارية والعربية الإسلامية". ويُذكر أن هذا ليس الحزب الأول لأعضاء الجماعة الذين رفضوا قرار المرشد، وقرروا تأسيس أحزاب مستقلة عن الجماعة ومنها: حزب "النهضة" للدكتور إبراهيم الزعفراني وحزب "الريادة" بقيادة هيثم أبو خليل وحزب "المجتمع والسلام" لحامد الدفراوي[lxxvi].

وسوف نستعرض علاقة الأعضاء – أفراد العينة- بالجماعة من خلال موقفهم من ممارساتها السياسية "حزب الحرية والعدالة" بعد الثورة في ضوء النقاط التالية:

(أ) تأسيس الحزب : وحول مدى تأييد الأعضاء – أفراد العينة- لتشكيل هذا الحزب الذي كان بالأمس واليوم محل نزاع بين التيار المحافظ والتيار التجديدي داخل الجماعة، فقد أعرب جميع أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) عن تأييدهم التام لتشكيل حزب الحرية والعدالة، حيث إن عضوين من أفراد العينة من مؤسسي الحزب، وبقية الأعضاء حصلوا على كارنيه عضوية الحزب.

(ب) طريقة اختيار الهيئة العليا للحزب: تم اختيار الهيئة العليا للحزب برئاسة الدكتور محمد مرسي (عضو مكتب الإرشاد سابقًا) من خلال مكتب الإرشاد دون انتخابهم من جانب مجلس شورى الجماعة، وكان ذلك محل انتقاد العديد من أنصار التيار التجديدي داخل الجماعة: أوضحت أغلبية أفراد العينة أن هذا الأمر طبيعي، نظرًا لأنه حزب جديد منبثق عن جماعة، بينما في المرحلة القادمة سوف يتم استخدام آليات العمل الحزبي والسياسي عند اختيار الهيئة العليا واللجان. من ناحية أخرى عبرت حالتان من الشباب عن رفضهما لهذا الأمر.

(ج) إجراءات العضوية بالحزب: فقد أوضح جميع الأعضاء أن عضوية الحزب تختلف عن عضوية الجماعة، فالحزب يقبل عضوية الأفراد من مختلف فئات الشعب، وبصرف النظر عن ديانتهم، فضلاً عن الإجراءات المعتادة للانضمام لأي حزب؛ كدفع رسوم اشتراك وتقديم صور شخصية. كما أضاف أحد الأعضاء - الحالة رقم (٨)- قائلاً : "إن عضوية الحزب تتطلب حدًا أدنى من الالتزام والاستقامة الخُلُقية، والثقافة السياسية، أي أن العضو يجب أن يكون متابعًا لمواقف الحزب، وقادرًا على التعبير عنه، ولا يهاجم مواقفه، وبالطبع لا ينتمي لحزب آخر، في حين أن عضوية الجماعة أكثر صرامة بكثير".

(د) العضو بين الجماعة والحزب: بمجرد أن يصبح عضو الجماعة منتميًا لحزب يتبعها، فإن ذلك الأمر ربما يجعلنا نطرح تساؤلات حول رؤية الأعضاء لكليهما، وطبيعة علاقته بهما، أم أنهما كيان واحد لا تجزئه إلا مجرد مسميات؟

فبالنسبة للفرق بين دور الحزب ودور الجماعة من وجهة نظر الأعضاء فقد أشارت أغلبية أفراد العينة إلى أن هناك بالطبع فرقًا بين الدور الذي تلعبه الجماعة ودور الحزب، حيث إن دور الجماعة دور تربوي دعوي للمسلمين، بينما الحزب فدوره سياسي تجاه كل فئات المجتمع المصري، بغرض الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية، وذهب بعض هؤلاء الأعضاء إلى ضرورة فصل الحزب عن الجماعة فيما بعد من الناحيتين الإدارية والمالية، وليس من الناحية الأيديولوجية. من ناحية أخرى، هناك عدد من حالات الدراسة رأت أن كلا الدورين مكملان لبعضهما البعض، بينما ذهب عضوان أنه لا فرق بين دوريهما.

وعلى الرغم من النتيجة السابقة التي أوضحت من خلالها أغلبية أفراد العينة بأن هناك فرقًا بين الحزب والجماعة، إلا أنه عندما طُرح تساول حول مدى ملاءمة مبادئ الجماعة، وخاصة

مبدأ السمع والطاعة مع العمل الحزبي من وجهة نظرهم، تبين أن هناك اختلافًا بين أفراد العينة حول هذا المبدأ ومدى ملاءمته للعمل الحزبي، فقد رأى البعض أن هذا المبدأ لا يتطابق مع العمل الحزبي، في حين رأى البعض الآخر أن الأحزاب تعمل بهذا المبدأ ولكن تحت مسميات أخرى "كالالتزام الحزبي". بينما أيد فريق آخر تطبيق هذا المبدأ في العمل الحزبي أيضًا وأطلقوا عليها "الطاعة المبصرة".

وحول تطبيق العضو لهذا المبدأ (السمع والطاعة) عقب الثورة، فقد تم الاستناد إلى مؤشرين أساسيين، أُثير حولهما جدل فيما يتعلق بعلاقة قيادات الجماعة بأعضائها، وهما: المشاركة في مليونيات ما بعد تنحي الرئيس السابق، والموقف من انتخاب عبد المنعم أبو الفتوح.

ففيما يتصل بمشاركة الأعضاء في المليونيات أعلنت الجماعة أو الحزب عن عدم الاشتراك فيها: فقد بين أغلبية أفراد العينة عدم اشتراكهم في مثل هذه المليونيات التزامًا منهم بقرارات الجماعة واحترامًا لما رددوه "الطاعة المبصرة". بينما أعلن عضوان من الشباب – من أفراد عينة الدراسة- عن اشتراكهما في هذه المليونيات.

وفيما يتعلق بموقف الأعضاء من إلغاء الجماعة لعضوية الأعضاء الذين قاموا بتأييد عبد المنعم أبو الفتوح كمرشح للرئاسة رغم رفض الجماعة له. فقد أكد أغلبية الأعضاء من أفراد العينة على تأييدهم لهذا القرار من منطلق ضرورة الالتزام بقرارات الجماعة، والثقة في متخذي هذه القرارات. وقد علق أحد الأعضاء- الحالة رقم (٧) – قائلاً: "هؤلاء الأعضاء الذين أيدوا أبو الفتوح لا يعرفون ماذا فعل فقد خالف قرار مجلس شورى الجماعة بعدم ترشيح أحد قياداتها للرئاسة في هذه المرحلة، ولو نجح لن يصدق أحد الإخوان بعد ذلك ويقول الناس إنها كانت تمثيلية بين الإخوان وأبو الفتوح". كما أضاف أحد الأعضاء – الحالة رقم (٨)- تعليقًا آخر وصف من خلاله هؤلاء الذين قاموا بتأييد عبد المنعم أبو الفتوح بأنهم طائفة منحرفة عن الجماعة ، وليسوا شباب الإخوان " كما تطلق عليهم وسائل الإعلام "، وأن الانشقاق عن الجماعة أمر وارد، في حين أن التيار العام للجماعة هو تيار صالح يحترم قرارات مجلس شورى الجماعة.

وعلى الرغم من تأييد معظم أفراد العينة من العضوات هذا القرار، إلا أنهن نفيْن اتخاذ الجماعة هذا القرار ضد الأعضاء الذين أيدوا عبد المنعم أبو الفتوح.

من ناحية أخرى، وجه أربعة أعضاء من الشباب – من أفراد العينة - انتقادًا لهذا القرار ووصفوه بالتعسف من جانب الجماعة.

(٥) الممارسة السياسية لحزب الجماعة: وحول تقييم العضو للممارسة السياسية لحزب الحرية والعدالة، فقد طُرح تساؤل حول رأي العضو في مدى اختلاف الدعاية التي اتبعها حزب الحرية والعدالة في انتخابات ما بعد الثورة عن دعاية الجماعة في الانتخابات البرلمانية السابقة (كمؤشر على مدى تأثير البيئة السياسية على اختلاف الممارسة السياسية للجماعة)، فقد أوضح جميع الأعضاء قيامهم بدور في الانتخابات البرلمانية السابقة، وكان الدور الإعلامي بنشاط وأهداف المرشحين من أعضاء الجماعة، هو الدور الأساسي الذي قامت به أغلبية أفراد العينة، فعلى سبيل المثال أشار أحد الأعضاء- الحالة رقم (٢)- إلى هذا الدور قائلاً: "أطرق أبواب المنازل لتعريف الجمهور بالجماعة وأهدافها وإزالة الشبهات المحتملة عنها". كما أشار بعض الأعضاء إلى أدوار أخرى مثل: القيام بأعمال خدمية للفقراء، والقيام بمسيرات ومراقبة اللجان الانتخابية وحضور عملية الفرز.

كما ذكر أغلبية الأعضاء - أفراد العينة - أنهم قاموا بالأدوار نفسها التي اعتادوا القيام بها في الانتخابات السابقة، ولكن أكدوا جميعًا على أن أجواء الدعاية الانتخابية لحزب الحرية والعدالة والجماعة مختلفة تمامًا في ظل انتخابات "برلمان الثورة" عن الانتخابات السابقة التي كان يعاني فيها أعضاء الجماعة من التضييق الأمني، ومحاولات رجال الشرطة لملاحقتهم، وتعمدهم تمزيق ملصقات الدعاية الانتخابية لمرشحي الجماعة، فضلاً عن التعتيم الإعلامي. بينما في هذه الانتخابات كان لدى أعضاء الجماعة حرية مطلقة في الدعاية، وبجانب السبل التقليدية وحشد الأصوات بالاتصال المباشر مع الأفراد في الشارع، استخدم الحزب الوسائل التكنولوجية الحديثة (المواقع الإلكترونية والفيس بوك) فضلاً عن القنوات الفضائية التي فتحت نوافذها على مصراعيها لقيادات وأعضاء الجماعة والحزب.

وقد ألمح أحد الأعضاء – الحالة رقم (٨)- إلى الدور الذي تقوم به المرأة المنتمية للجماعة (الأخت) في هذه الانتخابات مشيرًا: "إن الحملات الانتخابية قائمة على أكتاف الأخوات، لأن السيدات لديهم قدرة أكبر من الرجال على الاتصال المباشر، كما أن أعمال الخير تقام على أيدي النساء". وقد أكدت ذلك جميع العضوات من أفراد العينة، كما أشرفت الحالة رقم (١) – أمينة المرأة بحزب الحرية والعدالة - على لجنة التثقيف السياسي التي تهتم بالقضايا العربية الإسلامية، والقيام بعقد محاضرات وندوات، وتوعية النساء بأهمية الانتخابات، باعتبارهن أكبر كتلة تصويتية، وتأهيل كوادر منهن لخوض الانتخابات وهو ما حدث في انتخابات ٢٠١٠. وقد أضافت العضوات هنا أن الدور الذي يحدد للمرأة داخل الجماعة يتوقف على المرحلة العمرية، فمن ٥ سنوات حتى ١٢ سنة قسم الزهرات، ثم قسم الطالبات حتى المرحلة الجامعية وهاتان المرحلتان للتربية ومزاولة الأنشطة، وأخيرًا: قسم الأخوات لمرحلة ما بعد الجامعة.

من ناحية أخرى انتقد أحد الأعضاء – الحالة رقم (٦) – "٤٠ عامًا" أسلوب دعاية الجماعة ورأى أنها كانت أشبه بأسلوب وهيمنة الحزب الوطني في ظل النظام السابق، وهو التعليق ذاته الذي أشار إليه الكثيرون من القوى السياسية الأخرى (خاصة الليبرالية).

وحول رأي الأعضاء في عدم استخدام الحزب لشعار الجماعة في الانتخابات السابقة "الإسلام هو الحل"، فقد أبدت أغلبية أفراد العينة تأييدها لعدم استخدام هذا الشعار، ذلك من منطلق طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع التي تتطلب التوافق بين كافة الاتجاهات. وذكر هؤلاء الأعضاء دليلَيْن على حرص الحزب على تحقيق هذا التوافق من الناحيتين الأيديولوجية والدينية أيضًا، الأول: استبدال الحزب شعار "الإسلام هو الحل" بشعار "نحمل الخير لمصر"، وذلك تأكيدًا على أن الحزب حريص على مخاطبة واكتساب أصوات الجميع، كما أنه متطابق مع الشعار السابق، فالمرجعية الإسلامية لهذا الحزب المدني تحمل الخير للجميع. الدليل الثاني: اختيار قبطي كنائب للحزب وهو الدكتور رفيق حبيب، وقد اعتبروا أن هذا الاختيار بمثابة رسالة يريد الحزب أن يطمئن من خلالها أقباط مصر حول السياسة المعتدلة للجماعة بشكل عام، والحزب بشكل خاص.

وقد ورد في صفحة الحزب الإلكترونية أن تحالف حزب الحرية والعدالة قد حصل في هذه الانتخابات على٢٣٢ مقعدًا بالبرلمان بنسبة ٤٦ % من مقاعد البرلمان، ويليه تحالف حزب النور السلفي الذي حصل على ١١٣ مقعدا بنسبة ٢٣%، أي أن الاتجاه الإسلامي قد حصل على أغلبية مقاعد البرلمان- وهو ما كان محل توقع العديد من المراقبين للمشهد السياسي في هذه المرحلة

الانتقالية - وتولى رئاسته بناءً على ذلك النائب سعد الكتاتني (القيادي بجماعة الإخوان المسلمين وأمين عام حزب الحرية والعدالة سابقًا).

وبالنسبة لتقييم الأعضاء لأداء الحزب في البرلمان: عبر جميع أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) على استحسانهم لأداء حزب الحرية والعدالة، وأكد بعضهم على أن الإعلام قد تعمد تشويه أداء البرلمان بوجه عام، والإخوان - باعتبارهم الأغلبية- بوجه خاص، لذا أصدر الحزب بيانًا يعكس إنجازات البرلمان تحت عنوان "بيان للرأي العام: إنجازات البرلمان في ٦٠ يومًا" منها: (اعتماد تعديل نظام الثانوية العامة سنة واحدة فقط، وحل مشكلة الحوالات الصفراء، اعتماد تثبيت جميع العمالة المؤقتة حفظًا لحقوق العاملين، وزيادة تعويضات الشهداء إلى ١٠٠ ألف جنيه وإضافة المصابين بإعاقة في أحداث الثورة إليهم، تحويل ٧٥ متهمًا للقضاء منهم ٩ قيادات أمنية و٣ قيادات تنفيذية، وبدء إجراءات إسقاط حكومة الجنزوري بعدما ظهرت أبعاد المؤامرة على مصر). من ناحية أخرى، هناك عضوان من الشباب يريان أن أداء البرلمان سيئ للغاية.

وحول رأي الأعضاء فيما إذا كان تحالف الحزب مع الأحزاب السلفية أجدى من تحالفهم مع الأحزاب الليبرالية، من منطلق محاولة معرفة مدى انفتاح أفراد العينة على التوجهات السياسية الأخرى. فترى أغلبية أفراد العينة أن تحالف حزب الحرية والعدالة يجب أن يكون مع جميع القوى السياسية سواء كانت ليبرالية أو سلفية، لأن ذلك هو الذي يحقق مصالح الشعب، ويجب أن يكون التحالف على أساس المواطنة وليس تحالفًا أيديولوجيًا، فهناك اختلاف أيضًا بين رؤى الإخوان والسلفيين. بينما انتقد أحد الأعضاء –الحالة رقم (٨)- أداء كل من القوى الليبرالية والسلفية أيضًا وذلك في مرحلة الاستعداد للانتخابات مشيرًا: " قبل الانتخابات دخل حزب الوفد في التحالف الديمقراطي مع حزب الحرية والعدالة، ولكن الكنيسة وعدتهم بتصويت الأقباط لهم إذا ما خرجوا من التحالف، ولكن صوت الأقباط للكتلة المصرية، فالغزالي له مقولة صحيحة عن الليبراليين وهي، أخس الليبراليين هم الليبراليين المصريين وأخس الشيوعيين هم الشيوعيين المصريين. أما السلفيين فملهمش في السياسة وليس لهم تنظيم، ولكن حصلوا على كل هذه المقاعد بالتدليس، وتدفق التمويل الخليجي المتبني الأجندة الوهابية، وهجوم الإعلام عليهم، ولكننا ما زلنا حريصين عليهم من أجل مصر".

من ناحية أخرى، أيد عضوان من الشباب تحالف حزب الحرية والعدالة مع الأحزاب السلفية في البرلمان، تحديدًا حزب النور، من منطلق أن ذلك يحقق آمال جماعة الإخوان المسلمين في تكوين الدولة الاسلامية.

(و) حاجة الجماعة إلى التطوير: وبالنسبة لوجهة نظر الأعضاء فيما إذا كانت الجماعة في حاجة إلى تطوير سياستها فيما يتعلق بعلاقتها بأعضائها. فقد ذهب جميع الأعضاء من أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) – باستثناء عضو واحد – إلى أن الجماعة بالفعل في حاجة إلى تطوير لوائحها الداخلية حتى تستوعب تلك الأعداد الكبيرة المنتمية إليها.

وحول ملامح هذا التطوير من وجهة نظرهم فقد حدد بعض أفراد العينة ملامح هذا التطوير ومن أهمها: سرعة فعاليات الشورى وديمومتها في كل الأمور، ونزول القيادات إلى القواعد أو وجود قنوات اتصال فعالة بين القيادات والقواعد. وقد أوضحت إحدى العضوات - الحالة رقم (٢)- "إن الجماعة بالفعل بدأت في التطوير، فبالنسبة للمنهج التربوي في لجان الجماعة فلم يعد يقتصر على الجانب الفقهي فقط، بل تمت إضافة جانب التنمية البشرية. كما تبنت الجماعة مشروع النهضة ".

ومن ناحية الدور السياسي فقد أشار أحد الأعضاء - الحالة رقم (١٦) - إلى أن التطوير حدث منذ عام مضى وقد تجسد ذلك في إنشاء حزب، ومشروع النهضة، والانفتاح على المجتمع. كما أكد بعض الأعضاء أن مكتب الإرشاد يعكف في الوقت الحالي على تطوير لائحة الجماعة تحت إشراف خيرت الشاطر(نائب المرشد العام للجماعة)، وذلك بما يتناسب مع تغيرات المرحلة الراهنة، والمسئوليه الكبيرة التي تقع على عاتق الجماعة الآن، وخاصة بعد إعلان الجماعة في نهاية مارس ٢٠١٢ ترشيحها لخيرت الشاطر الذي تم استبعاده ليقع اختيار الجماعة على د. محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة).

وقد أُثير جدل سياسي واسع حول هذه الخطوة من جانب الجماعة بعد إعلانها من قبل عدم عزمها دخول السباق الرئاسي في هذه المرحلة، بل وحدث انقسام داخل مجلس شورى الجماعة إزاء هذا القرار، حيث اعترض ٥٢ عضوًا من ١٠٨ أعضاء بالمجلس، كما أعلن الدكتور كمال الهلباوي (مسئول تنظيم الجماعة الدولي سابقًا) استقالته من عضوية الجماعة.

وبالنسبة لآراء أفراد العينة إزاء هذا القرار، فقد عبر جميع أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) عن تأييدهم لترشيح الجماعة لخيرت الشاطر ثم محمد مرسي لانتخابات الرئاسة حتى أن بعض أفراد العينة قد أشاروا إلى أنهم في البداية عارضوا هذا القرار ولكنهم اقتنعوا بوجاهته بعدما عرفوا الأسباب التي من أهمها تشويه الإعلام لجماعة الإخوان المسلمين وإظهار عدم الرضاء عن أداء مجلس الشعب الذي يمثلون أغلبية مقاعده، ورفض المجلس العسكرى طلب المجلس بتشكيل حكومة بدلاً من حكومة الجنزورى والتي يمكن من خلالها حل المشكلات التي تعج بها البلاد في هذه المرحلة الانتقالية، من ثم سعى حزب الحرية والعدالة للسلطة التنفيذية من خلال الانتخابات الرئاسية لتنفيذ مشروع النهضة الذي تتبناه جماعة الإخوان المسلمين والحزب والذي لا يتوقف على أشخاص(سواء خيرت الشاطر أو محمد مرسي)، وإنما تحمله مؤسسة تقدمه لأجل مصر.

خاتمة

أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين وفقًا لقواعد تنظيمية ضمنت لها مرجعيتها الدينية البقاء والاستمرار رغم ما واجهته من معوقات سواء كانت خارجية (علاقتها بالسلطة السياسية)، أو داخلية (علاقة القيادات بالأعضاء). ورسخت تلك القواعد في أذهان أعضائها وهو ما عكسته استجابات أفراد العينة (ذكورًا وإناثًا) فيما يتعلق بعلاقتهم بالجماعة، وقياداتها فيما قبل ثورة ٢٥ يناير وعبر المراحل التاريخية المختلفة – بالنسبة للأعضاء كبار السن- بدءًا من ظروف حشدهم، مرورًا بمعرفتهم بمبادئ الجماعة، وما ترتب عن انتمائهم من مشكلات في ظل النظام السابق. إلا أن ذلك لم ينفِ افتقار جماعة الإخوان المسلمين لكثير من قواعد الديمقراطية الداخلية على مر تاريخها، وأن القانون الحديدي للأوليجاركية – لميشلز- لم يطرأ على تنظيمها بحكم تطوره، بل صاحب هذا القانون الجماعة منذ نشأتها. وقد نتج عن هذا الأمر العديد من الانشقاقات والخلافات التي شهدتها الجماعة، على الرغم من محاولات معظم أفراد العينة التأكيد على امتثالهم للجماعة واستيعابهم لمبادئها. وقد عبر بعض الشباب عن انتقادهم لمحدودية صنع القرار داخل الجماعة، وهو ما يتسق مع ما تشهده الجماعة من خلافات داخلية تنتقص من تطبيقها لمبادئ الديمقراطية الداخلية.

وقد أوجدت الثورة المصرية الشعبية ٢٥ يناير البيئة السياسية التي أتاحت للجماعة فرصًا سياسية مواتية للدخول في مرحلة فريدة من تاريخها، لم تخل بالطبع من التحديات الخارجية سواء

فـي علاقتهـا - أو بـالأحرى علاقـة حـزب الحريـة والعدالـة (ذراعهـا السياسـي) - مـع المجلـس العسكري (الذي كان يتولى إدارة شئون البلاد في مرحلة ما بعد نجاح الثورة) أو القوى السياسية الأخرى في هذه المرحلة الانتقالية إزاء القضايا الخلافية. ومن أبرز تلك التحديات ما تعلق بتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور. كما واجهت الجماعة تحديات داخلية. ولعل تأسيس الجماعة لحزب تابع لها قد زاد من هذه التحديات، لعدم إيضاح الخطوط الفاصلة بينها وبين حزب الحرية والعدالة حتى لأعضائها، وبات هناك مطلب ضروري لتطويرها، واستيعاب أعضائها، وخاصة فئة الشباب التي أوضحت استجابات بعضهم (من أفراد العينة) أنهم قد يكونون مصدر قلق بالغ لها، إذا لم تتخل عن جمودها بما يتفق مع متغيرات ما بعد ثورة شعبية حمل شعلتها الشباب. وقد شاركت المرأة في كل تلك الأحداث بشكل ملحوظ، وإذ أوضحت النتائج عدم تهميش الجماعة لمكانتها، وبينت دورها التربوي والسياسي الملموس، وإن كان في حاجة إلى تسليط الضوء عليه؛ لدحض الكثير من الدعاوى حول استبعاد الجماعة للمرأة.

ومن ثم تشهد جماعة الإخوان المسلمين (أهم الحركات السياسية الإسلامية) في هذه المرحلة الانتقالية تحديات لم تشهدها من قبل على مر مراحلها التاريخية، ويعد تنظيمها بما يشتمله من علاقات داخلية المعول الأساسي لمواجهة هذه التحديات، مع وضع في الاعتبار ضرورة استيعاب القيادات لأعضاء الجماعة من الشباب بصفة خاصة. وبذلك تكمن أهمية تناول هذا الموضوع ومتابعة خطوات الجماعة الفعلية لتطوير لائحتها في المرحلة المقبلة، وكذلك علاقتها بالقوى السياسية الأخرى داخل المجتمع.

---

(١) حسن البنا : رسالة التعاليم .www.hassanalbanna.com

(٢) عصام العريان: تأملات في الشورى الداخلية للإخوان المسلمين، **مجلة الديمقراطية**، العدد الثامن، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ١٥٩-١٦١.

(٣) انظر اللائحة العامة لجماعة الإخوان المسلمين ، www.ikhwan.net.

(٤) مؤتمر شباب الإخوان بالبحيرة: تطوير الجماعة ضرورة ملحةwww.ba7rawy.com

(٥) أوضح تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ بأنه ليس هناك اتفاق على المستوى الدولي بشأن تحديد الفئات العمرية التي يندرج تحتها الشباب، من هنا استندت هذه الدراسة إلى تعريف إجرائي لمفهوم الشباب، وفقًا للتحديد الذي أشارت إليه عدة دراسات، وهي من ١٨-٣٥ عامًا.

(٦) وحيد عبد المجيد: **الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل، كيف كانت الجماعة وكيف تكون**، القاهرة، الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠، ص ص ١١-١٣.

(٧)أبو العلا ماضي: **رؤية الوسط في السياسة والمجتمع**، ط٢، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧، ص٢٧.

(٨) محمد سعيد العشماوي: **الإسلام السياسي**، القاهرة، مينا للنشر، ١٩٨٧، ص ص ٧-٩.

(٩)العنيف الأخضر: العلمانية ليست ضد الدين، (في) عاصم الدسوقي (محرر) **الدين والدولة في العالم العربي**،أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣،

ص ص ١١-١٢.

(١٠)عمار على حسن: **الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين**، ط٢، القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٤٥.

(١١) جون سكوت وجوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج٢، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ١٥١.
(١٢) إبراهيم أبو الغار: **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص ١٣٦.
(١٣) شوميليه – جاندروكورافوازييه: **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة) إسماعيل الغزال، بيروت ،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٧٢.
(١٤) عباس محمود العقاد: **الديمقراطية في الإسلام**، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص ص ٤٣-٤٤.
(١٥) محمد أبو فارس: الفقهه السياسي عند الإمام الشهيد، www.hassanalbanna.com
(١٦) زكي أحمد: الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر،(في)**الحركات الإسلامية والديمقراطية:**
دراسات في الفكر والممارسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص٦٧-٦٨.
(١٧) هبه رءوف عزت: نظرات في الخيال السياسي الإسلامي: إشكاليات منهجية وسياسية، (في) عمرو الشوبكي(محرر)، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٥٦.
(١٨) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ط٤، القاهرة، دار شروق، ٢٠٠٤، ص ١٠٢.
(١٩) جون سكوت و جوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ص ٤٩٦-٤٩٧ .
(٢٠) محمد بركات البيلي: مفهوم الثورة في الإسلام، (في) عبادة كحيلة(محرر)، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٥، ص ص ٩٩-١٠٠.
(٢١)أيمن أحمد الورداني: **حق الشعب في استرداد السيادة**،القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص ص ٣٩٤ - ٣٩٦.

(22) Sidney Tarrow: States and Opportunities Political Structuring of Social Movements , (in) Doug AcAdam,John D.Mccarthy, Mayer N .Zald : **Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing, Structure and Cultural Framings**, Cambridge University Press, 2004,p 40.

(23)Ziad Munson: Islamic Mobilization: Social Movement Theory and The Egyptian Muslim Brotherhood, **The Sociological Quarterly**, Vol 42,No 4, Blackwell Publishing, Autumn 2001.p 494.

([xxiv])Martha Leigh Hanna: **Egyptian Islamic Activism : The Emergence of a Political Movement from The Muslim Brotherhood**, School of International Service American University, April 2010. p p 14-15.

([xxv])Ibid , p p 18-22.

(٢٦) محمد المختار الشنقيطي: معايير النجاح التنظيمي وثنائياته الكبرى: (في) مصطفي الحباب (محرر) **الحركة الإسلامية: رؤية نقدية**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي،ط١، ٢٠١١، ص١١١.

(27)Pamela S.Tolbert: Robert Michels and Iron Law of Oligarchy.2010, p 398. http//digitalcommons.cornell.edu/article.

(٢٨) مجدي حماد: **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص ٨-١٠.
(٢٩) محمد سعد أبو عامود: البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات: مصر كحالة للدراسة، (في) **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص ٢٧٣- ٢٧٥.

(٣٠) فاطمة سيد أحمد : **ماذا لو حكم الإخوان**، ط ١، القاهرة، كتاب الحرية، الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨،
ص ص ٣٨٨- ٣٩١.
(٣١)عبد الله فهد النفيس: الفكر الحركي للتيارات الإسلامية: محاولة تقويمية، (في) **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٩٣.
(٣٢)إبراهيم البيومي غانم، **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**، ص ٣٧٨.
(٣٣)حسن البنا : رسالة التعاليم، مرجع سابق.

(٣٤)عمرو الشوبكي: الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية اختلاف في الخطاب أم في السياق السياسي، (في) عمرو الشوبكي (محرر)، **إسلاميون و ديمقراطيون إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ١٣٥.
(٣٥)عبد الرحيم على: **الإخوان المسلمين: قراءة في الملفات السرية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١ ، ص ص ١٢-١٥.
(٣٦) وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٥٦- ٥٨.
(٣٧)عمرو الشوبكي، مرجع سابق، ص ص ١٣٦- ١٣٧.
(٣٨) ريتشارد ميتشل، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٧.
(٣٩)سليمان الحكيم: **عبد الناصر والإخوان من الوفاق إلى الشقاق**، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠، ص ص ٢٥-٢٨.
(٤٠)على عشماوي: **التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٦، ص٤٤.
(٤١)وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٦٤.
(٤٢)عبد العظيم رمضان: **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ص ص ١٤٦- ١٤٩. لمزيد من التفاصيل حول علاقة عبد الناصر بالإخوان أنظر:
- مجدي أحمد محمد بيومي: **القيادة الكازرمية والتغير السياسي في مصر: تحليل سوسيو- تاريخي للقيادة السياسية في المجتمع المصري ١٩٥٢- ١٩٨١**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠.
(٤٣) محمد حافظ دياب: **سيد قطب: الخطاب والإيديولوجيا**، ط١، القاهرة، الدار الثقافية الجديدة، ١٩٨٧، ص١٧٧
(٤٤) المرجع نفسه، ص ص ١٥٦- ١٦١، ص ص ١٦٧- ١٧٢.
(٤٥) ممدوح الشيخ: **الجماعات الإسلامية المتشددة في أتون ١١ سبتمبر: مفارقات النشأة ومجازفات التحول**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٢٧.
(٤٦)هالة مصطفى: **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٢، ص١٣٨.
(٤٧)عبد الرحيم على: مرجع سابق، ص ص ٢٧٩- ٢٨٠.
(٤٨) تبنت الجماعات الإسلامية أيديولوجيات مختلفة، حيث تبنت "جماعة شباب محمد" بقيادة صالح سرية الفلسطيني الأصل فكرة الجهاد الإسلامي وتكفير النظم السياسية القائمة، كما اتفقت معها في هذه الأيديولوجيا جماعة المسلمون" التكفير والهجرة، وكذلك تنظيم الجهاد بقيادة عبد السلام فرج صاحب
وثيقة "الفريضة الغائبة" أما الجماعة الإسلامية التي كان من أبرز قياداتها كرم زهدي – ناجح إبراهيم
وتبنت أيضاً إستراتيجية العنف المسلح لمواجهة النظام الحاكم. لمزيد من التفاصيل انظر:

- ممـدوح الشـيخ: **الجماعـات الإسـلامية المصـرية المتشـددة فـي أتـون ١١ سـبتمبر مفارقـات النشـأة ومجازفات التحول**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.
- حمدي بطران: **تأملات في عنف وتوبة الجماعات الإسلامية**، القاهرة، دار العين للنشر، ٢٠١٠.

(٤٩) مايكل كولنزدون: أين تقف الحركات الإسلامية اليوم (في) **مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)** ، الرباط ، المركز الثقافي العرب، ٢٠٠١،ص٥٥ .

(٥٠) وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٥١) تقدمت جماعة الإخوان المسلمين في عهد حسن البنا للترشح في الانتخابات البرلمانية لأول مرة سنة ١٩٤٢، والثانية ١٩٤٥/١٩٤٤ والتي تم فيها تزوير الانتخابات لإسقاط مرشحي الإخوان. لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم البيومي غانم: **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**،القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢.

(٥٢) عبد الرحيم على : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٠ - ٢٨٣

(٥٣) أبو العلا ماضى : مرجع سابق ، ص ص ٢٠ – ٢٣ .

(54) Shana Marshall: **Framing Contests and Moderation of Islamist Groups: The Case of the Muslim Brotherhood and the Wasat in Egypt**, ISA Convention 2005, p p 27-30.

(٥٥) المرشد العام ...حسابات عام مضى ورؤية للمستقبل. www.ikhwan.net

(٥٦) المركز العربي للبحوث والدراسات: www.alkharitah.com

(٥٧) مختار نوح: لائحة الإخوان المسلمين...والخروج من الأزمة، (في) مصطفى الحباب (محرر)، **الحركة الإسلامية: رؤية نقدية**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠١١، ص ص ١٧٧-١٨٧.

(٥٨) المركز العربي للبحوث والدراسات، مرجع سابق.

(٥٩) محمد عبد البديع : المرشد الثامن لجماعة الإخوان المسلمين.www.egypty.com

(٦٠) حسنين توفيق إبراهيم، هدى راغب عوض: **الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين فى ظل التعددية السياسية المقيدة فى مصر : دراسة فى الممارسة السياسية ١٩٨٤ – ١٩٩٠** ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ص ٤٣٥ – ٤٣٨ .

(٦١) محمد السمان : **الحركات السياسية وتجربة العمل النقابى فى مصر**، القاهرة، المركز الدولى للدراسات، ٢٠٠١، ص ص ١١ – ١٢ .

(٦٢) ستيفن بيليتير : الأصولية الإسلامية فى الشرق الأوسط : النشأة ، والتطور والمستقبل، (فى) **مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)** ، الرياض، المركز الثقافى العربى ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٤ – ٧٧).

(٦٣)حسنين توفيق إبراهيم : **العنف السياسي فى مصر** ، مرجع سابق، ص ص ٤١٦ – ٤١٧ .

(٦٤) عبد العزيز محمد : **المجتمع المدنى فى مصر : آراء حول آزمة نقابة المحامين** ، القاهرة ، جماعة تنمية الديمقراطية ، ١٩٩٧ ، ص ١٦

(٦٥) عمرو هاشم ربيع: الإخوان والبرلمان: دراسة في الفكر والممارسة، **كراسات استراتيجية**، العدد ٢٢٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ص ص ١٣-١٥.

(٦٦) نبيل عبد الفتاح: العولمة والديمقراطية والإسلام السياسي،(في) عمرو الشوبكي(محرر)، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٦٧)عمار علي حسن: مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٢.

(٦٨) جلال أمين: **ماذا حدث للثورة المصرية : أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل**، القاهرة، دار شروق، ٢٠١١، ص ١٢٦.

(٦٩) أشار الشاب وائل غنيم "مصمم صفحة كلنا خالد سعيد" إلى أنه خلال ساعة أصبح عدد المشتركين في الصفحة أكثر من ٣٠٠٠ مشترك ردًا على أول مقالة كتبها على الصفحة :"يا معدومي الإنسانية سنأخذ حق خالد سعيد". لمزيد من التفاصيل انظر: وائل غنيم: **الثورة: إذا الشعب يومًا أراد الحياة**، القاهرة،دار شروق، ٢٠١٢.

(٧٠) سمير أمين: **ثورة مصر**، ط ١، القاهرة، دار العين للنشر، ٢٠١١، ص ٢٩.

(٧١) عصام العريان: **يوميات الثورة**، ج١، القاهرة، مؤسسة بداية، ٢٠١١، ص ص ١١٤-١٢٢.
(٧٢) المرجع نفسه، ص ٣٢.
(٧٣) رفضت لجنة الأحزاب في فترة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك قبول تأسيس عددًا من الأحزاب ذات المرجعية الدينية، مثل حزب الوسط، وحزب الشريعة، وحزب الإصلاح . لمزيد من التفاصيل انظر:
- جهاد عودة: الجماعة الإسلامية: مراجعات استراتيجية أم تكتيكية، **مجلة الديمقراطية**، العدد الثامن، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٠٢.
(٧٤) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق، ص ١٥٧.
(٧٥) عمرو هاشم ربيع: مرجع سابق ، ص ص ٢٧-٢٨.
(٧٦) حزب التيار المصري www.ikwannet.net

أشكال الاحتجاج في مصر بين الثبات والتغير

دراسة تحليلية للاحتجاجات العمالية والطلابية

إعداد

د/ حنان محمد حافظ

مدرس بقسم الاجتماع – كلية الآداب– جامعة القاهرة

مقدمة

أكدت بعض دراسات "الثقافة والشخصية" أن عامل العلاقة بين السلطة الحاكمة والمجتمع لعب دورًا محوريًا في صبغ الشخصية الوطنية المصرية بسمات محددة، حيث غلب على هذه العلاقة سمة القهر السياسي التي اعتبرها جمال حمدان منبع معظم سلبيات هذه الشخصية، وأوضح ذلك بقوله: "مهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب، فثمة شئ واحد مؤكد لا خلاف عليه من الجميع تقريبًا أن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساسًا وفي الدرجة الأولى إلى القهر السياسي الذي تعرضت له ببشاعة طوال التاريخ. ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية واللحن الخفي المستمر وراء الشخصية المصرية في علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هي العداء المتبادل والريبة المتبادلة، هي الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود... وأنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم في التغير ولا في التخلص من سلبياتها الخطيرة والمعقدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسي"[lxxvi].

من ناحية أخرى، أوضح التاريخ الاجتماعي المصري آليات للتكيف وأخرى للمقاومة كاستجابة للأفراد لهذا المناخ الذي اتسم بالقهر المتعدد الجوانب – الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي– والذي أسفر عن مظاهر أخرى من أهمها الفقر. ولكن من الصعب التمييز بين تلك

الآليات على الصعيد العملي في كثير من الأحيان، فاختلاطها وازدواجية أدوارها أدى إلى أنه يمكن اعتبار آليات التكيف في ذاتها جزءًا من آليات المقاومة أيضًا، بل نظر إليها الكثير من الكتاب والمحللين، بوصفها مقاومة سلبية[lxxvi].

وإذا ما أردنا الإشارة إلى أبرز آليات تكيف الأفراد مع الواقع نجد تنوعًا في الحكم والأمثال الشعبية المصرية التي حثت على الخضوع التام للسلطة والاستكانة لها، على سبيل المثال: "اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي"، أو "أرقص للقرد في زمانه". فضلاً عن استخدام الوعاظ لآيات قرآنية بعينها للحض على طاعة ولي الأمر، والتسليم بالتفاوت في الثروات على أساس أن الله وحده مقسم الأرزاق، وإزدراء الثروة على أساس أن الفقير أقرب الناس إلى الله[lxxvi].

وقد طور المصريون عبر تاريخهم، آليات أخرى للتكيف أو لمقاومة مناخ القهر متمثلة في التحايل على ظروفهم، وكبت المشاعر وإخفاء الصراعات المضطربة داخل النفس، والتكاسل عن العمل، والبعد عن الدقة والاتقان... وغير ذلك من آليات قامت بدور كبير في بقائهم واستمرارهم بإزاء علاقات القهر. كذلك طوروا في الوقت ذاته ما يمكن أن نسميه أنماط إيجابية من التحايل، كتحايل المصريين المعاصرين على ظروف الفقر ونجاحهم في تدبير معاشهم بأبسط الأمور. وليس ثمة خلاف في أن المصريين يتحايلون على القوانين التي لا تجد لها صدى نفسي اجتماعي لديهم، وهذه الظاهرة امتداد لتراث عريق من التحايل على التعسف السياسي والبيروقراطي، كالتحايل على الضرائب، أو الجمارك[lxxvi].

كما عكس الأدب الشعبي الذي يعود إلى الدولة القديمة مقاومة الشعب المصري لمظاهر معاناته من الاستبداد والظلم، وخير مثال على ذلك قصة "الفلاح الفصيح" وشكواه المنقوشة على بردية محفوظة في متحف برلين ملامح الوعي الشعبي بما يجب أن تكون عليه سياسة الدولة إزاء الشعب، فعلى لسان الفلاح خون أنوب في شكواه يحدد تصوره لواجبات الحكومة إزاء المواطنين: "أن تقضي على الظلم، وتقيم العدل، وتوفر الطعام والملبس والدفء، وأن تقف إلى جانب الفقير ضد ظالميه"[lxxvi].

وقد أعاد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى الأذهان المقولات والمواقف التي توضح التاريخ الطويل للاحتجاج والمقاومة للمصريين، بدءًا من تلك الشكوى للفلاح الفصيح، مرورًا بكافة

الانتفاضات الشعبية، والاحتجاجات الجماعية عبر المراحل التاريخية المختلفة، والتي تعددت آلياتها وأشكالها، ومن ثم سوف تركز هذه الدراسة على أشكال الاحتجاج في المجتمع المصري عقب هذه الثورة. وستنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام أساسية؛ وهي: القسم الأول سيتناول إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية. والقسم الثاني: الحركة الاجتماعية من الحرمان إلى الاحتجاج: رؤية نظرية. أما القسم الثالث فهو: الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر من انتفاضة يناير ١٩٧٧ حتى ثورة يناير ٢٠١١. وأخيرًا القسم الرابع : أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر.

أولاً: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية

يعرفنا التراث الأنثروبولوجي المعاصر أن الثقافة الفرعية قد لا تكون أحيانًا مجرد تنويعه أو تفريعة من الثقافة الأم، وإنما يمكن أن تتحول إلى ثقافة مضادة؛ وذلك عندما تتخذ مواقف المعارضة المباشرة للثقافة المسيطرة في المجتمع الذي تعيش فيه، فترفض أهم قيمها ومعاييرها، وتتبنى القيم والمعايير المضادة لها[lxxvi].

ويمكن اعتبار ثقافة الاحتجاج (التي تنبع منها أشكال الاحتجاج المختلفة) ثقافة مضادة تحاول أن تجعل من خطاب الاحتجاج فكرًا وفعلاً للرد على ما أصاب المجتمع من اختلالات في إطار ما يسمح به المجتمع المدني وحدوده القصوى. والواقع أن التطور الذي طرأ على ثقافة الاحتجاج بعد تفعيل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني واستبداله بمؤسسات الدولة، سمح بوجود ثقافة خاصة جديدة بديلاً عن ثقافة الصمت أو الخوف التي فرضتها آليات ووسائط الدولة، تلك التي عملت بقوة على القهر والاخضاع والتمييز وغياب وتفتيت الوعي الجماعي، وغياب المشاركة السياسية "الحقيقية" ولئن كانت سياسات الدولة قد ساهمت في حدوث اللامعيارية (الأنومي) حسب مفهوم دوركايم. فالدولة بانصياعها لهذه السياسة قد وضعت جبالاً شاهقة دون تحقيق الأهداف والقيم الاجتماعية وبين الوسائل والمعايير الثقافية التي تساعد على تحقيقها[lxxvi]، وهو ما جعل البعض يصيغ مجموعة من الآليات لتحقيقها وذلك عن طريق الابتكار أو اللجوء إلى الاستجابة الشعائرية، أو نهج بعض القيم الانحرافية، أو ولوج الانسحاب والتقوقع على الذات، ومن ثم رفض قيم المجتمع[lxxvi].

ومن هنا يمكن القول إن التعبير عن ثقافة الاحتجاج يتخذ أشكالاً متعددة وفقًا للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع في كل مرحلة تاريخية. وقد ميز الباحثون بين شكلين من الاحتجاجات المصرية القديمة وهما[lxxvi]:

١- **الاحتجاجات فردية الطابع:** مثل إطلاق الأمثال الشعبية والنكت والتريقة والتورية والعبارات المسجوعة والهروب من السلطات، بل إن قيام بعض المصريين بإحداث عاهات في أجسادهم، كفقء أحد العينين أو بتر الأصبع السبابة، كان نوعًا شائعًا من الاحتجاج الخفي على عملية التجنيد الإجباري في عصر محمد علي.
٢- **الاحتجاجات جماعية الطابع:** برز الرفض والاحتجاج الجماعي العلني في مصر القديمة في أحداث متعددة، مثل تكرار ثورات وانتفاضات المصريين ضد "رمسيس الثاني"، وزمن حكم البطالمة، وأيام الحكم الروماني، والبيزنطي، وزمن الأمويين، والعباسيين، وزمن الخليفة المستنصر، وكذلك في العصر المملوكي، والعثماني، وما تلاه من عصور الاحتلال الفرنسي والبريطاني، وضد فساد الملك، وفي انتفاضة الخبز الشهيرة في ١٨ يناير ١٩٧٧ أثناء فترة حكم الرئيس السادات.

وقد اعتبر المحللون أن تلك الانتفاضة كانت آخر التحركات الجماهيرية الواسعة، ثم جاء التحرك الجماهيري الأوسع يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ليضم مختلف فئات المجتمع المصري، ويقف في صفوفه الأمامية فئة الشباب، وهذا التحرك حدد مطالبه (الاجتماعية والسياسية) في شعار"عيش..حرية..عدالة اجتماعية"، واختار أسلوب الاحتجاج تحت شعار "سلمية...سلمية". وبعد نجاح هذا الاحتجاج الثوري في إسقاط النظام السابق تحت حكم محمد حسني مبارك بتنحيه عن السلطة يوم ١١ فبراير ٢٠١١، واجه المجتمع المصري موجه عاصفة من الاحتجاجات خاصة الجماعية لم يشهدها عبر مراحله التاريخية المختلفة.

ومن ثم تتجسد إشكالية هذه الدراسة في تساؤل أساسي وهو: كيف أثرت ثورة ٢٥ يناير على أشكال الاحتجاج لدى بعض الفئات الاحتجاجية الجماعية في المجتمع المصري ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نتبع عدة إجراءات منهجية تتمثل فيما يلي:

أ- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو التعرف على أثر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على أشكال الاحتجاج في مصر، ومدى الثبات والتغير الذي طرأ على الجوانب المرتبطة بالاحتجاج لدى بعض الفئات الاحتجاجية، من حيث المطالب التي تنادي بها هذه الفئات سواء كانت مرتبطة بمصالحها الفئوية أو مطالب عامة لمختلف فئات المجتمع، أو كلاهما معًا. فضلاً عن شكل استجابة السلطة السياسية لهذه الاحتجاجات.

وسوف تهتم هذه الدراسة بفئتي العمال والطلبة على اعتبار أن كليهما له باع طويل في الاحتجاج الجماعي. وقد تحالف العمال والطلبة عبر المراحل التاريخية المختلفة في العديد من الاحتجاجات، وكان هذا التحالف يمثل تهديدًا حقيقيًا للسلطة السياسية؛ لذلك حاولت السلطة على مر التاريخ إحكام قبضتها بشتى الطرق على هاتين الفئتين تحديدًا[lxxvi].

ولتحقيق الهدف العام للدراسة سنطرح عدد من التساؤلات الفرعية وهي تتمثل فيما يلي:

١- ما مدى تغير طبيعة المطالب العمالية والطلابية بعد ثورة ٢٥ يناير ؟

٢- ما مدى التغير الذي طرأ على أشكال الاحتجاجات العمالية والطلابية بعد الثورة؟

٣- ما مدى اختلاف استجابة السلطة السياسية لاحتجاجات العمال والطلاب بعد الثورة؟

ب- منهجية الدراسة وأساليب التحليل والتفسير:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن؛ لمعرفة مدى الثبات والتغير الذي طرأ على الاحتجاجات العمالية والطلابية خلال الفترة الزمنية من ١١ فبراير ٢٠١١ (تاريخ تنحي الرئيس السابق حسني مبارك) حتى ١١ فبراير ٢٠١٣، حيث شهدت هذه الفترة الحكم العسكري منذ ١٨ فبراير ٢٠١١، ثم تسليم السلطة للرئيس المنتخب محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وذلك بالمقارنة مع تلك الاحتجاجات منذ انتفاضة ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ حتى قيام ثورة ٢٥ يناير.

وفي ضوء استناد العديد من دراسات تحليل أحداث الاحتجاج إلى الصحف وغيرها من وسائل الإعلام كمنهجية أساسية لتحليل بياناتها، فضلاً عما أشار إليه الباحثون في هذا المجال حول ما تنطوي عليه هذه المنهجية من مشكلة "التحيز في الاختيار" (أي تركيز بعض الصحف على أحداث بعينها للاحتجاج دون غيرها)[lxxvi]، فقد تم اختيار صحيفة المصري اليوم كمصدر

ثانوي للاحتجاجات العمالية والطلابية عقب ثورة ٢٥ يناير باعتبارها جريدة مستقلة، مما قد يضمن – إلى حد كبير – مواجهة مشكلة "التحيز في الاختيار". بالإضافة إلى أنها أكثر الجرائد التى غطت إضرابات واحتجاجات العمال وفقًا لتقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٠.

كما سيتم الاعتماد على تحليل المضمون الكيفي لأهم البيانات الصادرة عن المدونات الداعمة لقضايا العمال كحركة "التضامن" [lxxvi]، وقضايا الطلاب كحركة "طلاب المقاومة" وحركة "حقي" [lxxvi]؛ نظرًا لأن تلك المدونات (والوسائل الإلكترونية الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي عمومًا) تعد أهم أساليب الاحتجاج المستجدة التي برزت فعاليتها في الحشد للاحتجاج قبل ثورة ٢٥ يناير، وتأكدت هذه الفعالية أثناء هذه الثورة، وفيما بعدها أيضًا.

وفيما يتعلق بأساليب التفسير، فسوف يتم تفسير البيانات في ضوء الأوضاع المجتمعية التي صاغتها ثورة ٢٥ يناير، فضلاً عن المقولات النظرية التي استندت إليها هذه الدراسة في تفسير الحركات الاجتماعية.

ج- مفاهيم الدراسة:

يمكن توضيح مفهوم الاحتجاج Protest، من خلال التعريفات النظرية لأشكاله الأساسية المتمثلة في المفاهيم التالية: الإضراب، والتمرد، والثورة، والعصيان المدني، المقاومة السلبية، والمظاهرة، والحركة الاجتماعية، تمهيدًا لتعريف أشكال الاحتجاج (بصفة عامة) إجرائيًا.

١- الإضراب Strike

شكل من أشكال الفعل في المجتمع الصناعي يتضمن الامتناع عن العمل، على نحو يمثل فصمًا مؤقتًا لعرى عقد العمل. ويعني سلوك الإضراب الإيجابي منع (الإدارة) من استخدام أي قوة عاملة بديلة، وذلك عن طريق زرع مراقبي الإضراب. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى توقف الإنتاج جزئيًا أو كليًا إلى أن يتم تسوية الموضوع المتنازع عليها على نحو يرضي العمال. والإضرابات هي الإجراء الرادع الذي تلجأ إليه النقابات العمالية عادة، ولذلك يعد في مثل هذه الحالات إضرابًا رسميًا. أما الإضرابات غير المشروعة (أو غير الرسمية) فتنشأ من مسيرات أو إجراءات عفوية وغير منظمة تحت زعامة قادة عاديين (غير نقابيين).

وتستخدم الإضرابات أيضًا كطريقة للاحتجاج الاجتماعي والسياسي، حيث يستهدف إضراب العمال التأثير على سياسات الحكومة أو الدولة. ومن هنا جاءت عبارة "الإضراب السياسي"، أو "الإضراب العام" حيث يشترك في الإضراب جميع السكان أو الجانب الأكبر منهم[lxxvi].

٢- تمرد، ثورة Rebellion, Revolution

تم تعريف مفهومي التمرد والثورة بإيضاح الفرق بينهما، حيث يُعرف التمرد عادة بأنه ثورة ضد أصحاب السلطة تقوم بها جماعة منافسة، على حين لا تعني الثورة التنافس على حيازة القوة فحسب، وإنما تعني كذلك القضاء على أبنية القوة القائمة واستبدالها بأشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومع ذلك فإن التمييز بين التمرد والثورة ليس دائمًا أمرًا قاطعًا، نظرًا لأن الحركة التي تبدأ كتمرد، يمكن أن تتحول إلى ثورة إذا توفرت الشروط الملائمة لتحول المجتمع بنائيًا. كما أن الحركة التي تبدأ كثورة يمكن أن يتضح فيما بعد أنها لم تكن سوى تمردًا، عندما تتناسى الحركة التغييرات التي وعدت بها، ولا يبقى منها في النهاية سوى إحداث تغيير في أعضاء الصفوة الحاكمة[lxxvi].

وقد أصبحت كلمة ثورة تطبق بشكل فضفاض على كل تغير اجتماعي بعيد المدى، كما هو الحال في : الثورة الصناعية، وثورة الكمبيوتر، وغيرها. ولكننا نؤكد أن معناها الأساسي ما زال سياسي الطابع. وتعتبر الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ هما النموذجان السائدان لكل الثوررات الحديثة جميعًا. فكلاهما كانت له أجندة سياسية واضحة. وكلاهما أنتهى بتحول كامل في علاقات القوة أو السلطة.

ولا يكتمل أبدًا التغير الثوري في أي مجتمع. كما أن نتائجه تأتي شديدة الاختلاف من مجتمع إلى آخر. فهناك عناصر من النظام القديم تظل باقية، كما حدث في فرنسا بعد عام ١٧٨٩، وفي روسيا بعد عام ١٩١٧، والتي ترفع الشعارات المثالية التي أدت إلى قيام الثورة[lxxvi].

٣- عصيان مدني Civil Disobedience

يشير العصيان المدني – بالمعنى الضيق- إلى رفض بعض أفراد المجتمع أو كلهم دفع الضرائب، أو طاعة القوانين، أو الوفاء بالتزاماتهم نحو الدولة، في محاولة منهم لتغيير سياسة

الحكومة بوسائل سلمية. ومن أبرز أمثلة ذلك، حركة العصيان المدني التي قادها غاندي ضد الحكم البريطاني في الهند. ومن الأمثلة المعاصرة رفض عدد كبير من الناخبين البريطانيين دفع الضريبة المحلية (أو ما يطلق عليه ضريبة الرأس) لتمويل مصروفات تلك الإيرادات. وبصفة عامة يمكن أن يتحول العصيان المدني إلى أشكال أخرى – قد تتسم بالعنف أحيانًا– من المعارضة الجماعية أمرًا عسيرًا. فإن ما قد يعد اعتراضًا سلميًا ضد ضرائب معينة (لسبب أو لآخر) يمكن أن يتحول إلى حوادث عنف عرضية. والحقيقة أن الدولة كثيرًا ما تسم مثل هذه الاعتراضات بأنها عصيان مدني، وذلك لكي تتمكن من إدانة المشاركين فيها[lxxvi].

٤– المقاومة السلبية Passive Resistance

المقاومة السلبية هي تكتيك للمقاومة غير العنيفة للسلطات، وكان للمهاتما غاندي فضل ريادته في حملته ضد الحكم البريطاني في الهند في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وقد أصبحت المقاومة السلبية منذ ذلك الحين أسلوبًا مقبولاً تستخدمه الأقليات لتمارس ضغطًا معنويًا على جماعات الأغلبية. وقد أُستخدم هذا التكتيك أيضًا على نطاق واسع من قبل حركات السلام، والحركات المعادية للقوة النووية، وحركات مناهضة الإجهاض. وبصفة عامة، تحتوي المقاومة السلبية مجموعات من المتظاهرين الذين يحتلون حيزًا عامًا أو محظورًا، ويسمحون بإلقاء القبض عليهم أو التحرش بهم من جانب السلطات، دون أن يظهروا أية مظاهر للعنف نتيجة لذلك. وتعد قوة المقاومة السلبية في جوهرها قوة أخلاقية. وهي تخلق تصورات يمكن أن تستميل وسائل الإعلام، وقد تفضي إلى الشعور بالذنب وعدم اليقين بين السياسيين وحائزي القوة[lxxvi].

٥– المظاهرة Demonstration

تعني المظاهرة تجمعًا من المواطنين، قد ينتمون إلى فئة اجتماعية واحدة كالطلبة أو العمال أو إلى عدة فئات اجتماعية، يرفعون اللافتات ويرددون شعارات، وذلك بهدف إعلان الرفض والاحتجاج ضد النظام السياسي برمته ضد سياسة طُبقت أو مزمع تطبيقها أو ضد قرار سياسي معين أو شخصية سياسية رسمية، وقد تكون المظاهرات منظمة، ولكن غالبًا لا تكون كذلك. ويمكن تقسيم المظاهرات إلى مظاهرات: عامة وأخرى محدودة. الأولى، تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيًا (عدة مدن مثلاً)، ويشارك فيها عدة فئات اجتماعية، وينتج عنها خسائر

كبيرة نسبيًا. أما الثانية، فتنتشر في نطاق جغرافي محدود (كلية من الكليات، جامعة، حي في المدينة...)، وتشارك فيها عادة فئة اجتماعية واحدة، وحجم الخسائر الناجم عنها عادة ما يكون محدودًا[lxxvi].

٦- حركة اجتماعية Social Movement

هي جهود يبذلها عدد من الناس المؤثرين تهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر في المجتمع. وأول من استخدم مفهوم الحركات الاجتماعية هو سان سيمون في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر لوصف حركات التمرد الاجتماعي التي ظهرت هناك وفي مناطق أخرى، والتي مثلت قوى سياسية معارضة للوضع القائم. واليوم يستخدم المفهوم عادة للإشارة إلى الجماعات والتنظيمات التي تقع خارج الخط الأساسي للنظام السياسي. والحركات الاجتماعية الجديدة (التي يشار إليها اختصارًا الآن بالحروف NSM وتفصيلاً New Social Movements) أصبحت في العقود الأخيرة من القرن العشرين مصدرًا متزايد الأهمية للتغير السياسي. ويهتم علماء الاجتماع عادة بدراسة أصول هذه الحركات، ومصادر تجنيدها بالأعضاء الجدد، وأبعادها التنظيمية، وتأثيرها على المجتمع.

ويجب أن نميز بين الحركات الاجتماعية وبين السلوك الجمعي، فالحركات الاجتماعية تكون هادفة ومنظمة، في حين يكون السلوك الجمعي ارتجاليًا وغير محدد الهدف. ومن أمثلة الحركات الاجتماعية الحركات التي تدعم الحقوق المدنية أو حقوق الإنسان، وأصحاب النزعة النقابية، وأنصار البيئة، وأصحاب النزعة النسوية. أما أمثلة السلوك الجمعي فمنها المظاهرات أو الشغب. وتعد الحركات الاجتماعية أحد العناصر أو الخصائص الأساسية للديمقراطيات المعاصرة، وقد تكون من المحفزات على الديمقراطية والتغير في المجتمعات الديكتاتورية.

وللحركات الاجتماعية أهداف خاصة، وتنظيمات رسمية، ودرجة ما من الاستمرارية، وهي تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة في المجتمع. ولكنها قد تنفذ بعمق في دوائر القوة السياسية باعتبارها جماعات مصالح[lxxvi].

ولقد أرجع بعض المنظرين الاجتماعيين بعض أشكال الحركات الاجتماعية للحرمان الاجتماعي والاقتصادي مثل الاغتراب عن وسائل الإنتاج (وفقًا لماركس). والأفكار الثقافية

الجديدة التي تؤدي إلى الشعور بنسبية الحرمان (وفقًا لتوكفيل). أو النكسات الاقتصادية المفاجئة (وفقًا لدافيز)[lxxvi].

ويمكن تعريف أشكال الاحتجاج إجرائيًا بأنها " الطرق التي يستند إليها الأفراد للتعبير عن احتجاجاتهم في ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة".

ثانيًا: الحركات الاجتماعية من الحرمان إلى الاحتجاج: رؤية نظرية

كان علماء الاجتماع ينظرون إلى الاحتجاج على أنه تدخل غير ديمقراطي في السياسات، ولكن في أعقاب ظهور حركات الستينيات أُعتبر الاحتجاج عاملاً مهمًا في انتقال الأنظمة السياسية من السلطوية إلى الديمقراطية؛ لذا انتشرت دراسات الحركات الاجتماعية والاحتجاج، ولم تعد فرعًا من فروع علم النفس الاجتماعي فقط، بل باتت محورًا لاهتمام فروع علم الاجتماع أيضًا، كعلم الاجتماع السياسي والتنظيمي والثقافي. وقد طور الباحثون منذ السبعينيات توجهات نظرية مختلفة لتفسير الحركات الاجتماعية[lxxvi].

حاولت نظريات تفسير الحركات الاجتماعية الكشف عن ظروف نشأة هذه الحركات، وعلاقتها بالسلطة السياسية، والدور الأساسي الذي تلعبه البيئة السياسية في مسار هذه الحركات، ومدى تحقيقها لأهدافها التي تصبو إليها. ومن بين النظريات التي ستعتمد عليها هذه الدراسة نظريتي الحرمان وبنية الفرص السياسية؛ لمحاولة تفسير الاحتجاجات الطلابية والعمالية عقب ثورة ٢٥ يناير ومدى الثبات والتغير الذي طرأ على هذه الاحتجاجات بفعل هذه الثورة.

١- الحرمان والاحتجاج:-

تتميز نظرية الحرمان بأنها لا ترجع نشوء الحركات السياسية والاجتماعية إلى فترات الانحدار والتدهور، بل على العكس تطرح بديلاً مفارقًا يرى نشوء الحركات في الفترات التي تشهد نوعًا من التقدم والازدهار سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وبناءً على هذه النظرية فإن الظروف الاجتماعية القائمة في مجتمع ما لا تؤدي بمفردها إلى الاحتجاج أو تحدي السلطة القائمة، وقد تسود ظروف متردية للغاية، دون أن تتكون أي حركات احتجاجية، ولكن في

أوقات الانفراجة تحتج بعض فئات الشعوب رغبة في الحصول على مكاسب فئوية معينة، أسوة بغيرها من الفئات الأخرى في المجتمع.

من هنا تنص نظرية الحرمان على فرضين رئيسيين؛ أولهما: فرض الشعور بالحرمان نظرًا لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع، وثانيهما: فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع[lxxvi].

ولعل ما أشار إليه إليكسي دو توكفيل في دراسته المعنونة بـ "النظام القديم والثورة الفرنسية" يتفق مع التفسير السابق لنظرية الحرمان لنشوء الحركات الاحتجاجية أو الثورات– مع اختلاف درجة تردي الظروف الاجتماعية – حيث أشار إلى أن "الثورات لا تنفجر دائمًا عندما تسير الأمور من السيئ إلى أسوأ، بل على العكس فهي غالبًا تحدث عندما يجد المحكومون تحت القهر والإرهاب لفترة طويلة، وأن السلطة تخفف فجأة من قبضتها وتوقف ضغطها، فيشهرون السلاح ضدها، وتعلمنا الخبرة بشكل عام أن أخطر لحظة على السلطة السيئة تلك اللحظة التي تسعى فيها لتحسين صورتها"[lxxvi].

وتتضمن نظرية الحرمان عددًا من النماذج، وسوف نركز على نموذجين أساسيين وهما[lxxvi]:

– **نموذج الحرمان النسبي:** حدد العالم السياسي روبرت جيور Robert Gurr الحرمان النسبي على أنه تصور للتعارض بين توقعات الأفراد من الأشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنهم يستحقونها ومكاناتهم من الشروط التي تحدد ادراك الناس للفرص المتاحة أمامهم، وكلما زادت الهوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه، كلما زاد احباطهم وشعورهم بالظلم، ولتجسيد هذه المشاعر فعلى الناس أن يكونوا قادرين على مقارنة أوضاعهم بأوضاع غيرهم في المجتمع، أي أن الأفراد في صياغة توقعاتهم يستخدمون جماعات أخرى كجماعة مرجعية، حيث تتم المقارنة بينهم. وعلى سبيل المثال فإن هؤلاء الأفراد الذين يشعرون بالحرمان الاقتصادي في الولايات المتحدة لا يقارنون مستوى معيشتهم بأناس في الهند، ولكن مع جماعات أخرى في الولايات المتحدة، ومن المهم أن نفهم أن شعور الأفراد بالحرمان قد لا تكون لها علاقة بوضعهم الحقيقي. ولكن المهم هو أنهم يعتقدون أنهم محرومون من شئ هم يستحقونه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حاول جيور إيجاد علاقة بين الحرمان النسبي والعنف ضد الدولة، فالحرمان النسبي يولد السخط ، والذي بدوره يؤدي إلى السخط السياسي.

- **نموذج الحرمان والفعل السياسي:** إن المعنى الجوهري للحرمان، هو حالة عدم الإشباع لما يراه الأفراد ضروريًا أو مرغوبًا، والمحرومون ببساطة هم أكثر الأفراد شعورًا بعدم الرضا مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة، وتلك المعاناة تؤدي بالأفراد إلى تنظيم أنفسهم في محاولة لإجبار السلطات والمؤسسات على تحسين ظروفهم. إن الفقر الاقتصادي، أو الكبت السياسي يؤديان بالأفراد للثورة ضد الأوضاع القائمة، وبالنظر للأمثلة التاريخية، فإن هذا المفهوم العام لتفسير الحركات الاجتماعية والسياسية قد لا ينطبق على كل الحالات، فالفقر أو الكبت لا يؤديان بمفردهما إلى تحدي السلطة القائمة، وكما لاحظ أكثر المراقبين، فإن الإحباط المتولد من الحرمان الاقتصادى، أو الضغط السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام حركة لرفع تلك الظروف.

وقد اتفق أنتوني جيدنز مع مقولة عدم الارتباط بين الحرمان وقيام الحركات، فحينما استعاض جيدنز مفهوم الحرمان السياسي بمفهوم الإقصاء السياسي، أشار إلى أن الأفراد في هذه الحالة لا يستطيعون الاتصال بممثليهم المنتخبين أو المشاركة في العملية السياسية على مختلف مستوياتها للتعبير عن همومهم ومطالباتهم. وفي أوضاع كهذه تتقطع الصلة بين الفئات المقصاة من جهة، والسيرورة السياسية والاجتماعية برمتها من جهة أخرى، وتنقطع السبل بينهم وبين الموارد الضرورية والمعلومات والفرص. ويؤدي انقطاع هؤلاء عن المشاركة السياسية العامة وحضور المؤتمرات والتجمعات والمسيرات الجماعية إلى إنتاج وإعادة إنتاج دائرة مفرغة تُعزل فيها هموم هذه الجماعات عن التيارات الرئيسية للهموم والمطالب والتوقعات السائدة بين مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية، وتسقط فيها مشكلات هذه الفئات من الأجندات السياسية لمنظمات العمل الاجتماعي والسياسي[lxxvi].

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يتوفر عنصرين مهمين؛ لكي تتحول الجماعة المحرومة إلى حركة اجتماعية؛ وهما:

(أ) يجب أن تشعر الجماعة المحرومة بأن لديها الحق في تحقيق أهدافها، وأنها تستحق أفضل مما لديها.

(ب) يجب أن تدرك الجماعة المحرومة أنه لا يمكن تحقيق أهدافها من خلال الوسائل التقليدية، فالجماعة لن تُحشد داخل حركة اجتماعية ما لم يكن هناك بين أفرادها تصور مشترك بأن الحرمان النسبي يمكن أن ينتهي من خلال العمل الجماعي[lxxvi].

ومن هنا، فإن كلا النموذجين يعبران عن حالتي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية (نموذج الحرمان النسبي) وكذلك الكبت السياسي (نموذج الحرمان والفعل السياسي) التي تعرضت لهما فئتي العمال والطلاب عبر المراحل التاريخية المختلفة، ولقد توفر للفئتين العنصرين السالف ذكرهما (الشعور بالحق في تحقيق أهدافها، والعمل الجماعي)؛ لذا أصبحا من أبرز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في المجتمع المصري عبر المراحل التاريخية المختلفة.

٢- الاحتجاج في ضوء بنية الفرص السياسية:

أسفرت التعبئة المستدامة للحركات الاجتماعية عن انتصارات عديدة، كإلغاء الرق، وظهور دولة الرفاهية، وحصول المرأة على العديد من الامتيازات كالحق في الانتخاب وغيرها، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من الحركات كانت بعيدة عن النجاح. وهنا طُرح تساؤل وهو: متى ولماذا تنجح حركات اجتماعية في نضالها في التغيير الاجتماعي والسياسي؟ ولماذا تفشل؟ وقد أصبحت هذه الأسئلة موضوعًا مهمًا في مجال دراسات الحركات الاجتماعية، وترتبط الإجابة عنها بالتفكير في العلاقة الديناميكية السببية بين الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي بعد أن كانت النظريات تهتم بتفسير ظهور وتطور الحركات الاجتماعية أكثر من تفسيرها لنتائجها وآثارها المرتبطة بالدولة والتغيرات التي تطرأ على سياساتها ونظام الحكم، والنتائج المترتبة على هذه التغيرات بالنسبة للمجتمع ككل[lxxvi].

تبرز هنا نظرية بنية الفرصة السياسية Political Opportunity Structure التي تهتم بالعلاقة بين الحركات الاجتماعية والبيئة السياسية، وقد ميز الباحثون بين أثر الأنساق السياسية المفتوحة نسبيًا عن تلك المغلقة نسبيًا على الحركات الاجتماعية. فالأنظمة المغلقة جدًا تقمع الحركات الاجتماعية، بينما الأنظمة المفتوحة للغاية تستوعب تلك الحركات. أما الأنظمة القمعية المعتدلة فإنها تسمح بالتعبير عن المطالب، ولكنها لا تستجيب لها بسهولة.

وقد تم تحديد أربعة عوامل يتوقف بناءً عليها انفتاح الأنظمة السياسية لمطالب الحركات الاجتماعية وهي تتمثل فيما يلي[lxxvi]:

أ- عدد الأحزاب السياسية، والجماعات التي تعبر بشكل فعال على المطالب في العمليات الانتخابية التي تنعكس على الانفتاح السياسي.
ب- يزيد الانفتاح السياسي مع قدرة البرلمانات على تطوير ومراقبة سياسات السلطة التنفيذية، فالمشرع المنتخب يكون أكثر حساسية لمطالب الجمهور، ومن ثم تحتل هذه المطالب مركز الصدارة في السلطة التنفيذية الخاضعة لمثل هذا الضغط الشعبي.
ج- يعد دور الوساطة لجماعات المصالح عنصرًا آخر لتشكيل الانفتاح السياسي، مما يضمن وصول المطالب أو المصالح لمراكز صنع القرار السياسي بسهولة.

ويمكن القول إنه يتم تقييد الانفتاح السياسي عندما لا يكون هناك إجراءات فعالة لبناء تحالفات سياسية فعالة.

وانطلاقًا من هذه النظرية سيتم التركيز على مدى فعالية الاحتجاجات العمالية والطلابية في ضوء علاقتها بالسلطة السياسية، وتأثير العوامل السابقة المؤثرة على مدى الانفتاح السياسي (كدور الأحزاب السياسية ودور البرلمان وجماعات المصالح) على تحقيق المطالب العمالية والطلابية في المراحل التاريخية محور اهتمام هذه الدراسة.

ثالثًا: الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر

من انتفاضة يناير ١٩٧٧ حتى ثورة يناير ٢٠١١

سنتناول فيما يلي تاريخ الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر من انتفاضة يناير ١٩٧٧ وصولاً إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. باعتبار أن كلا الحدثين يمثلان نقطة تحول مهمة على هاتين الفئتين، خاصة فيما يتعلق بعلاقتهما بالسلطة السياسية.

١- أثر انتفاضة يناير ١٩٧٧ على الاحتجاجات العمالية والطلابية

تعد انتفاضة ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧ أول رد فعل شعبي إزاء بوادر العولمة وتجلياتها المشوهة التي انعكست على المجتمع المصري منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، ثم إلغاء الدعم الذي كان يجنب المواطن العادي التعرض لآثار زيادة

الأسعار، مما أدى إلى تفجر الانتفاضة، فالحكومة رفعت أسعار سلع الأرز والسكر وغاز الطهي كجزء من السياسة الخاصة بشد الأحزمة على البطون وشعر المصريون العاديون بمدى فقر بلادهم وفساد الطبقة الإدارية، والثروة الطائلة التي يتمتع بها الأجانب الذين تدفقوا للقاهرة. كما أغفلت الدولة جانب الأجور إذ لم يتوازن مع تضخم الأسعار في ذلك الوقت[lxxvi].

وكان رد الفعل لتلك الأوضاع أن خرجت الجماهير يحركها العنف والأحباط على امتداد يشمل ٩ محافظات في مواجهة النظام، ونجد أن معظم المظاهرات اندلعت في مواقع التكتلات الجماهيرية في المواقع العمالية والطلابية، إلا أن معظم المشاركين كانوا من سكان عشش الترجمان التي تعد من أفقر عشش القاهرة ، كما بدأت حوادث الشغب في الإسكندرية بعمال الترسانة البحرية الذين خرجوا في مظاهرة، كما حدثت العديد من الأعمال التخريبية كحرق نواد ليلية، وتحطيم أتوبيسات، ونهب المجمعات الاستهلاكية، وكلها مؤشرات تؤكد على الفقر المدقع الذي أدى بكثير من المصريين للانفجار، وحتى ولو كانت في البداية مخططة، إلا أن التجاوب الجماهيري كان شاملاً. كما كانت المرة الأولى منذ ثورة ٢٣ يوليو التي تخرج فيها القوات المسلحة لتعيد النظام للشارع بعد أن عجزت قوات الأمن من ملاحقة الأحداث والتداعيات[lxxvi].

أ- أثر انتفاضة يناير ١٩٧٧ على الاحتجاجات العمالية

هناك أحداث عديدة مؤثرة على الحركة العمالية[lxxvi] على مر تاريخها، وكان من أبرزها مظاهرات يناير ١٩٧٧ التي تمثل نقلة مهمة في علاقة السلطة بالحركة العمالية. فما أن انتهت المظاهرات بنزول الجيش إلى الشوارع، وباعتقال الآلاف المواطنين وقيادات الحركة العمالية، إلا وأصدرت السلطة سلسلة من القوانين التي تغلظ عقوبات الإضراب والتظاهر والتنظيم لتصل بها إلى السجن المؤبد، كما شرعت عمليًا في إعادة تطهير نقابات العمال من العناصر المستقلة، فأطلقت يد المدعي العام "الاشتراكي" في نقابات العمال؛ ليمنع القيادات المعارضة من دخول انتخاباتها، وأطلقت أيدي أجهزتها الإدارية والأمنية في مطاردة تلك القيادات بالاعتقال والنقل والتشريد والاضطهاد الإداري، ورغم عدم توقف حركة الاحتجاجات العمالية خلال تلك الفترة إلا أنها أصبحت مختلفة عن ذي قبل، حيث فقدت التراكمية والبنائية والتكاملية، وحل محلها صفات العشوائية والتفكك نتيجة لتدخل السلطة، وكان نتيجة الاستجابة للضغوط والاستسلام[lxxvi].

ب- أثر انتفاضة يناير ١٩٧٧ على الاحتجاجات الطلابية

وبالنسبة لتداعيات انتفاضة عام ١٩٧٧ على الحركة الطلابية[lxxvi]، فعلى الرغم من محدودية المشاركة الطلابية فيها، فقد أُتخذت العديد من الإجراءات بهدف تقييد الأنشطة الطلابية؛ كحظر النشاط السياسي وفقًا للائحة ١٩٧٩. وهو انعكس على الانتخابات الطلابية والتي عانت كشأن المجتمع بصفة عامة من أزمة الديمقراطية من حيث ضعف المشاركة الطلابية والتدخل السافر من جانب الأمن الذي اتضح من خلال عمليات شطب المئات من الطلاب، وعمليات الاعتقال والفصل التعسفي الذي يواجهه الطلاب بسبب نشاطهم السياسي[lxxvi].

وفيما يتعلق برد فعل الدولة إزاء هذه الانتفاضة بشكل عام، فقد وصم الرئيس السادات ما حدث بأنه " انتفاضة حرامية"، ونسبت أجهزة الأمن ما حدث للعناصر الشيوعية، وتم شن حملة اعتقالات واسعة النطاق، شملت المئات من المواطنين بتهمة المشاركة في أحداث التجمهر والشغب، ومع تصاعد الإضرابات أعلنت الحكومة إلغاء قراراتها مساء يوم ١٩ يناير[lxxvi].

٢- الاحتجاجات العمالية والطلابية من الثمانينيات حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

تولى الرئيس السابق حسني مبارك السلطة في أكتوبر ١٩٨١- عقب اغتيال الرئيس أنور السادات- وعلى الرغم من أنه قد اتجه منذ بداية توليه السلطة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح السياسي؛ لإعادة الهدوء إلى الحياة السياسية التي اضطربت كثيرًا خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات. وكان من محصلة ذلك ظهور أحزاب سياسية جديدة، وتمتع الصحافة بدرجة أكبر من الحرية، واتساع دور النقابات المهنية في العمل العام، إلا أن هذه التطورات ظلت محكومة بإرادة السلطة الحاكمة. لكن تعثرت الدولة المصرية في ظل هذا النظام عن توفير المتطلبات الأساسية للتنمية، بل أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي أدت إلى تزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تزايد مظاهر الفساد المالي والسياسي والإداري، وتنامي مظاهر التبعية الاقتصادية للخارج، بكل ما يترتب عليها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الداخلي[lxxvi].

فقد تزايدت مظاهر مؤشرات كراهية الدولة وعدم الرضا العام عنها، وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وشرائحه، وضعف أو انعدام الثقة بين المواطن والدولة، وزيادة مساحات الفقر والحرمان البشري، وتهميش الطبقة الوسطى والتي تشكو حالها. وتفقد توازنها الاجتماعي والاقتصادي والنفسي[lxxvi].

كما شهدت البلاد – نتيجة لماسبق– تمويتًا منظمًا للسياسة (من أحزاب ونقابات وجمعيات) ثم تغييبها قسرًا، حيث ارتضى المعارضون بدور "الديكور" الذي تحاول به النظم الحاكمة أن توهم العالم بأن لديها تعددية سياسية، وتم تضييق الخناق على قوى المجتمع المدني، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية[lxxvi].

وفي إطار القمع الأمني الذي استند إليه النظام السياسي إزاء الحركات الاحتجاجية استطاعت شبكة الإنترنت، بما تتضمنه من مواقع ومدونات وشبكات اجتماعية ومنتديات أن توفر للحركات الاجتماعية – السياسية فضاءً إعلاميًا بديلاً سريع الانتشار وقادرًا على التفاعل مع الآخرين، وهو ما يتيح مزايا السرعة وقلة التكلفة والتواصل مقارنة بوسائل الاتصال التقليدية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد لما أصبحت توفره مواقع " فيس بوك" و"يوتيوب" و"تويتر" من إمكانات مذهلة من التواصل السريع. وساعد على زيادة إقبال الشباب على العالم الافتراضي قصور الأطر المؤسسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها.

وقد وجدت في هذا السياق عشرات المسميات من الحركات الاجتماعية أو الاحتجاجية، التي نشأ بعضها كتفريعات عن مسميات الحركات الاجتماعية قائمة، فعلى سبيل المثال، فقد تفرعت من حركة " كفاية" حركات أخرى، مثل: "شباب من أجل التغيير"، و"لا للتوريث"، و"نقدر" و"ائتلاف المصريين من أجل التغيير". كما ظهرت حركة شباب ٦ إبريل التي قادها وتزعمها بعض المدونين، ويتم الانتماء إليها من خلال موقع الفيس بوك، وقد ظهرت هذه المجموعة إلى ساحة الفضاء الالكتروني، إثر دعوة للإضراب العام، أطلقتها إحدى الناشطات على الفيس بوك عقب دعوة عمال مدينة المحلة للإضراب. وقد حرصت إدارة الحركة على تجنب التبعية لتنظيمات أو أحزاب أخرى، وألا تعكس تيارًا أيديولوجيًا أو سياسيًا محددًا، وإنما سعت لتجميع

أشخاص من كل التيارات، توحدهم الأداة الإعلامية (الإنترنت) أكثر مما يجمعهم التيار أو التوجه الفكري[lxxvi].

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت حركة "استقلال الجامعة – ٩ مارس" من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرك لتحقيق الحرية الأكاديمية وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط الجامعي[lxxvi].

وقد أسست هذه الحركات – بشكل عام– نوع جديد من الشرعية، لا يتسول قبول السلطة أو يترقب موافقة ما يسمى "بلجنة الأحزاب" التي رفضت بعض الأحزاب كحزب الكرامة والوسط تحت التأسيس"، وإنما يعتمد على نيل "الشرعية الشعبية" التي تمنحها الجماهير لمن يخاطب وعيها ويحترم إرادتها. كما ساهمت في تجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة واجتذاب قطاعات متنامية من الأجيال الجديدة (طلاب– شباب) بشكل خاص إلى ساحة العمل الوطني والنشاط السياسي الوطني. كما أدت إلى كسر حاجز الخوف من السلطة وهز ثقافة القمع والترهيب السائدة منذ قرون في المجتمع. وحفز قطاعات عديدة من المجتمع للنزول إلى الشارع وانتزاع الحق الدستوري في التظاهر بهدف التعبير عن الرأي، وتنظيم الصف والدفاع عن المصالح (الفئوية والعامة). كما جذبت هذه الحركات انتباه العالم لما يحدث في مصر من انتهاك للحريات واكتساب قدرًا كبيرًا من التعاطف العربي والعالمي من أنصار الحريات [lxxvi].

وسوف نستعرض فيما يلي أثر تلك الأوضاع سالفة الذكر على فئتي العمال والطلاب، وكيف انعكست على احتجاجاتهما خلال الفترات المختلفة في تلك المرحلة.

أ- الاحتجاجات العمالية منذ الثمانينيات حتى ثورة يناير ٢٠١١

تفجرت الاحتجاجات العمالية في السنوات الأولى لحكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك بإضراب عمال النقل الخفيف بحلوان في نوفمبر ١٩٨٣ تلاه عدة إضرابات واعتصامات من أجل مطالب اقتصادية والتي جاءت بعيدة عن التنظيم النقابي، لتؤكد عزلتها، بل وجاءت كثيرًا من هذه الاحتجاجات التي كانت في مواجهة هذا التنظيم والتشهير بانحرافات قياداتها وتواطئها مع الإدارة والحكومة ضد العمال، بل وصل الأمر لتكرار شعار "لا نقابة بعد اليوم"[lxxvi].

باتت الاحتجاجات أكثر ضرورة مع بدء برنامج "الإصلاح الاقتصادي" في أوائل التسعينيات، وتنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم. وقد أصبح الاحتجاج أيًا كانت صورته خيارًا متاحًا للتعبير عن مطالب من قبيل المطالبة بدفع الأجور المتأخرة، أو زيادة الأجور، أو المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة وغيرها. وفي الغالب لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات في الشارع، وإنما محل العمل للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل، وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع لآخر، ومن مؤسسة لأخرى، حتى أصبحت ظاهرة عامة[lxxvi].

اكتشف العمال خدعة الخصخصة ووهم المعاش المبكر وزيف المستقبل الباهر للاستثمار بعد أن شاهدوا بأعينهم آثار الخصخصة سواء بالتشريد وارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة وسوء الخدمات، فضلاً عن تدخل حكومى فى الإنتخابات العمالية، فقد وصفت انتخابات دورة ٢٠٠١- ٢٠٠٦ بحق بأنها كانت الأسوأ منذ عهد السبعينيات. حيث عادت من جديد ظاهرة الشطب الصريح، لأسباب سياسية، للعديد من المرشحين ، فضلاً عن حرمان المئات من الترشيح باستخدام ذرائع غير قانونية.

ولم تقتصر الاحتجاجات على جماهير العمال التقليدية بل امتدت الى فئات أخرى من العاملين بأجر، وعلى سبيل المثال لا الحصر شهدت أروقة العديد من المؤسسات الصحفية تذمرات واحتجاجات ضد الفصل التعسفى والنقل وتآخر صرف الأجور، هذا بالإضافة الى تحركات واسعة لفئات أخرى مثل الأطباء والمحامين[lxxvi].

قد اعتبر الكثيرون أن التجديد للرئيس مبارك في عام ٢٠٠٦ فيما بعد الانتخابات الرئاسية، يعد فشلاً للحركات التي نشأت لمقاومة ذلك، مما أدى إلى انحسار حركة "كفاية" وتركيز أخواتها على المطالب الفئوية الخاصة بها. وقد نجحت هذه الحركات من وجهة نظر المحللين في خلق "ثقافة الاحتجاج" وتمثل هذا في ارتفاع غير مسبوق في الاحتجاجات العمالية منذ هذه العام حتى الآن[lxxvi].

كما توالت الإضرابات وأساليب الاحتجاجات الأخرى بعد إضراب عمال المحلة الأول في ديسمبر ٢٠٠٦ الذي شارك فيه ٢٤ ألف عامل والعمال يعانون من معاداة التنظيم النقابي لهم

وقمع الدولة، (وكان من أبرزها إضراب عمال المحلة عام ٢٠٠٨). ورغم محاولات الحكومة الدائمة وعلى مدى عقود مصادرة حق العمال في الإضراب قد توجته الحركة العمالية بالفشل الذريع، عندما فرضت حقها في الإضراب مباشرة وعلى أرض الواقع، وأرغمت كل مؤسسات الدولة على الاعتراف بهذا الحق، ونزل المسئولون للعمال واضطروا لإجراء مفاوضات معهم ودون مشاركة التنظيم النقابي الرسمي، وجاء الإضراب كما أراده العمال غير مشروط وحتى شرط أن تكون أيام الإضراب إجازة غير مدفوعة الأجر، اضطرت الدولة للتنازل عنه ولم يخصم يوم إضراب من أي عامل.

وقد وصلت حجم الاحتجاجات عام ٢٠٠٧ (٦١٤) احتجاجًا، وفي عام ٢٠٠٨ (٦٠٩) احتجاجًا، وفي عام ٢٠٠٩ وصلت الاحتجاجات إلى أكثر من (٧٠٠) احتجاجًا، بينما بلغت في النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٣٠٠) احتجاجًا.

كشفت اضرابات واحتجاجات العمال تدهور أوضاع الاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة ولجانه النقابية فى تبنى مطالب المحتجين، وفى الوقت نفسه كشفت ازدياد دور جهاز أمن الدولة فى معظم الاحتجاجات بالتدخل والتفاوض والقبض وفض الاحتجاج بالقوة إن لزم الأمر.

كما كانت أعلى الاحتجاجات العمالية بسبب عدم صرف المستحقات المالية مما يدلل على مدى تدهور أوضاع المؤسسات خاصة الحكومية فى تعديها على أجور ومستحقات العاملين كما يؤكد ذلك أيضا إهمال وتهرب الجهات الحكومية من تحمل التزاماتها ومسئوليتها فى معالجة الآثار السلبية للازمة الاقتصادية خاصة بالنسبة للعمال[lxxvi].

ويوضح الجدول التالي لتقرير مركز الأرض للنصف الثاني ٢٠١٠ لأنواع الاحتجاجات في القطاعات الثلاثة.

إجمالى أنواع الاحتجاجات فى القطاعات الثلاثة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠

نوع الاحتجاج / القطاع	تجمهر	اعتصام	إضراب	تظاهر	الإجمالى
الحكومة	٢١	٢٥	١٩	٢٩	٩٤
الخاص	١٠	٢٥	١٤	١٨	٦٧

الأعمال العام	٥	٩	٥	٤	٢٣
إجمالى	٣٦	٥٩	٣٨	٥١	١٨٤

بلغت احتجاجات العاملين بالقطاعات الثلاثة خلال الفترة التى يغطيها التقرير ١٨٤ احتجاجًا، ويعد أكثر القطاعات احتجاجًا هم العاملين بالحكومة، وبلغت احتجاجاتهم ٩٤ احتجاجًا، وأكثر الأساليب الاحتجاجية استخدامًا هو الاعتصام.

وقد قلت عدد الاحتجاجات خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٠ عن النصف الأول الذى وصلت احتجاجات العاملين فيه إلى ١٨٤ احتجاجاً، كما قلت الاحتجاجات فى هذه الفترة عن مثيلتها فى عام ٢٠٠٩ والتى وصلت ٤٣٢ احتجاجاً لأسباب عديدة منها، الطريقة المتعسفة التى قامت بها أجهزة الدولة للتعامل مع بعض المحتجين أمام مجلس الشعب وإلقاء القبض على بعضهم أدى لإعادة نظر بعض العمال المحتجين من مواقع أخرى باستبدال الشكاوى كطريقة للاحتجاج خوفاً من البطش الذى مارسته السلطات وأظهرته وسائل الإعلام لإرهاب العمال[lxxvi].

وعلى الرغم من ذلك فقد برزت ظواهر جديدة في تلك الفترة غير مسبوقة في تاريخ الاضرابات المصرية وخصوصًا العمالية، وهي اصطحاب المعتصمين لزوجاتهم وأبنائهم و "سكنى" الرصيف أسابيع طويلة، ليس ذلك فقط بل أن التحدي وصل إلى الاعتصام على أرصفة شوارع مجلس الشعب ومجلس الوزراء.

واجه هذا الأسلوب من الاحتجاج تجاهل معيب من قبل السلطة، فقام المحتجون بالنوم بعرض الشارع بدلاً من النوم على الأرصفة. وقد ذكرت الصحف أن جهود الأمن تمثلت في نقل النائمين في عرض الطريق إلى الرصيف مرة أخرى. وإزاء استمرار تجاهل الحكومة، تصاعدت الاحتجاجات وقام المعتصمون بخلع ملابسهم. غير أن الحكومة لم تتحرك، فلم تجد الجماهير المعتصمة وسيلة لإيقاظها من سباتها العميق إلا بقرع الحلل واستخدام الصفافير للإزعاج، ولكنها لم تتحرك على الرغم من كل ذلك[lxxvi].

وقد أصدرت حركة تضامن (بالاشتراك مع العديد من المنظمات الحقوقية والحركات الاحتجاجية) بيانًا في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ تحت عنوان "عصا الأمن... برنامج حكومة الحزب

الوطني"، وقد بدأ بذكر استخدام الحكومة لقوات الأمن لفض اعتصام العمال وموظفي مراكز المعلومات، واعتدائها عليهم بالضرب بعد تجمعهم في شارع القصر العيني؛ لمنع تجمعهم مرة أخرى أمام مجلس الشعب. وقد اعتبرت الحركة أن فض اعتصام الموظفين بالقوة لم يكشف فقط كذب الحكومة والبرنامج الانتخابي للحزب الوطني والرئيس، وإنما كشف أيضًا عن استمرار سياسات الاستبداد والفساد. وقد ذُكر بالبيان: "إن الموظفين والعمال الذين استطاعوا كسر حالة الطوارئ، وتحدوا قوانين العمل وفرضوا اعتصاماتهم وتظاهراتهم لشهور بالشارع، لن ترهبهم عصا الأمن ولن يدخلوا الجحور". وهو ما يعني أن هذا البيان استهدف بشكل أساسي اعلان تضامن المنظمات والقوى الموقعة عليه مع المعتصمين، والتأكيد على حقهم في الاعتصام في مواجهة فساد واستبداد الحكومة والحزب واعتداءات الأمن، مع التأكيد على مطالب الموظفين المشروعة المتمثلة في التثبيت، وصرف المرتبات والحق في تأمينات اجتماعية وتأمين صحي. وأُختتم هذا البيان بعبارة "عاش كفاح الموظفين"، كتأكيد على التضامن مع هذه الاحتجاجات.

ب- الاحتجاجات الطلابية منذ الثمانينيات حتى ثورة يناير ٢٠١١

ظهرت خلال السنوات الأخيرة من الثمانينيات وأوائل التسعينيات عدة مظاهر أثرت على الحركة الطلابية منها: التوسع في التعليم الجامعي وزيادة عدد الطلبة، مع ضعف فرص وإمكانات العمل المتاحة أمامهم بعد التخرج، وهو الأمر الذي أدى – ولا يزال– إلى زيادة البطالة بين خريجي الجامعات، ولذلك ازدادت فرص وإمكانات استقطاب فئات منهم من قبل تنظيمات الاحتجاج والرفض، كالجماعات الإسلامية التي كان لأعضائها من طلبة الجامعات دورًا بارزًا في تلك الفترة . كذلك برز دور الطلبة في بعض الجامعات الأقليمية (كجامعة أسيوط وفرعها بسوهاج، وجامعة المنصورة وغيرها) بعد أن كان دور الطلبة أكثر بروزًا في جامعات العاصمة وبخاصة جامعة القاهرة وعين شمس والأزهر. وجدير بالذكر هنا أنه في بعض الحالات انتقلت بعض أعمال الاحتجاج والعنف من جامعة لأخرى عن طريق العدوى[lxxvi].

وبجانب الاحتجاجات الطلابية المطالبة بتحسين المعيشة، وقع حادث آثار سخط كثير من الطلاب في أوائل العام الدراسي ١٩٨٤ – ١٩٨٥، حيث قتل أحد طلاب جامعة الأزهر تحت عجلات سيارة شرطة مندفعة خارج حرم الجامعة. وقد تم تنظيم إضرابات طلابية في

جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات، ووقعت مصادمات عنيفة مع الشرطة، وهو ما أدى إلى توتر علاقة الطلاب بالنظام الحاكم آنذاك[lxxvi].

وعلى الرغم من ذلك، شهدت الجامعات المصرية العديد من الاحتجاجات الطلابية خلال عقد التسعينيات، وكان أقوى تلك الاحتجاجات ذلك الاحتجاج الذي اجتاح جميع الجامعات المصرية على مدى شهر ونصف الشهر عام ١٩٩١ احتجاجًا على حرب العراق والسياسة المصرية إزاء هذه الحرب، وغيرها من القضايا العامة الخارجية، كالقضية الفلسطينية، ومظاهرات التيار الإسلامي احتجاجًا على المذابح التي يرتكبها الصرب ضد مسلمي إقليم كوسوفا، فضلاً عن طرح القضايا المصرية من قبل الحركة الطلابية بشكل ضمني خلال احتجاجاتهم المختلفة، فالطلاب في كل عام حينما يحتجون على الممارسات التعسفية للأمن، وتدخله في العمليات الانتخابية يطرحون أثناء احتجاجاتهم هذه عددًا من القضايا المجتمعية مثل قضية الديمقراطية والفساد، ولكن لم تخرج حركة طلابية خلال عقد التسعينيات في احتجاج يخص قضية مجتمعية فقط، وإنما طُرحت في ثنايا احتجاجات متعلقة بالقضايا العامة والطلابية. وقد كانت هناك أشكالاً عديدة للتعبير عن هذا الاحتجاج تبدأ بصدور بيان عن الطلاب مرورًا بالتظاهر والاعتصام والمسيرات وعقد المؤتمرات، وصولاً إلى الإضراب التام عن الطعام، ويعد التظاهر هو الشكل الرئيسي والأول في التعبير عن الاحتجاج، وقد تخلل تلك المظاهرات إصدار العديد من البيانات والإعلان في قليل من الأحيان عن الاعتصام[lxxvi].

وبدايةً من أكتوبر ٢٠٠٠ أخذت الاحتجاجات الطلابية التي اندلعت بسبب القضية الفلسطينية التحركات الاحتجاجية بين الطلاب شكل موجات من المد والجزر، وحدث تراجع سريع للحركة، وبعد حوالى العام ونصف العام عادت الجامعات لتنفجر من جديد بسبب العدوان الإسرائيلى على الضفة وغزة، فظهر المتظاهرون فى كل مكان خلال مارس وأبريل ٢٠٠٢، وبدأت مظاهرات أكثر قوة وجدية لأكثر من أسبوعين بصورة يومية، وتعد هذه الدورة من الاحتجاج الطلابى الأطول فى النشاط الطلابى المصرى منذ حرب الخليج فى ١٩٩٠- ١٩٩١ وربما ما قبل ذلك، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى نقد الحكومة المصرية والجيوش العربية. ثم جاء غزو العراق ليعيد الحيوية والروح مرة أخرى للحركة الطلابية، وذلك بعد المظاهرات العفوية التى انطلقت ضد الحرب فى ١٩ و٢٠ مارس ٢٠٠٣.

وجاءت مظاهرات الإصلاح السياسى فى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ لتؤكد على حدوث تغيير مهم فى أجندة الحركة الطلابية بمختلف فئاتها، وهو التحول من مرحلة التركيز على القضايا الخارجية إلى مرحلة التركيز على القضايا الداخلية، وما يزال الكثير من النشطاء ومن قادة الحركة يعملون على ضمان استمرارية الحركة وتواصلها. ولا شك أن هذه التطورات أكدت دخول لاعب جديد إلى الساحة: فئة الشباب غير المنتمين إلى أى مجموعة سياسية منظمة والمتعطشين إلى توصيل صوتهم السياسي، وقد تحدوا قمع الأجهزة الأمنية وهم يطالبون بالمزيد من العدالة السياسية والاقتصادية فى المنطقة وفى مصر[lxxvi].

وقد تجسد هذا القمع في تلك الأثناء في السيطرة الأمنية الكاملة على الحياة الجامعية، والتي تبدأ بالمشهد المعتاد للعشرات من عربات الأمن المركزي المصطفة أمام الجامعة وحول أسوارها، مرورًا بضباط الأمن الذين يتجولون بحرية كاملة داخل الجامعة، ولديهم الحق المطلق في إيقاف أي طالب وتحويله إلى مكتب الحرس، انتهاءًا بسيطرتهم على كل تفاصيل الجامعة، سواء كانت متعلقة بالطلاب أنفسهم أو متعلقة بأساتذتهم[lxxvi].

كما انعكست تلك السيطرة الأمنية على اتحادات الطلبة، التي شهدت صراعًا سياسيًا محتدمًا بين قادة الاتحادات الطلابية الذين يحظون بدعم الإدارة وبين طلبة الاتجاهات السياسية المعارضة خصوصًا من طلبة الإخوان المسلمين والمجموعات السياسية المعارضة الأخرى. ولا شك أن احتدام الصراع بين الطرفين وصل إلى مرحلة خطيرة بعد استخدام العنف والبلطجة داخل جامعة عين شمس أخيراً فى محاولة لمنع تشكيل الاتحاد الحر. وقد انتقد كثير من الكتاب ما اعتبروه مليشيات عسكرية لطلبة الإخوان بجامعة الأزهر، وذلك بعد قيامهم بعرض رياضى قتالى استعراضى فى شكل مقنع وبملابس سوداء فى بداية العام الدراسى ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، وهو ما كان يمثل عملاً احتجاجياً على ما يتعرض له الطلبة من ضغوط ومعاناة منذ عدة سنوات طويلة، حتى وصل بهم الأمر لرفع الدعاوى القضائية ضد رؤساء الجامعات وعمداء الكليات.

وقد صدرت اللائحة الطلابية الجديدة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠٠٧ التي بناءً عليها استمر حظر العمل السياسي، كما استمر حظر الجمعيات والأسر الطلابية أو النوادي على أساس فئوي أو ديني أو عقدي أو حزبي بالجامعات وذلك في الفقرة الأولى من

المادة ٣٣٠، ولا يجوز النظر إلى هذه المادة بمعزل عن نص المادة ١٢٤ في الفقرة الثامنة من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والخاصة بنظام تأديب الطلاب التي تنص على: "يعتبر مخالفة تأديبية..، الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام أو الآداب". وهنا أُشير إلى أنه قد لا يكون هناك خلاف على فكرة الآداب، ولكن لفظ النظام العام كثيرًا ما اختلف حولها الفقه القانوني والقضاء، وهو النص الذي يتيح للإدارة منع أي تجمع سلمي (على الرغم من إقرار المادتين ٥٥ و٥٤ من الدستور المصري لعام ١٩٧١ لحق التجمع السلمي كأحد حقوق حرية التعبير)[lxxvi].

وقد أصدرت حركة "طلاب المقاومة" بيانان في نوفمبر ٢٠٠٨ عبرت من خلالهما عن الاحتجاجات الطلابية إزاء التدخلات الأمنية في شئون الجامعات، فالبيان الأول صدر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان "فتشني فتش.." أما البيان الثاني فقد صدر في٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ تحت عنوان "اسمع صوت الطلبة الحر.. بيقول بس كفاية ذل" .

وتم استهلال كلا البيانين بالتهكم من التناقض بين ما تدعيه السلطة السياسية وقيادته من تأكيدها على الحريات، وبين الممارسات الأمنية في الجامعات. فقد ذُكر في بداية البيان الأول: " في الوقت الذي يختتم فيه مؤتمر الحزب الوطني أعماله والذي يدعي قادته أنهم يريدون الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي والعدالة فإذا ببوابة الكلية تتحول إلي ثكنة عسكرية أو كمين يتعرض كل من يمر خلاله إلي كم من المضايقات والإهانات وعندما اعترض بعض زملائنا عليه وصل إلي حد السب والضرب وكأننا ندخل إلي مبني السفارة الإسرائيلية".

علاوة على ما ورد في البيان الثاني: "حقا انه بلد الأمن والأمان والديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي لذا نجد رجال الأمن خير ممثل لهذه الشعارات بما يقومون به من اعتداءات بالسب والضرب والفصل أحيانا للطلاب الذين يعبرون عن وقفهم المعارض لإدارة الجامعة وما تفرضه علينا من مصاريف تعجيزية تتعدي الحد القانوني وسوء الخدمات الجامعية (إن وجدت) وأخيرا التدخلات الأمنية في جميع شئون الطلبة بداية من تزوير انتخابات اتحاد الطلبة الرسمي والتفتيش في غرف طلاب المدينة الجامعية يوميا حتى تعيين المعيدين والعمداء ورؤساء الجامعات بموافقة الأمن أولا وأخيرا . فالوظيفة الأساسية لأمن الجامعة حاليا هي إثارة الفزع

داخل كل طالب يريد أن يعبر عن رأيه في هذه الجامعة وذلك بدلا من الوظيفة التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وهي حماية منشات الجامعة فقط".

وقد دعت الحركة من خلال البيانين بعد عرضها لمظاهر الممارسات الأمنية داخل الجامعة إلى وقفات احتجاجية محددة من حيث الزمان والمكان، ففي البيان الأول كانت الدعوة إلى وقفة احتجاجية أمام النائب العام، نظرًا لما تعرض له زملائنا من ضرب وإهانة من قبل ضباط الشرطة الموجودين أمام بوابة الكلية (الهندسة – جامعة حلوان)، بينما كانت الدعوة لوقفة احتجاجية في البيان الثاني داخل جامعة القاهرة. وما سبق يعكس السخط الذي شعر به الطلاب إزاء السلطة السياسية، وسياستها الأمنية من جانب، ومواجهتهم لتلك السياسة بالاحتجاج السلمي.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الحركات الطلابية الجديدة (عبر المدونات) معنية فقط بالحريات والمطالب الطلابية، بل أصدرت العديد من البيانات التي عبرت من خلالها على تضامنها مع الاحتجاجات العمالية، وتأكيدها على مشروعية مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس بالطبع عليهم أيضًا، ومن بين تلك البيانات بيانان أصدرتهما حركة "حقي" عام ٢٠١٠ (بالاشتراك مع العديد من الحركات الطلابية الأخرى والقوى المدنية)، حيث صدر البيان الأول في ٢٨ مارس ٢٠١٠، تحت عنوان "الدعم الحكومي لرجال الأعمال.. ولا عزاء للطلبة والعمال" . بينما صدر البيان الثاني في ١ أبريل ٢٠١٠، تحت عنوان "عايزين نوصل لخط الفقر...أوقفوا سياسة الخصخصة" تحت شعار "إحنا الطلبة مع العمال ضد حكومة رأس المال". قد طُرح من خلال البيانين تداعيات سياسة الخصخصة التي تبنتها السلطة السياسية منذ التسعينيات من ارتفاع الأسعار والغلاء وتشريد العمال والبطالة، وعدم وصول الدعم لمستحقيه من الفقراء، بينما يكون من نصيب رجال الأعمال والمستثمرين الكبار . وقد ورد في البيان الأول نجاح العمال والطلاب من انتزاع بعض حقوقهم من خلال أساليب الاحتجاج المختلفة، حيث ذُكر نجاح موظفو الضرائب العقارية وعمال المحلة وغيرهم من انتزاع حقوقهم من خلال عمل الاضرابات والاعتصامات، وكذلك نجاح الطلاب في انتزاع مطلب "دعم الكتاب" في كلية التجارة بجامعة القاهرة بعد مظاهرة واعتصام يوم ٦ أبريل ٢٠٠٩. وتم التأكيد على استمرار الطلاب في انتزاع مطالبهم الجامعية. كما وجهت الحركة من خلال البيان الثاني الدعوة لمظاهرة لجميع العاملين بالأجر دفاعًا عن الحق في الحياة الكريمة.

ومن ثم نجد أن الأوضاع سالفة الذكر، وغيرها من أحداث شهدها المجتمع المصري،

نذكر منها: تدشين صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع الفيس بوك التي لقت صدى كبير لدى الشباب، والتي صُممت بعد مقتل وتشويه الشاب " خالد سعيد" على يد رجال الأمن. فضلاً عن انتشار العديد من حوادث التعذيب الناجمة عن السياسات القمعية لأجهزة الأمن. والتزوير العلني للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ الذي وضع ملف التوريث على الطاولة، مؤكدًا بشكل ضمني على استمرار بل الحفاظ على سياسة مزج رأس المال بالسلطة، متجنبًا انتهاج سياسة اجتماعية واضحة لرفع الفجوة الشاسعة بين الطبقات. علاوة على اندلاع الثورة التونسية في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠. كانت جميع تلك الأحداث بمثابة حافز أساسي للشباب تحديدًا في تكرار السيناريو التونسي، والمطالبة بحقوقهم المهدرة، واسترداد كرامتهم التي أساء لها رجال الشرطة، لذا كان اختيار يوم عيدهم للاحتجاج على سياستهم بشكل خاص، وسياسة السلطة السياسية بشكل عام.

وقد انطلقت أحداث ٢٥ يناير والتي انتقلت من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، حاملة شعار التغيير، كغيرها من الحركات الاجتماعية. ولكنها نجحت بالفعل في إحداث هذا التغيير، وذلك بتنحي الرئيس مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، لتتحول لثورة شعب استطاع إسقاط نظامًا سياسيًا دام ثلاثة عقود خلال ثمانية عشر يومًا.

رابعًا: أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات العمالية والطلابية في مصر

سنناقش من خلال هذا القسم الاحتجاجات العمالية والطلابية عقب ثورة ٢٥ يناير، من حيث الفئات الاحتجاجية، وأشكال هذا الاحتجاج، والمطالب التي تصدرت المشهد الاحتجاجي من جانب هاتين الفئتين، فضلاً عن شكل استجابة السلطة السياسية في الفترة من ١١ فبراير ٢٠١١ حتى ١١ فبراير ٢٠١٣. مع ذكر أوجه الثبات والتغير الذي طرأ على تلك الجوانب.

أ- أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات العمالية:-

١- الفئات الاحتجاجية: بدأت موجة كبيرة من الاحتجاجات العمالية منذ يوم ٨ فبراير ٢٠١١ ولكنها اشتدت بعد جمعة الصمود أو التحدي ١١ يناير ٢٠١١ – والتي أُعلن فيها عن تخلي

رئيس الجمهورية عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد– وخاصة يومي ١٣ و١٤ فبراير. وقد بدأت العديد من القطاعات العمالية سلسة من الاعتصامات والإضرابات شملت قطاعات الكهرباء والزراعة والاتصالات والتعليم والصناعة والبترول والغاز والزراعة والبريد والصحة والمخابز والبنوك والشرطة والنقل (هيئة النقل العام وورش بهيئة السكك الحديدية) مما أصاب البلاد بالشلل[lxxvi].

ويمكن القول أن مصر شهدت في النصف الأول من عام ٢٠١١ أعنف موجة من الاحتجاجات في تاريخ الحركة العمالية، حيث وصلت تلك الاحتجاجات في هذه الفترة إلى نحو ٩٥٦ احتجاجًا عماليًا. وقد شملت هذه الاحتجاجات كافة القطاعات، إلا أن قطاع التعليم جاء خاصة الإداريين في المركز الأول بين القطاعات التي شهدت حركات احتجاجية في المجتمع المصري عام ٢٠١١، حيث تظاهر أكثر من ٨٠ ألف إدارى بالمحافظات المختلفة من أجل المطالبة بصرف حافز الإثابة، فضلاً عن تظاهر الآلاف من معلمى العقود المؤقتة للمطالبة بالتثبيت. وقد وصلت إجمالي الاحتجاجات العمالية خلال عام ٢٠١١ إلى أكثر ٣٥٠٠ احتجاج.

وقد تضاعفت حجم هذه الاحتجاجات مع وصول جماعة الإخوان المسلمين لرئاسة الجمهورية بفوز أحد قياداتها وهو الرئيس محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، فخلال ستة أشهر الأولى لحكم الرئيس محمد مرسي وصلت حجم الاحتجاجات إلى ٢٤٠٠ احتجاج بمعدل ١٤٤ احتجاج شهريًا، بزيادة ٦٨ % عن آخر ٦ أشهر من عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك. كما تميز شهر سبتمبر بأعلى نسبة إضرابات واحتجاجات في عام ٢٠١٢ بلغت ٦١٥ احتجاجًا، وكان معظمها في القطاع الحكومي[lxxvi].

ومن أبرز الفئات الاحتجاجية في هذه الفترة أيضًا كان المعلمون فقد أعلنوا مع بدء العام الدراسي إضرابًا عن العمل وكان إضرابًا قويًا للمطالبة بإقرار الكادر، ورفع الحد الأدنى لأجر المعلم إلى ٣ آلاف جنيه، وصرف حافز الإثابة، وشهد عدد من المدارس اشتباكات بين أولياء الأمور والمعلمين، احتجاجاً على تعطيل الدراسة، فيما تواصلت الفوضى الإدارية والأمنية والصحية بالمدارس، فى عدد من المحافظات، ولكنه انحسر هذا الإضراب تدريجيًا[lxxvi].

ومن هنا نجد أن القطاع الحكومي لا يزال أعلى القطاعات احتجاجًا، فمثلما سجل هذا القطاع أعلى معدلات الاحتجاج قبل ثورة ٢٥ يناير، وتحديدًا عام ٢٠١٠، فقد كان الأكثر احتجاجًا بعد هذه الثورة سواء خلال الحكم العسكري، وكذلك بعد تولي الرئيس محمد مرسي السلطة. وهو ما يعني عدم تغير أوضاع هذا القطاع بصفة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

٢- **المطالب** : تحدثنا سابقًا عن المطالب العمالية التي تفاقمت منذ تطبيق سياسة الخصخصة في أوائل التسعينيات، التي تجسدت في إصلاح الأجور وتثبيت العمالة المؤقتة، والفصل التعسفي. وقد استمرت المطالب نفسها عقب الثورة، وخاصة المطلب الأساسي الذي تضمنه شعار هذه الثورة ألا وهو تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن جاء في مقدمة المطالب مطلبًا مناسبًا مع أجواء الثورة التي تستهدف التخلص من النظام القديم (بتعبير توكفيل) وهو تطهير الشركات بتغيير القيادات، ومحاسبتهم على مظاهر الفساد المالي والإداري، كما كانت هناك احتجاجات على قيادات تم تعيينهم بعد الثورة، ومن أمثلة هذه الاحتجاجات اعتصام عشرات العاملين فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون أمام مبنى "ماسبيرو"، للمطالبة بإقالة أسامة هيكل، وزير الإعلام الجديد، وتحقيق العدالة فى الأجور بين القيادات والعاملين[lxxvi].

كما عبر العمال عن مطالبهم من خلال احتفالهم بعيدهم الثاني عقب ثورة ٢٥ يناير في الأول من مايو ٢٠١٢ الذي تحول إلى مظاهرات ومسيرات غضب حاشدة، وقد شارك فيها الآلاف فى القاهرة وعدد من المحافظات، بجانب بعض القوى الاجتماعية والسياسية. ووجهت خلالها سهام احتجاجاتها نحو المجلس العسكرى "الحاكم" ومجلس الوزراء، والإخوان المسلمين، للتأكيد على مطالبهم بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الأجور، وإعادة شركات الخصخصة إلى القطاع العام، وإصدار قوانين تعبر عن الحريات النقابية، وتثبيت العمالة المؤقتة، وتطهير المؤسسات والهيئات الحكومية من العسكريين وفلول النظام السابق، وانضم إليهم عدد ضخم من طلاب جامعتى عين شمس والأزهر، للتأكيد على أن الثورة "لا تزال مستمرة". وانطلقت هذه الاحتجاجات بمسيرة ضخمة من أمام مقر الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة، توجهت إلى ميدان التحرير، لتلتحم بمسيرات عمالية متفرقة[lxxvi].

علاوة على ذلك، لم تقتصر احتجاجات العمال على المطالب الاجتماعية فقط، بل شاركوا مختلف فئات المجتمع في الاحتجاجات السياسية، ونذكر على سبيل المثال تنظيم عمال شركة غزل المحلة فى الغربية في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢ لمسيرة ضمت نحو ٢٠٠ عامل وعاملة عقب خروج الوردية النهائية، احتجاجاً على الإعلان الدستورى، وعدم تمثيلهم تمثيلاً حقيقيًا داخل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور المصري[lxxvi].

يوضح ما سبق أن ثورة ٢٥ يناير أعادت اهتمام العمال بالقضايا السياسية، فلم تعد احتجاجاتهم مقصورة على المطالب الاجتماعية كعهد الاحتجاجات العمالية في ظل النظام السابق.

٣- أشكال الاحتجاج: تمثلت الأشكال الاحتجاجية عام ٢٠١١ في ٣٣٨ اعتصامًا، ١٦١ وقفة احتجاجية و١٥٨ إضرابًا، و٢٥٩ تظاهرة، و٤٠ تجمهرًا وفقًا لتقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان. كما أوضح تقرير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع نهاية العام، تنوعت أشكال الاحتجاج ما بين ١٢٨ اعتصام و٢٧ وقفة احتجاجية، و٢٧ وقفة احتجاجية، و٢٥ حالة إضراب عن العمل، و٣ حالات إضراب عن الطعام، وتهديد بالاعتصام، وحالتي قطع طريق، وحالة تجمهر، وحالة تهديد بالإضراب[lxxvi].

من الملاحظ مما سبق أنه لا تزال الأشكال أو الأساليب الاحتجاجية التقليدية للعمال – في كافة القطاعات – معمولاً بها، إلا أن هناك أشكال أخرى للاحتجاج اتسمت بالعنف عقب الثورة فقد تم استخدام الرصاص والمولوتوف للتعبير عن الاحتجاج في كافة المحافظات[lxxvi]. كذلك انتشر شكل قطع الطرق والسكك الحديدية في كافة المحافظات. ومن أمثلة تلك الاحتجاجات، ما قام به مئات العاملين بالمنطقة الحرة فى الإسماعيلية في ٢٥ يوليو ٢٠١١ بقطع طريق "الإسماعيلية– القاهرة"، احتجاجًا على عدم تنفيذ مطالبهم، بالحصول على نسبة ١٥% زيادة فى رواتب وتحسين الأجور وتثبيت المؤقتين. وفى المنوفية، قطع نحو ٣٠ من أهالى قرية "أسطنها" الطريق الواصل إلى بنها.

كما تم ابتكار أساليب احتجاجية تعكس الإصرار والصمود حتى تتحقق المطالب، ففى بنى سويف ارتدى العاملون المؤقتون بالأزهر "الأكفان"، خلال اعتصامهم أمام المنطقة الأزهرية

تأكيداً على أنهم مستمرون فى الاعتصام، والإضراب حتى الموت أو التعيين، مرددين هتافات: "يا شيخ الأزهر فينك فينك... قرار التعيين بينا وبينك". وقد واصل المعتصمون إغلاق المنطقة الأزهرية، وتعطيل العمل بها سبعة أيام متتالية[lxxvi].

بالإضافة إلى الانتحار كأسلوب للاحتجاج، فقد أوضح تقرير مركز الأرض انتحار ٧ عمال في شهر أكتوبر ٢٠١١ بعد عجزهم عن توفير متطلبات أسرهم[lxxvi]، فسابقًا نشرت الصحف في العامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠ عن أعداد متزايدة من حالات الانتحار، أغلبها لشباب بسبب غلاء المعيشة وعدم القدرة على الإتيان بالحدود الدنيا من متطلبات الحياة، وبلغ عدد حالات الانتحار المعلنة منذ يناير ٢٠١٠ حتى أغسطس من العام نفسه إحدى عشرة حالة[lxxvi]. وهو ما يبين استمرار الأزمات، بل وتفاقمها بعد الثورة مما قد يدفع البعض للانتحار .

علاوة على ذلك، يعد مكان الاحتجاج أحد العوامل التي ربما تؤثر بشكل أو بآخر على أسلوب الاحتجاج. فبعد أن كان الاحتجاج في مقر العمل، ثم انتقل إلى شارع مجلس الشعب ومجلس الوزراء الذي استمر كمقر للمحتجين والمعتصمين بعد الثورة، وبالطبع ميدان التحرير كرمز للثورة المصرية وتأكيدًا على استمرارها حتى تتحقق مطالبها، فضلاً عن تكرار محاولات اقتحام مباني المحافظات، ومحاصرتها، بل والتهديد بإحراقها[lxxvi]، ومن أمثلة تلك الاحتجاجات ما حدث فى كفر الشيخ في ٢٠ يناير ٢٠١٣، حينما احتجز عمال المحاجر المؤقتون والمطالبون بالتثبيت والعاملون بالمخابز والمطالبون ببونات البوتاجاز المحافظ ، وطالبوا بطرده من المحافظة لعدم تلبيته مطالبهم وتمكنت قوات الأمن من فض الاحتجاجات بالقوة[lxxvi].

٤- شكل استجابة السلطة السياسية: منذ بداية انطلاق الاحتجاجات العمالية تكرر التأكيد من خلال وسائل الإعلام المختلفة على العواقب الوخيمة لهذه الاحتجاجات على الاقتصاد المصري الذي تدهور بشكل ملحوظ بفعل وقف عجلة الإنتاج. علاوة على التنبؤ باندلاع ثورة الجياع التي ستجتاح مصر وستقضي على الأخضر واليابس إذا ما استمرت هذه الاحتجاجات.

وقد ارجع العمال شيوع مثل هذه الأحاديث حول الاحتجاجات العمالية يمثل محاولة من جانب السلطة السياسية؛ لتشويه هذه الاحتجاجات. وقد صُدر بيان من خلال حركة "تضامن" في ٢٠ فبراير ٢٠١١ تحت عنوان "بيان من مجموعة من العمال والموظفين: الاضراب مشروع

مشروع" وقد بدأ البيان بتوضيح مبررات هذه الاحتجاجات، كما يلي: "كان عمال مصر من القوى الرئيسية التي مهدت وشاركت في ثورة ٢٥ يناير الشعبية. دفعنا لذلك إيماننا بمطالب الثورة وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي زادت حدتها في السنوات الأخيرة، وفي إطار هذه الثورة نمارس حقنا في الاحتجاج للمطالبة بما سبق أن أعلناه منذ سنوات حقنا في حياة كريمة وعدالة اجتماعية. لكن من عجائب الأمور أنه عندما بدأت أصوات العمال تعلو ضمن من علت أصواتهم للمطالبة بحقوقهم، اتهمنا البعض بتخريب الاقتصاد وعرقلة الإنتاج، وطالبونا بالعودة إلى العمل وإعطاء فرصة لذات النظام ونفس الحكومة. والعمال يسألون.. فرصة لماذا؟ لاستكمال مسيرة التخريب، أم لسنوات أخرى من الوعود الزائفة تضاف على الثلاثين عامًا الماضية.. سنوات ترفع أرباح المنتفعين وتزيد من بؤسنا".

كما استهدف هذا البيان التعبير عن رفض العمال والموظفين لتحميل احتجاجاتهم عبء خراب الاقتصاد المصري، بل فند البيان الأسباب الحقيقية – من وجهة نظرهم– التي ساهمت في تخريب الاقتصاد المصري على النحو التالي: " أيها السادة المنتقدون لاحتجاجاتنا.. من يحكم مصر وخرب اقتصادها وأفقر أهلها على مدار ٣٠ عاما لم يكن العمال، ليسوا هم من سرقوا أموال البنوك وهربوها إلى الخارج ثم عادوا دون حسيب أو رقيب، لم يكونوا هم الذين باعوا الشركات والمصانع بأبخس الأثمان وأغلقوا مئات المصانع وشردوا عمالها، لم يمنحوا أراضي الدولة بسعر التراب لرجال الأعمال، ليسو هم من أدخلوا المبيدات المسرطنة إلى الزارعة المصرية فقتلت الزرع والبشر في آن واحد، لم يحتكروا السلع وألهبوا ظهور المصريين بنار أسعارها.. لم يكن هم من فعلوا هذه العينة من المصائب في مصر. المسئول الحقيقي عن خراب الاقتصاد المصري هو هذا النظام ورجال أعماله وحزبه الذي مازال يحكم حتى اليوم، فبدلاً من أن تطالبوا العمال بترك حقهم في الاحتجاج، قفوا إلى جانبنا للقضاء عليه تماما، وانتزاع حقوقنا بالكامل".

وقد أُختتم البيان بإصرار العمال على استمرار الاحتجاجات حيث أُشير إلى "لقد عرف العمال منذ وقت طويل طريق انتزاع حقوقهم، وعمقت الثورة لدينا قدرتنا على الكفاح من أجل نيل مطالبنا المشروعة، لذلك فلن نتوقف أبدا عن الاحتجاج حتى نحصل على حياة كريمة تليق بمن يصنع كل الخيرات في هذا البلد". فضلاً عما تضمنه البيان من دعوة للمشاركة في مليونية يوم

الجمعة في ميدان التحرير للتعبير عن مطالب العمال التي جاءت في مقدمتها، إقرار حد أدنى وأقصى للأجور، ووقف برنامج الخصخصة الذي تم وصفه "بالفاسد".

ويعكس هذا البيان استمرار عدم ثقة العمال في السلطة السياسية بعد الثورة التي يرونها مجرد امتداد للنظام السابق الذي غرس جذوره في الدولة المصرية، ولم تستطع الثورة اقتلاعه. من هنا تعد احتجاجات ما بعد الثورة استكمال للنضال الذي بدأ في ظل هذا النظام.

بالإضافة إلى ذلك، فمثلما مارست السلطة وخاصة في العشر سنوات الأخيرة من عمر النظام السابق، أساليب قمعية للتغلب على كافة أشكال الاحتجاجات – سواء الاجتماعية أو السياسية– فقد استمر استخدام العصا الأمنية لفض الاعتصامات بالقوة، وقد سبق أن طرحنا أمثلة على ذلك. علاوة على ذلك لم تتخل السلطة السياسية عقب الثورة (في ظل حكم المجلس العسكري أو حكم الرئيس محمد مرسي) عن آلية إصدار القوانين التي من شأنها أن تكبح جماح المحتجون أيًا كانت ماهيتهم، وبالفعل صدر مرسوم قانون تجريم الاعتصامات والتجمهر رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ وقد أقره المجلس العسكري. وتنص المادة الأولى من المرسوم على أنه: "يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه، ولا تتجاوز ٥٠ ألفًا أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بوقفة احتجاجية، أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة، أو إحدى السلطات العامة، أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء عملها".

ويرفع القانون العقوبة إلى الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أثناء الوقفة أو النشاط أو العمل". فيما أقرت المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، ويبدأ العمل به في اليوم التالي لتاريخ نشره، بما يعني سريانه منذ ١٣ أبريل ٢٠١١[lxxvi].

ولقى هذا القانون هجومًا وردود أفعال غاضبة من جانب القوى السياسية، حيث اعتبرت ٣٠ منظمة حقوقية ونقابات عمالية وأحزاب سياسية هذا المشروع بمثابة "انتكاسة للديمقراطية ولمطالب ثورة ٢٥ يناير" .

ولقد أصدرت حركة تضامن (بالاشتراك مع بعض الأحزاب السياسية) عدة بيانات أعربت من خلالها عن انتقادها لهذا القانون ومن بينها البيان الذي صدر في ٢٦ مارس ٢٠١١ تحت عنوان "جوهر الحريات السياسية ولن نتنازل عنه الحق في الاعتصام والتجمهر والاحتجاج السلمي" وقد استهدف هذا البيان توضيح أن المشاركات العمالية البارزة مثل إضراب النقل العام وغزل المحلة وغيرها هي التي مهدت لقيام ثورة ٢٥ يناير التي تضافرت في شعارها المطالب الاجتماعية والسياسية، وقد ذُكر في هذا الصدد أن "هذه المشاركات التى أكدت بشكل واضح وصريح الارتباط العضوى بين النضال من أجل الحريات السياسية والنضال ضد القهر والاستغلال الاجتماعى وأنه لا يمكن الحديث عن حرية تحت وطأة الفقر والاستغلال والنهب".

وقد ورد في هذا البيان تكرار تأكيد إدعاء بأن الاحتجاجات العمالية معوقًا للاستقرار الاقتصادي يستهدف القضاء على النضال العمالي، بل وثورة ٢٥ يناير، وقد جاء هذا المشروع الذي يجرم الاعتصامات والاضرابات ليستكمل ما فشل في تحقيقه التضليل الإعلامي.

كما صُدر بيان آخر في ٧ يونيو ٢٠١١ تحت عنوان " لا للمحاكمات العسكرية للعمال" وقد طالبت الحركة (بالاشتراك مع بعض الأحزاب السياسية والقوى المدنية) من خلال هذا البيان الإفراج الفوري عن العمال المعتقلين من شركة بتروجيت وعودتهم جميعًا للعمل. وقد أوضح هذا البيان سوء إدارة المسئولين للأزمة على النحو التالي : "لم يجد العمال أمامهم سوي ممارسة حقهم في الاعتصام أمام وزارة البترول وذلك للمطالبة بحقهم في العمل، واستمر هذا الاعتصام لمدة أسبوعين، وبدلاً من التفاوض مع العمال علي تنفيذ مطلبهم في العودة لعملهم، قامت الشرطة العسكرية بإلقاء القبض منذ أربعة أيام علي خمسة منهم، واليوم تم تجديد حبسهم ١٥ يوماً أخري، وكأن السادة المسئولين لا يكفيهم تشريد العمال هم وعائلاتهم، ولا يكفيهم اعتصامهم في الشارع لمدة ١٥ يوم متواصلة دون أن يسأل فيهم أي مسئول، بل يتم اعتقال ٥ منهم وتعريضهم للمحاكمة العسكرية لا لشيء سوي لمطالبتهم بحقوقهم من خلال اعتصام سلمي أمام الوزارة التابعين لها؟؟ ويبدو أن الحكومة والمجلس العسكري يحاولان تطبيق القانون المشبوه".

أما البيان الثالث الصادر من الحركة في ١٣ يونيو ٢٠١١ فكان تحت عنوان "لا للانقضاض على المطالب الاجتماعية" فلم يختلف مضمونة كثيرًا على البيانات السابقة، حيث جاء بعض ما ورد بالبيان على النحو التالي: "لم تكن هذه الاجراءات سوى موجه أخرى من موجات الهجوم على حق الفئات الأفقر فى الضغط من أجل انتزاع حقوقهم، فالهجمة على

الاضرابات "الفئوية" – واعتبارها ضد المصلحة العامة بل ضد الثورة– لم تتقطع منذ إسقاط رأس النظام، وقد ساهم تواطؤ بعض القوى السياسية المحافظة التى استمرت فى الإدانة المستمرة لهذا المطالبات المشروعة فى إعطاء الغطاء الشرعي لإصدار قانون تجريم الاعتصامات... فنحن نطالب بالتراجع فورًا عن قانون تجريم الاضرابات والاعتصامات"

وعلى الرغم من هذه الانتقادات تم تفعيل هذا القانون من خلال صدور أول حكم على ٥ عمال حيث قضت المحكمة العسكرية يوم ٣٠ يونيو ٢٠١١ بالسجن على هؤلاء العمال مع إيقاف التنفيذ لقيامهم والعشرات من زملائهم بالاعتصام أمام مبنى وزارة البترول لأسبوعين مما تسبب في إعاقة الوزارة عن أداء عملها بحسب ما جاء في حكم المحكمة[lxxvi].

كما صدر أول حكم بالحبس في جريمة "قطع السكة الحديد" في يوليو ٢٠١٢، حيث عاقبت محكمة جنايات الأقصر ٥ متهمين بسنة مع إيقاف التنفيذ لقيامهم بالتحريض وقطع المواصلات وتعطيلها وتعريض سيرها للخطر، بوضع أسطوانات بوتاجاز على سكة الحديد[lxxvi].

من ناحية أخرى، تفاقمت الاحتجاجات العمالية في القطاعات المختلفة، ولم يتخل معظمها عن ثوب العنف الذي ارتدته منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، نظرًا لعدم تحقيق مكاسب اجتماعية من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن عدم صدور قانون الحريات النقابية.

ب– أثر ثورة ٢٥ يناير على الاحتجاجات الطلابية :–

١– **الفئات الاحتجاجية:** انطلقت الاحتجاجات في كافة الجامعات المصرية، بل امتدت إلى الجامعات الخاصة التي سبق أن شارك بعض طلابها في ثورة ٢٥ يناير، من هنا لم تكن تلك الجامعات بعيدة عن الموجة الاحتجاجية التي اجتاحت الجامعات الحكومية، نظرًا لأن هناك مطالب مشتركة بينهما.

٢– **المطالب:** في إطار المشاركة الملحوظة لطلاب الجامعات المصرية في ثورة ٢٥ يناير، باعتبارهم تنتمي إلى فئة الشباب التي حملت الشعلة الأولى للثورة. فقد قامت هذه الفئة، وبدعم من بعض أساتذة الجامعات وبصفة خاصة أعضاء حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات بنقل هذا المطلب الشعبي "بإسقاط النظام" إلى الحرم الجامعي لتعلن رغبتها الملحة في تطهير الجامعات

من "بقايا النظام" المنتمين للحزب الوطني وإجراء انتخابات لاختيار رؤساء الجامعات وعمداء كلياتها. ومن هنا كان مطلب تغيير القوانين واللوائح التى تنظم النشاط الطلابي داخل الجامعة بهدف رفع سقف الحرية داخل الحرم الجامعي هو المطلب الرئيسي الذي من أجله اجتاحت جامعة القاهرة وعين شمس والأزهر، فضلاً جامعات الأقاليم موجة احتجاجية عقب تنحي الرئيس السابق[lxxvi].

وقد أصدرت حركة "حقي" بيانًا في ٧ مارس ٢٠١١ تحت عنوان "تكريم الشهداء باستكمال ما بدأناه، وليس بالشعارات والأغاني الزائفة" حيث بدأ البيان بتوجيه التحية لطلاب كلية الإعلام أو كما أُطلق عليهم في البيان "الثوار المعتصمون دفاعًا عن أهداف الثورة ومطالبة برحيل ومحاكمة رموز نظام مبارك في الجامعة" كما تمت تهنئة "ثوار" جامعة الزقازيق الذين نجحوا في إسقاط رئيس جامعتهم. وقد ورد بالبيان: " إن الجامعة لن تتحرر إلا برحيل وحاسبة أخر ذيل من ذيول نظام مبارك في إدارتها". وكأن الجامعة كانت بمثابة دولة داخل دولة كلتيهما محتل من جانب رجال النظام السابق. وقد تضمن البيان دعوة للتجمع في جامعة القاهرة؛ للتأكيد على المطالب الطلابية التي جاءت في مقدمتها طرد أمن الدولة من الجامعات، وإنهاء كافة أشكال السيطرة الأمنية على الحياة الجامعية.

كما كانت هناك العديد من المطالب الطلابية الأخرى التي قامت من أجلها العديد من الاحتجاجات في تلك الفترة، كقيام احتجاجات على قرار إجراء انتخابات الاتحادات الطلابية وفقًا للائحة القديمة، حيث نظم نحو ١٥٠ طالباً من طلاب جامعات القاهرة، وعين شمس، وحلوان، وقفة احتجاجية أمام وزارة التعليم العالى اعتراضاً على هذا القرار. فيما أعلنت جامعة القاهرة فتح باب الترشح لإجراء الانتخابات اعتباراً من ١٨ مارس٢٠١٢. وبدأ طلاب عدد من الحركات "الاشتراكيون الثوريون، ومقاومة، وتحرير، وثوار هندسة القاهرة" تظاهراتهم، مرددين هتافات: "أول مطلب للطلاب لايحة جديدة ودعم كتاب"[lxxvi].

على الرغم من ذلك فقد أُجريت أول انتخابات طلابية بعد الثورة في ٢٤ مارس ٢٠١١ والتي شارك فيها طلاب التيارات السياسية المختلفة بقائمة موحدة لأول مرة في تاريخ الجامعات، حيث لم يتم شطب أي طالب بسبب انتمائه السياسي أو الديني[lxxvi].

كمـا عقـدت ١٧ حركـة طلابيـة مـؤتمرًا صـحفيًا بحـزب التيـار المصـرى، فـي ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، لرفض اللائحة الطلابية الجديدة، التى انتهى من إعدادها اتحاد طلاب مصر. وأشارت الحركات الطلابية فى بيان لها إلى ما يلي: "نرفض إقرار اللائحة التى يحاول ما يسمى "اتحاد طلاب مصر" تمريرها وإقرارها، دون الرجوع إلى جموع الطلاب"، وقررت إطلاق حملة لمقاومتها وتنظيم ورش عمل من أجل إخراج لائحة طلابية تعبر عن جموع الطلاب[lxxvi].

ومثلما شارك كافة الفئات بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية في مطالب ثورة ٢٥ يناير، فقد شهدت الجامعات احتجاجات حول المصاريف الدراسية في كل من الجامعات الحكومية والخاصة أيضًا. فعلى سبيل المثال شهدت كلية التجارة بجامعة الأزهر تظاهر المئات من طلاب وطالبات يوم ١١ إبريل ٢٠١١ للمطالبة بخفض الرسوم الدراسية وتطوير العملية التعليمية[lxxvi].

كذلك شهدت الجامعة الأمريكية والبريطانية والألمانية مظاهرات اعتراضًا على زيادة المصروفات بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١٠%. فضلاً عن تظاهر طلاب الجامعة الألمانية للمطالبة بإنشاء اتحاد طلاب حر، حيث قام عدد من الطلاب ومنهم أعضاء الاتحاد القديم بتنظيم وقفات احتجاجية داخل مقر الجامعة للاحتجاج على رفض إدارة الجامعة بإعداد الاتحاد للائحة الجديدة[lxxvi]. وشهدت الوقفات الاحتجاجية داخل الجامعة تزايدًا ملحوظًا بعد أحداث أستاد بورسعيد التي أسفرت عن وفاة أحد طلاب الجامعة، ونظم زملاؤه وقفة للمطالبة بالقصاص له اشتملت عددًا من الفعاليات السياسية اعتراضًا على سياسات الحكم العسكري[lxxvi].

ولم تكن المطالب الطلابية فحسب محور اهتمام الطلاب كعادة تاريخ الحركة الطلابية التي بجانب مطالبها الفئوية، بما يندرج ضمن احتجاجاتها المطالبة بالديمقراطية، والقضايا المتعلقة بالحريات. فقد اندلعت العديد من الاحتجاجات ضد حكم العسكر، منها : تنظيم نشطاء الجبهة الطلابية لحركتى ٦ أبريل وكفاية ونشطاء الائتلافات الثورية بجامعة القناة يوم ١٢ فبراير ٢٠١٢، وقفة احتجاجية ضد المجلس العسكرى؛ لتطالبه بتسليم السلطة فورًا والتحقيق فى أحداث بورسعيد والقصاص لشهداء الثورة، وكانت أكثر الكليات مشاركة فى الإضراب كلية التجارة والهندسة. وفى بورسعيد، نظم الأساتذة والطلاب وقفة احتجاجية بمقر رئاسة الجامعة ببورفؤاد شارك فيها د. عماد عبدالجليل، رئيس الجامعة وأعضاء بهيئة التدريس وطلاب وهتف المحتجون بسقوط حكم العسكر وأدانوا حادث أستاد بورسعيد[lxxvi].

كما أعلن طلاب الحركات السياسية، كحركة ٦ إبريل والاتحادات الطلابية بالجامعات، خريطة تحركاتهم الاحتجاجية بمناسبة يوم الطالب العالمى يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢، المناهضة للحكم العسكرى، والمطالبة بمحاكمة المتورطين فى قتل الشهداء، وسن قانون يضمن مجانية التعليم. وحدد طلاب جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان خريطة فعاليات هذا اليوم، حيث ينظم طلاب جامعة القاهرة مسيرة من أمام البوابة الرئيسية للجامعة إلى مجلس الشعب مرورًا بكوبرى عباس الذى شهد حادثة قتل طلاب الجامعة، بإطلاق الرصاص وفتح الكوبرى عليهم أثناء المظاهرة المناهضة لاتفاقية إسماعيل صدقى باشا مع الإنجليز عام ١٩٤٦. فيما نظم طلاب جامعتى عين شمس وحلوان مسيرات طلابية بالجامعتين[lxxvi].

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عدة احتجاجات طلابية للمطالبة بالإفراج عن زملائهم المعتقلين. من أمثلة هذه الاحتجاجات قيام العشرات من طلاب جامعة عين شمس مسيرة طافت أرجاء الحرم الجامعى للمطالبة بالإفراج عن محمود عمران الشهير بـ"شيكا" في ١١ مارس ٢٠١٢، طالب كلية الحقوق المقبوض عليه فى أحداث مجلس الوزراء، رفع طلاب جامعة عين شمس وطلاب حركة أحرار عين شمس فى مسيرتهم صور زميلهم "شيكا"[lxxvi].

علاوة على اشتراك الطلاب في الاحتجاجات والمليونيات المتعلقة بالقضايا العامة ومنها على سبيل المثال، الاحتجاج على الإعلان الدستورى الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ ولاقت مواده انتقادات عديدة وخاصة المادة الثانية التي تنص على أن: "الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية". قد شهدت الجامعات مظاهرات معارضة ومؤيده لهذا الإعلان. فقد أعلنت ١١ حركة طلابية بتنظيم مسيرة يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢ من أمام جامعة القاهرة حتى ميدان التحرير لرفض الإعلان الدستوري، وأصدرت بيانًا تعلن عن مشاركتها في مليونية الثلاثاء ٢٧ نوفمبر التي دعت إليها بعض القوى المدنية والسياسية[lxxvi].

كما نظم طلاب جامعة سوهاج من التيار الشعبى والدستور وائتلاف شباب الثورة ورموز من القوى السياسية والشعبية تظاهرات في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢ داخل الجامعة وأصدروا خلالها بياناً نددوا فيه بالإعلان الدستورى.

من ناحية أخرى، قام الآف من طلاب جامعة المنصورة وكذلك طلاب وأساتذة جامعة الأزهر فرع أسيوط المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢ بتنظيم مظاهرة تأييدًا للرئيس محمد مرسي والإعلان الدستوري[lxxvi].

٣- أشكال الاحتجاج: انتهج الطلاب في احتجاجاتهم الطلابية سياسة التصعيد التي تم انتهاجها في ثورة ٢٥ يناير، فنطرح على سبيل المثال احتجاجات طلاب كلية الإعلام جامعة القاهرة بشأن إقالة عميد الكلية أسامة عبد العزيز. بدأت هذه الاحتجاجات باعتصام طلاب كلية الإعلام أمام الكلية، مطالبين برحيل رئيس الجامعة وعميد الكلية. وتضامن عدد من طلاب كليات جامعة القاهرة وقسم الإعلام بكلية الآداب بجامعة جنوب الوادى مع زملائهم بكلية الإعلام[lxxvi].

حاول الطلاب المعتصمون نقل اعتصامهم إلى داخل الكلية، مما أدى إلى حدوث اشتباكات بالأيدى بين عدد من الطلاب الرافضين لبقاء العميد من جانب وبين عدد من الطلاب المؤيدين لوجوده من جانب آخر، وتحولت الكلية إلى حالة من الفوضى والهلع بين الطلاب والأساتذة، وأمام ذلك رفع أساتذة قسم الصحافة شكوى رسمية ضد العميد لاتهامه بإثارة الفوضى بالكلية من خلال استخدام الطلاب[lxxvi].

وفي خطوة تصعيدية – بعد اعتصام أكثر من ١٤ يومًا- امتنع الطلاب المضربون عن الطعام عن استخدام المحاليل الطبية التي نصح بها الأطباء وقال أحد الطلاب: "لا يوجد أمامنا خيار سوى الموت أو رحيل العميد سامي عبد العزيز"[lxxvi].

وقد اتسم رد فعل قيادات جامعة القاهرة على تلك الاحتجاجات بالتحفظ على الانصياع لتلك المطالب، حيث أصدرت الجامعة بيانًا صحفيًا بتاريخ ٢٢ مارس٢٠١١ انتقدت فيه تظاهر الطلاب لإقالة قيادات الجامعة[lxxvi].

كما شهدت العديد من الكليات نصب الطلاب المحتجون للخيام داخل الحرم الجامعي، فعلى سبيل المثال، قام بعض طلاب كلية دار العلوم بنصب الخيام للمطالبة برحيل العميد[lxxvi].

٤- شكل استجابة السلطة السياسية: لم تتخل السلطة السياسية عن استخدام العصا الأمنية، حيث اعتمدت على الشرطة العسكرية لفض الاعتصام بالقوة، وإحالة بعض الطلاب وأساتذة الجامعات للتحقيق.

ولقد أصدرت حركة "طلاب المقاومة" بيانًا في ٢٣ مارس ٢٠١١ بعنوان " متضامنين مع طلاب الإعلام المعتصمين" ومن خلال هذا البيان تعرضت الحركة لممارسات الشرطة العسكرية إزاء اعتصام طلاب كلية الإعلام الذي كان مبررًا، وهو ما أوضحه البيان على النحو التالي: "بينما نحن نكتب هذا البيان التضامني مع طلاب كلية الاعلام المعتصمين في كليتهم من أجل إقالة عميد الكلية سامي عبد العزيز عضو اللجنة الاعلامية بالحزب الوطني، ورغم شرعية مطالب الطلاب وكون اعتصامهم سلمي وحضاري لم يقوموا فيه بتخريب او تدمير للممتلكات، قامت قوات الشرطة العسكرية بفض اعتصام الطلاب بالقوة باستخدام أبشع وسائل العنف ضد الطلبة المعتصمين من سحل وضرب واعتقال للطلاب الرافضين لفض الاعتصام. استخدمت الشرطة العسكرية العصي الكهربائية واطلاق النار في الهواء لترهيب الطلاب. علاوة على اعتقال ٤ حتى الآن الشرطة العسكرية تقوم باستخدام كافة أدواتها القمعية لفض اعتصام الطلاب الذين رفضوا أن يكونوا عبيدًا، وأن يقولوا نعم.. كل ذنبهم أنهم قالوا لا للفساد.. رفضوا استمرار عميد كليتهم الذي ساهم يوما في تحريك آلة الحزب الوطني الإعلامية المضللة للجماهير فبعد أن عجز الجيش عن ايجاد طريقة لعزل سامي عبد العزيز قرر قمع حركة الطلاب بعد أن أصبحت صداعًا مؤلمًا للمجلس العسكري الأعلى وملهم لحركات طلابية أخرى في الجامعات المصرية التي تنتفض الآن لكي تتطهر من الفساد وأذناب النظام السابق".

وذكر البيان في النهاية مطالب الحركة المتمثلة في: "الافراج عن كافة الطلاب المعتقلين وتلبية كافة مطالب طلاب كلية الاعلام وباقي الجامعات المصرية التي تشهد إنتفاضة حقيقية، ونحذر الجيش من التعامل بغطرسة وعنف مثلما فعل النظام السابق".

ولقد أدانت حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات فض الاعتصام بقوة عن طريق الشرطة العسكرية، وإحالة عدد من الأساتذة للتحقيق، كما تقدمت الحركة بمذكرة احتجاجية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ضد استدعاء قوات الشرطة العسكرية إلى الحرم الجامعى واستخدامها القوة ضد الطلاب[lxxvi].

كما طالبت الحركة بإلغاء جميع التحقيقات التى أحيل إليها الطلاب والأساتذة بسبب مطالبتهم برحيل القيادات، رفض أساتذة كلية الإعلام المثول للتحقيقات للمرة الثانية على التوالى لحين إبلاغهم بالجهة التى أحالتهم والتهم المنسوبة إليهم[lxxvi].

وقام عدد من الطلاب بوقفة احتجاجية نددوا فيها بتدخل الشرطة العسكرية فى شؤون الجامعات، وتضامن وفد من نقابة الصحفيين، وحركة ٩ مارس وشباب ائتلاف الثورة وعدد من منظمات المجتمع المدنى مع الأساتذة والطلاب فى وقفتهم[lxxvi].

علاوة على ذلك، تم وقف ٢٥ طالبًا من الجامعة الألمانية بسبب مطالبتهم بتخفيض المصروفات، ثم تم فصل ٥ طلاب من الجامعة الألمانية، وقد قامت العديد من الاحتجاجات لطلاب جامعة عين شمس وكذلك حركة ٩ مارس لإعلان تضامنهم مع هؤلاء الطلاب، من خلال تحريك دعوى قضائية ضد إدارة الجامعة[lxxvi].

من ناحية أخرى، يمكن القول إن ثورة ٢٥ يناير أحدثت تطورًا جذريًا في أحوال الجامعة المصرية من إلغاء الحرس الجامعي التابع للدولة، وحل الاتحادات الطلابية وتشكيل اتحادات طلابية جديدة، مع إجراء انتخابات لاختيار عمداء ووكلاء ورؤساء الانتخابات بدلاً من التعيين، ويبقى هناك مطالب مثل إجراء تغيير شامل لقانون تنظيم الجامعات وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من أجل تحقيق استقلالية الجامعة، وهو مطلب نادى به أساتذة الجامعة منذ سنوات، خاصة حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعة.

خاتمة

لم تنجح ثورة ٢٥ يناير في التخفيف من حدة شعور فئتي العمال والطلاب بالحرمان المتجسد في الهوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه، فضلاً عن حرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية لسنوات طويلة، بل إن أحداث العامين التاليين للثورة قد أدت إلى تفاقم هذا الشعور وهو ما انعكس على ثقافة الاحتجاج لدى هاتين الفئتين للأسباب التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- على الرغم من أن النظام السابق استطاع أن يطمس ملامح النضال الاحتجاجي لفئتي العمال والطلاب بأسلوبه القمعي، إلا أنه قد أستعادا أنفاسهما في سنوات النظام العشر الأخيرة؛ نظرًا لتردي سياساته. وقد جاءت مشاركة العمال والطلاب في ثورة ٢٥ يناير التي أسقطت نظام دام ثلاثون عامًا في ثمانية عشر يومًا استكمالاً لهذا النضال، وربما ذلك جعلهما يعتقدان أن نجاح هذه الثورة مرهون على تحقيق مطالبهما، والاستماتة من أجل إنجاز ذلك.

٢- أعادت ثورة ٢٥ يناير اهتمام العمال – تحديدًا – بالشأن السياسي العام، بعد أن ظلت المطالب الاجتماعية والاقتصادية هي المحور الأساسي وربما الأوحد لاحتجاجاتهم. أي أن الاحتجاجات العمالية والطلابية لم تعد مقصورة على مطالبهما الفئوية فقط.

٣- كانت لثورة ٢٥ يناير دورًا كبيرًا في إكساب فئتي العمال والطلاب سمة الإصرار على الاستجابة للمطالب، واتباع سياسة التصعيد التي قد أثبتت فعاليتها من خلال هذه الثورة، وهو ما أدى إلى ابتكار العديد من الأشكال والأساليب الاحتجاجية التي اختلفت عن الأشكال التقليدية إلى حد كبير، كما كان لاستجابة السلطة السياسية بعد الثورة أيضًا اسهام بارز في ظهور تلك الأشكال.

٤- استمر افتقار النظام السياسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير – إلى حد كبير – إلى العوامل التي يتوقف بناءً عليها انفتاح الأنظمة السياسية لمطالب الحركات الاجتماعية، كالدور الفعال للأحزاب السياسية. فنجد أنه على الرغم من التضامن الملحوظ لبعض الأحزاب السياسية، فضلاً عن الحركات الاجتماعية مع الاحتجاجات العمالية والطلابية بعد ثورة ٢٥ يناير بصفة خاصة، إلا أن ذلك التضامن لم يشكل ضغطًا ملحوظًا على السلطة السياسية، والدليل على ذلك تمرير بعض القوانين (كقانون تجريم الاعتصامات والتجمهر رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١) التي لاقت هجومًا عنيفًا من جانب القوى السياسية كافة.

ومن ثم يمكن القول أنه إذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد أحدثت تغيرًا ملحوظًا في الاحتجاجات العمالية والطلابية، فقد اتسمت استجابة السلطة السياسية لتلك الاحتجاجات بالثبات إلى حد ما، فضلاً عن استمرار غياب فن إدارة الأزمات عن أذهان قياداتها، وهو ما يجعل تلك الفئات الاحتجاجية (وبصفة خاصة العمال) تفقد ثقتها في جميع الأصوات التي تناديها بضرورة وقف الاحتجاج، وتدوير عجلة الإنتاج، ومن شأن ذلك أن يُنذر بتفاقم الآثار السلبية لمسلسل الاحتجاج الذي لا تنتهي حلقاته دون تحقيق الأهداف التي تنتظرها الفئات المحتجة.

وأخيرًا، ينبغي أن تسترد الدولة هيبتها، بتفعيل القانون وليس من خلال الوسائل القمعية؛ لكي تفرق بين الفوضى والحق في الاحتجاج والتعبير عن الرأي بالوسائل السلمية المشروعة.

المراجع والهوامش

(١) حسن البنا : رسالة التعاليم .www.hassanalbanna.com

(٢) عصام العريان: تأملات في الشورى الداخلية للإخوان المسلمين، **مجلة الديمقراطية**، العدد الثامن، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ١٥٩-١٦١.

(٣) انظر اللائحة العامة لجماعة الإخوان المسلمين ، www.ikhwan.net.

(٤) مؤتمر شباب الإخوان بالبحيرة: تطوير الجماعة ضرورة ملحةwww.ba7rawy.com

(٥) أوضح تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ بأنه ليس هناك اتفاق على المستوى الدولي بشأن تحديد الفئات العمرية التي يندرج تحتها الشباب، من هنا استندت هذه الدراسة إلى تعريف إجرائي لمفهوم الشباب، وفقًا للتحديد الذي أشارت إليه عدة دراسات، وهي من ١٨-٣٥ عامًا.

(٦) وحيد عبد المجيد: **الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل، كيف كانت الجماعة وكيف تكون**، القاهرة، الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠، ص ص ١١-١٣.

(٧)أبو العلا ماضي: **رؤية الوسط في السياسة والمجتمع**، ط٢، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧، ص٢٧.

(٨) محمد سعيد العشماوي: **الإسلام السياسي**، القاهرة، مينا للنشر، ١٩٨٧، ص ص ٧-٩.

(٩)العنيف الأخضر: العلمانية ليست ضد الدين، (في) عاصم الدسوقي (محرر) **الدين والدولة في العالم العربي**،أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣،

ص ص ١١-١٢.

(١٠)عمار على حسن: **الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين**، ط٢، القاهرة، الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٤٥.

(١١) جون سكوت وجوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج٢، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ١٥١.

(١٢) إبراهيم أبو الغار: **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص ١٣٦.

(١٣) شوميليه – جاندروكورافوازييه: **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة) إسماعيل الغزال، بيروت ،

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٧٢.

(١٤) عباس محمود العقاد: **الديمقراطية في الإسلام**، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص ص ٤٣-٤٤.

(١٥) محمد أبو فارس: الفقهه السياسي عند الإمام الشهيد، www.hassanalbanna.com

(١٦) زكي أحمد: الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر،(في)**الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص٦٧-٦٨.

(١٧) هبه رءوف عزت: نظرات في الخيال السياسي الإسلامي: إشكاليات منهجية وسياسية، (في) عمرو الشوبكي(محرر)، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٥٦.

(١٨) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ط٤، القاهرة، دار شروق، ٢٠٠٤، ص ١٠٢.

(١٩) جون سكوت و جوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون، مج١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ص ٤٩٦-٤٩٧ .

(٢٠) محمد بركات البيلي: مفهوم الثورة في الإسلام، (في) عبادة كحيلة(محرر)، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٥، ص ص ٩٩-١٠٠.

(٢١)أيمن أحمد الورداني: **حق الشعب في استرداد السيادة**،القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص ص ٣٩٤ - ٣٩٦.

(22) Sidney Tarrow: States and Opportunities Political Structuring of Social Movements , (in) Doug AcAdam,John D.Mccarthy, Mayer N .Zald : **Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing, Structure and Cultural Framings**, Cambridge University Press, 2004,p 40.

(23)Ziad Munson: Islamic Mobilization: Social Movement Theory and The Egyptian Muslim Brotherhood, **The Sociological Quarterly**, Vol 42,No 4, Blackwell Publishing, Autumn 2001.p 494.

([lxxvi])Martha Leigh Hanna: **Egyptian Islamic Activism : The Emergence of a Political Movement from The Muslim Brotherhood**, School of International Service American University, April 2010. p p 14-15.

([lxxvi])Ibid , p p 18-22.

(٢٦) محمد المختار الشنقيطي: معايير النجاح التنظيمي وثنائياته الكبرى: (في) مصطفي الحباب (محرر) **الحركة الإسلامية: رؤية نقدية**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي،ط١، ٢٠١١، ص١١١.

(27)Pamela S.Tolbert: Robert Michels and Iron Law of Oligarchy.2010, p 398. http//digitalcommons.cornell.edu/article.

(٢٨) مجدي حماد: **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص ٨-١٠.

(٢٩) محمد سعد أبو عامود: البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات: مصر كحالة للدراسة، (في) **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ص ٢٧٣- ٢٧٥.

(٣٠) فاطمة سيد أحمد : **ماذا لو حكم الإخوان**، ط ١، القاهرة، كتاب الحرية، الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨،
ص ص ٣٨٨- ٣٩١.

(٣١)عبد الله فهد النفيس: الفكر الحركي للتيارات الإسلامية: محاولة تقويمية، (في) **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٩٣.

(٣٢)إبراهيم البيومي غانم، **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**، ص ٣٧٨.

(٣٣)حسن البنا : رسالة التعاليم، مرجع سابق.

(٣٤)عمرو الشوبكي: الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية اختلاف في الخطاب أم في السياق السياسي، (في) عمرو الشوبكي (محرر)، **إسلاميون و ديمقراطيون إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ١٣٥.

(٣٥)عبد الرحيم على: **الإخوان المسلمين: قراءة في الملفات السرية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١ ، ص ص ١٢-١٥.

(٣٦) وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٥٦- ٥٨.

(٣٧)عمرو الشوبكي، مرجع سابق، ص ص ١٣٦- ١٣٧.

(٣٨) ريتشارد ميتشل، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٧.

(٣٩)سليمان الحكيم: **عبد الناصر والإخوان من الوفاق إلى الشقاق**، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠، ص ص ٢٥-٢٨.

(٤٠)علـى عشـماوي: **التـاريخ السـري لجماعـة الإخـوان المسـلمين**، القـاهرة، مركـز ابـن خلـدون للدراسـات الإنمائية، ٢٠٠٦، ص٤٤.

(٤١)وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٦٤.

(٤٢)عبد العظيم رمضـان: **الصراع الاجتمـاعي والسياسـي فـي مصر منـذ قيـام ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ حتـى نهايـة أزمـة مـارس ١٩٥٤**، القـاهرة، مكتبـة مـدبولي، ١٩٨٩، ص ص ١٤٦- ١٤٩. لمزيـد مـن التفاصـيل حول علاقة عبد الناصر بالإخوان أنظر:

- مجدي أحمد محمد بيومي: **القيادة الكازرمية والتغير السياسي في مصر: تحليل سوسيو- تـاريخي للقيـادة السياسية في المجتمع المصري ١٩٥٢- ١٩٨١**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٠.

(٤٣) محمد حافظ دياب: **سيد قطب: الخطاب والإيديولوجيا**، ط١، القاهرة، الدار الثقافية الجديدة، ١٩٨٧، ص١٧٧

(٤٤) المرجع نفسه، ص ص ١٥٦- ١٦١، ص ص ١٦٧- ١٧٢.

(٤٥) ممـدوح الشـيخ: **الجماعـات الإسـلامية المتشـددة فـي أتـون ١١ سـبتمبر: مفارقـات النشـأة ومجازفـات التحول**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٢٧.

(٤٦)هالة مصطفى: **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٢، ص١٣٨.

(٤٧)عبد الرحيم علي: مرجع سابق، ص ص ٢٧٩- ٢٨٠.

(٤٨) تبنت الجماعات الإسلامية أيديولوجيات مختلفة، حيث تبنت "جماعة شباب محمد" بقيادة صالح سرية الفلسطيني الأصل فكرة الجهاد الإسلامي وتكفير النظم السياسية القائمة، كما اتفقت معها في هذه الأيـديولوجيا جماعـة المسـلمون" التكفيـر والهجـرة، وكـذلك تنظـيم الجهـاد بقيـادة عبـد السـلام فـرج صاحب

وثيقة "الفريضـة الغائبـة" أمـا الجماعـة الإسـلامية التـي كـان مـن أبـرز قياداتهـا كـرم زهـدي – نـاجح إبراهيم

وتبنت أيضاً إستراتيجية العنف المسلح لمواجهة النظام الحاكم. لمزيد من التفاصيل انظر:

- ممـدوح الشـيخ: **الجماعـات الإسـلامية المصـرية المتشـددة فـي أتـون ١١ سـبتمبر مفارقـات النشـأة ومجازفات التحول**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

- حمدي بطران: **تأملات في عنف وتوبة الجماعات الإسلامية**، القاهرة، دار العين للنشر، ٢٠١٠.

(٤٩) مايكل كولنزدون: أين تقف الحركات الإسلامية اليوم (في) **مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)** ، الرباط ، المركز الثقافي العرب، ٢٠٠١،ص٥٥ .

(٥٠) وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٥١) تقدمت جماعة الإخوان المسلمين في عهد حسن البنا للترشح في الانتخابات البرلمانية لأول مرة سنة ١٩٤٢، والثانية ١٩٤٥/١٩٤٤ والتي تم فيها تزوير الانتخابات لإسقاط مرشحي الإخوان. لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم البيومي غانم: **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**،القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢.

(٥٢) عبد الرحيم علي : مرجع سابق ، ص ص ٢٨٠ - ٢٨٣

(٥٣) أبو العلا ماضي : مرجع سابق ، ص ص ٢٠ – ٢٣ .

([54]) Shana Marshall: **Framing Contests and Moderation of Islamist Groups: The Case of the Muslim Brotherhood and the Wasat in Egypt**, ISA Convention 2005, p p 27-30.

(٥٥) المرشد العام ...حسابات عام مضى ورؤية للمستقبل. www.ikhwan.net

(٥٦) المركز العربي للبحوث والدراسات: www.alkharitah.com

(٥٧) مختار نوح: لائحة الإخوان المسلمين...والخروج من الأزمة، (في) مصطفى الحباب (محرر)، **الحركة الإسلامية: رؤية نقدية**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠١١، ص ص ١٧٧-١٨٧.

(٥٨) المركز العربي للبحوث والدراسات، مرجع سابق.

(٥٩) محمد عبد البديع : المرشد الثامن لجماعة الإخوان المسلمين.www.egypty.com

(٦٠) حسنين توفيق إبراهيم، هدى راغب عوض: **الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين فى ظل التعددية السياسية المقيدة فى مصر : دراسة فى الممارسة السياسية ١٩٨٤ ــ ١٩٩٠** ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، ١٩٩٥ ، ص ص ٤٣٥ ــ ٤٣٨ .

(٦١) محمد السمان : **الحركات السياسية وتجربة العمل النقابى فى مصر**، القاهرة، المركز الدولى للدراسات، ٢٠٠١، ص ص ١١ ــ ١٢ .

(٦٢) ستيفن بيليتير : الأصولية الإسلامية فى الشرق الأوسط : النشأة ، والتطور والمستقبل، (فى) **مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)** ، الرياض، المركز الثقافى العربى ، ٢٠٠١ ، ص ص ٧٤ ــ ٧٧).

(٦٣)حسنين توفيق إبراهيم : **العنف السياسي فى مصر** ، مرجع سابق، ص ص ٤١٦ ــ ٤١٧ .

(٦٤) عبد العزيز محمد : **المجتمع المدنى فى مصر : آراء حول آزمة نقابة المحامين** ، القاهرة ، جماعة تنمية الديمقراطية ، ١٩٩٧ ، ص ١٦

(٦٥) عمرو هاشم ربيع: الإخوان والبرلمان: دراسة في الفكر والممارسة، **كراسات استراتيجية**، العدد ٢٢٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ص ص ١٣-١٥.

(٦٦) نبيل عبد الفتاح: العولمة والديمقراطية والإسلام السياسي،(في) عمرو الشوبكي(محرر)، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٦، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٦٧)عمار علي حسن: مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٢.

(٦٨) جلال أمين: **ماذا حدث للثورة المصرية : أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل**، القاهرة، دار شروق، ٢٠١١، ص ١٢٦.

(٦٩) أشار الشاب وائل غنيم "مصمم صفحة كلنا خالد سعيد" إلى أنه خلال ساعة أصبح عدد المشتركين في الصفحة أكثر من ٣٠٠٠ مشترك ردًا على أول مقالة كتبها على الصفحة :"يا معدومي الإنسانية سنأخذ حق خالد سعيد". لمزيد من التفاصيل انظر: وائل غنيم: **الثورة: إذا الشعب يومًا أراد الحياة**، القاهرة،دار شروق، ٢٠١٢.

(٧٠) سمير أمين: **ثورة مصر**، ط ١، القاهرة، دار العين للنشر، ٢٠١١، ص ٢٩.

(٧١) عصام العريان: **يوميات الثورة**، ج١، القاهرة، مؤسسة بداية، ٢٠١١، ص ص ١١٤-١٢٢.

(٧٢) المرجع نفسه، ص ٣٢.

(٧٣) رفضت لجنة الأحزاب في فترة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك قبول تأسيس عددًا من الأحزاب ذات المرجعية الدينية، مثل حزب الوسط، وحزب الشريعة، وحزب الإصلاح . لمزيد من التفاصيل انظر:
- جهاد عودة: الجماعة الإسلامية: مراجعات استراتيجية أم تكتيكية، **مجلة الديمقراطية**، العدد الثامن، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧٤) وحيد عبد المجيد: مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٧٥) عمرو هاشم ربيع: مرجع سابق ، ص ص ٢٧-٢٨.

(٧٦) حزب التيار المصري www.ikwannet.net